



قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد قياسي

الموضوع:

المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية للفترة (2019/1990)-

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

- وعيل ميلود

من إعداد الطالبة:

- نالي خيرة

لجنة المناقشة:

اللقب و الاسم	الرتبة	الصفة	الجامعة
د. أوكيل حميدة	أستاذة محاضرة قسم "أ"	رئيسا	جامعة البويرة
أ.د. وعيل ميلود	أستاذ	مشرفا و مقرا	جامعة البويرة
د. حمادي خديجة	أستاذة محاضرة قسم "أ"	ممتحنا	جامعة البويرة
د. زلاسي رياض	أستاذ محاضر قسم "أ"	ممتحنا	جامعة الوادي
د. سعداوي محمد	أستاذ محاضر قسم "أ"	ممتحنا	المدرسة الوطنية العليا للفلاحة
د. ميلي حميدي	أستاذ محاضر قسم "أ"	ممتحنا	جامعة الجزائر-3-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر

الحمد لله أولاً و أخيراً على توفيقه لي لانجاز هذا العمل
المتواضع وعلى نعمه و آلائه الكثيرة.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور:
وعيل ميلود على نصائحه و إرشاداته القيمة طيلة فترة انجاز
هذا العمل.

كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد

إهداء

أهدي هذا العمل إلى كل أفراد عائلتي

و إلى كل شهداء الجزائر

و إلى كل طالب علم

.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس و تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2020/1990)، وهذا باستخدام المنهج الوصفي والأدوات الكمية الحديثة التي تدخل ضمن أسلوب الاقتصاد القياسي، وأظهرت نتائج التقدير إلى وجود أثر و علاقة توازنية في الأجل الطويل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته وفق نظرية الموائمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي و نظرية المتغيرات الاقتصادية الكلية لكالدور، كما بينت نتائج الدراسة استجابة قوية لأغلب المتغيرات المختارة (التي كانت معنوية إحصائيا عند 5% و 10%) لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لتغيرات محددات هذا النوع من الاستثمارات وخاصة كل من مؤشر الحرية الاقتصادية والنتاج المحلي الداخلي الخام والتضخم، كذلك توصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباطا وثيقا بين أغلب المتغيرات و الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة تحسين بيئة الأعمال في الجزائر من أجل تطوير مؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر و تنافسيتها على الصعيد العالمي وخاصة في مجال الحوكمة و محاربة الفساد و الشفافية في إدارة الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، الموائمة المؤسسية، نظرية مربع كالدور.

Abstract:

This Study aimed to measure and analyze the determinants of foreign direct investment in Algeria during the period (1990-2020), using the descriptive approach and modern quantitative tools that fall within the econometric method. Direct and its determinants according to the theory of institutional alignment with foreign investment and the theory of macroeconomic variables , study also showed a strong response to most of the variables selected for the flows of foreign direct investment in Algeria to the changes in the determinants of this type of investment, especially the economic freedom index, the gross domestic product and inflation. The study also found that there is a close relationship between most variables and foreign direct investment, and the study recommended the need to improve the business environment in Algeria in order to develop indicators of the attractiveness of foreign direct investment and its competitiveness at the global level, especially in the field of governance, fighting corruption and transparency in managing Economy.

Keywords: foreign direct investment, determinants of foreign direct investment ,institutional alignment theory, Kaldor square theorem.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الصفحة	الفهرس
	كلمة شكر
	إهداء
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ-ر	المقدمة العامة
44 -1	الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و محددااته
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي
03	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.
08	المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.
12	المطلب الثالث: مبادئ و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.
15	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر و المفاهيم الحديثة المرتبطة به
15	المطلب الأول: النظرية التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
17	المطلب الثاني: النظرية الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
19	المطلب الثالث: المفاهيم الحديثة المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر
23	المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر
23	المطلب الأول: مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر - الإيجابيات و السلبيات-
25	المطلب الثاني: الدور التنموي للاستثمار الأجنبي المباشر
30	المطلب الثالث: الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر و محددااته
36	المبحث الرابع: محدداات الاستثمار الأجنبي المباشر
36	المطلب الأول: المحدداات الاقتصادية
41	المطلب الثاني: المحدداات السياسية
42	المطلب الثالث: المحدداات القانونية و التشريعية
44	خلاصة الفصل

82-45	الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كدولة نامية
46	تمهيد
47	المبحث الأول: الاستراتيجية التنموية في الدول النامية (الخصائص العامة و علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر)
47	المطلب الأول: الخصائص الاقتصادية العامة للدول النامية
48	المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول النامية
50	المطلب الثالث: أهداف توجه الدول النامية لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر
53	المبحث الثاني: مشاكل الاستثمار الأجنبي المباشر و الحوافز الممنوحة في الدول النامية
53	المطلب الأول: مشاكل الاستثمار و معوقاته في الدول النامية
56	المطلب الثاني: طبيعة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.
60	المطلب الثالث: أثر الحوافز على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية
67	المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية
67	المطلب الأول: الأثر على الأجنبي النقدي
67	المطلب الثاني: الأثر على الأجنبي التقدم التكنولوجي
68	المطلب الثالث: الأثر على العمالة و على التجارة و ميزان المدفوعات
70	المبحث الرابع: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
70	المطلب الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر
74	المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
77	المطلب الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
82	خلاصة الفصل
134-83	الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)
84	تمهيد
85	المبحث الأول: العرض و التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
85	المطلب الأول: عرض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نظرية الموائمة المؤسسية
93	المطلب الثاني: عرض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نظرية المتغيرات الاقتصادية الكلية (نظرية المربع السحري لكالدور)

96	المبحث الثاني: الطريقة المستخدمة و أدوات الدراسة
96	المطلب الأول: منهجية الدراسة
97	المطلب الثاني: صياغة نموذج الدراسة
100	المبحث الثالث: تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفق طريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP)
100	المطلب الأول: تحليل و مناقشة النتائج
109	المطلب الثاني: التعليق على النتائج
116	المبحث الثالث: تقدير نموذج (ARDL) لمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر
116	المطلب الأول: عرض نموذج الدراسة و تقديره
126	المطلب الثاني: تقييم النموذج القياسي للدراسة (تشخيص النموذج)
131	المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة القياسية و مناقشتها
133	خلاصة الفصل
135	الخاتمة
-	قائمة المراجع
-	الملاحق

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

ص	العنوان	الرقم
34	تدفقات رأس المال الأجنبي إلى مجموعات الدول	01 - 01
77	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد 1990-2019	01 - 02
78	تطور حجم الاستثمارات المصروح بها في الجزائر خلال الفترة 2002-2017	02 - 02
79	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2002-2018	03 - 02
80	أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين 2013 و ديسمبر 2017	04 - 02
80	أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين 2013 و ديسمبر 2017	05 - 02
81	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع الجغرافي للأقاليم ما بين جانفي 2013 و ديسمبر 2017	06 - 02
97	المتغيرات، الرموز و القياس الخاص بالدراسة	01 - 03
101	بعض الإحصاءات الوصفية للمتغيرات	02 - 03
102	اختبار كاي تربيع	03 - 03
103	مصنوفة الارتباطات الخاصة بمتغيرات الدراسة	04 - 03
105	القيم الذاتية و نسب الجمود	05 - 03
106	الارتباط بين المتغيرات و المركبات الأساسية	06 - 03
108	مساهمة المتغيرات في تكوين المركبات الأساسية	07 - 03
117	ملخص نتائج اختبار جذر الوحدة	08 - 03
118	نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر الموسع و فيليبس بيرون)	09 - 03
122	اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك (Bound Test) تشخيص النموذج	10 - 03
123	نتائج التقدير وفق منهجية (ARDL)	11 - 03
123	نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM)	12 - 03
127	اختبار مضاعف لاغرانج ² (Corrélation LM Test)	13 - 03
128	اختبار عدم ثبات التباين (ARCH)	14 - 03
130	نتائج اختبار (Ramsey REST)	15 - 03
121	مساهمة المتغيرات في تكوين المركبات الأساسية	16 - 03

قائمة الأشكال

ص	العنوان	الرقم
29	آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.	01 - 01
86	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة 1990-2019	01 - 03
86	مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	02 - 03
87	مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	03 - 03
88	مؤشر سعر الصرف الرسمي (مقابل الدولار) في الجزائر خلال الفترة: 1990-2019.	04 - 03
89	مؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت / الائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	05 - 03
90	مؤشر إجمالي الانفاق العام / عدد السكان في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	06 - 03
91	مؤشر صافي الضرائب على المنتجات في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	07 - 03
92	مؤشر واردات و صادرات السلع و الخدمات في الجزائر خلال الفترة: 1990-2019	08 - 03
93	مؤشر استخدام الطاقة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	09 - 03
94	مؤشر نمو إجمالي الناتج المحلي، التضخم، البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2019	10 - 03
95	مؤشر الميزان الخارجي على السلع و الخدمات في الجزائر خلال الفترة 1990- 2019	11 - 03
105	التمثيل البياني للقيم الذاتية	12 - 03
107	التمثيل البياني للمتغيرات الأساسية على دائرة الارتباط	13 - 03
110	التمثيل البياني للأفراد و المتغيرات على المحورين 1 و 2	14 - 03
112	تمثيل بياني توضيحي للمجموعات المتجانسة 1 و 2	15 - 03
113	تمثيل بياني توضيحي للمجموعات المتجانسة 3 و 4	16 - 03
121	النموذج الأمثل لفترات الإبطاء باستعمال معيار (AIC)	17 - 03
129	نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي	18- 03
131	اختبار الاستقرارية التجميعية التراكمية (Cusum Test)	19- 03

المقدمة العامة

برزت مع نهاية عقد الثمانينات بيئة اقتصادية عالمية جديدة أحدثت تغييرات عديدة في آليات عمل اقتصاديات مختلف دول العالم، فقد ساد اتجاه عالمي نحو الاقتصاد الرأسمالي القائم على المبادرة الخاصة و حرية ملكية عناصر الإنتاج و سيادة آلية السوق في تحقيق التوازنات الجزئية و الكلية، و نتيجة لهذا فقد اتجهت الدول الرأسمالية التقليدية إلى المزيد من تعزيز مظاهر الاقتصاد الحر بينما اتجهت الدول الاشتراكية إلى تبني إصلاحات اقتصادية عميقة من أجل التكيف مع هذه البيئة الاقتصادية الجديدة و ذلك من خلال القيام بإصلاحات هيكلية و بنيوية تتماشى و متطلبات اقتصاد السوق.

وقد رافق توجه اقتصاديات مختلف الدول في العالم نحو اقتصاد السوق مساندة و دعم المنظمات و الهيئات الدولية و في مقدمتها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي سواء من خلال تقديم تصورات و أنماط للإصلاحات الاقتصادية المطلوبة أو من خلال منح القروض الخاصة بإعادة الهيكلة الاقتصادية أو بهما معا كما حدث في الكثير من دول العالم و خاصة النامية منها.

و يضاف إلى البيئة الاقتصادية الجديدة بروز ظاهرة العولمة و ما حملته من تغييرات من جوانب متعددة خاصة سرعة و حرية انتقال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و العمالة، مستفيدة من الثورة الكبيرة لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال، فقد أصبح الاقتصاد العالمي أكثر ارتباطا و أكثر سرعة وأكثر تنوعا و أكثر انفتاحا.

أدركت مختلف اقتصاديات العالم وخاصة النامية منها أهمية الاستثمارات الخاصة في الاقتصاد سواء الاستثمارات الأجنبية أو المحلية (الوطنية) و هذا باعتبارها تعمل على تحسين أداء الاقتصاد من خلال إيجاد السلع و الخدمات للمجتمع عوض الاستراد أو من خلال تخفيض معدلات البطالة و تقليل الضغط على الوظائف العمومية أو من خلال تخفيض العجز في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات، و أيضا تغير نمط تمويل التنمية من سياسة القروض الخارجية و ما يرتبط بها من شروط و خاصة إذا كانت المؤسسات المقرضة هي صندوق النقد الدولي و البنك العالمي إلى سياسة تشجيع الاستثمارات و خاصة الأجنبية منها، وهذا ما له من إيجابيات على الميزانية العامة للدولة من خلال تقليل مستويات العجز و التمويل العمومي.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مظاهر الاقتصاد الحديث، ونظرا لأهميته فقد سعت مختلف الدول إلى جذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشر المتاحة و التي تبحث بدورها عن بيئة الأعمال المناسبة لها،

فانتقلت المنافسة و التنافس من صورته التقليدية الموجودة بين المؤسسات إلى صورته الحديثة الموجودة بين الدول، و تشمل المنافسة تحسين مناخ الاستثمار (بيئة الأعمال) من جوانب كثيرة و متنوعة، أهمها الجوانب السياسية و التي تشمل الاستقرار السياسي و الأمن و قلة الصراعات السياسية و مظاهر العنف السياسي و مستويات الديمقراطية و الشفافية و محاربة الفساد ، الجوانب الاقتصادية و تشمل البنية التحتية كالطرق و الموانئ و المطارات و نوعية وسائل النقل و نوعية وسائل الاتصال و التكنولوجيات الحديثة و السياسات الحكومية كالتشريعات و القوانين و مدى ملاءمتها و ثباتها و سياسات الاقتصاد الكلي كاتجاهات الدخل الوطني و مستويات التضخم و البطالة و سعر الصرف و حركة الصادرات و الواردات و أنماط التمويل و شروطه، الجوانب الاجتماعية كالسلم المجتمعي و قلة الانقسامات الأفقية و العمودية و مستويات التعليم و التنمية البشرية و الصحة العامة، إضافة إلى عوامل أخرى كالموقع الجغرافي و المزايا النسبية للتكاليف.

و تبرز ضمن مكونات مناخ الاستثمار العوامل الاقتصادية كأحد أهم العوامل المحددة لنوعية بيئة الأعمال و كفاءتها و جاذبيتها و من ثم لحجم و نوعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول المضيفة، وهي العوامل التي يركز عليها المستثمرون جيد قبل اتخاذ قرار الاستثمار، و يمكن أن نبرز أهم هذه العوامل و نسميها المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما تم وضعه من قبل مؤسسات متخصصة علمية و إقليمية و حتى وطنية، و يمكن أن نذكر أهم هذه المحددات في كل من؛ مساهمة الاقتصاد العام في البنية العامة للاقتصاد، نوعية التشريعات و القوانين و مدى ثباتها و خاصة في مجال الضرائب و التعريفية الجمركية، الهيكل الضريبي للمؤسسات و الأشخاص، السياسة النقدية و مستويات الأسعار، وضعية القطاع المالي و المصرفي، مستويات الدخل (الأجور)، حجم السوق الموازية، سياسة سعر الصرف و تحويل العملة، تدفق الاستثمارات الخاصة و الاستثمار الأجنبي المباشر.

و تعتبر الجزائر من الدول النامية التي باشرت إصلاحات اقتصادية عميقة مع مطلع التسعينيات كخيار استراتيجي و حتمية اقتصادية من أجل التكيف مع الظروف الاقتصادية العالمية الجديدة، وقد شملت هذه الإصلاحات عدة مجالات منها المالية و النقدية و التجارية، و قد برز جانب إعادة هيكلة الاقتصاد من خلال فتح المجال أمام القطاع الخاص لخلق الثروة أهم مظهر من مظاهر الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر في مطلع التسعينيات، و القطاع الخاص يشمل المؤسسات المحلية التي نشأت في ظل تشجيع المبادرة الخاصة كما نشأت من

خلال عملية الخوصصة و إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، كما يشمل المؤسسات الأجنبية التي استثمرت أموالها في ظل التشريعات و القوانين الجديدة و هي التي تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر.

و تمتلك الجزائر مقومات أولية مشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر كالموقع الجغرافي المتميز و الموارد الطبيعية و اليد العاملة المؤهلة، و حاولت الجزائر توفير مقومات أخرى لجلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار التنافس الدولي من خلال تحسين مناخ الاستثمار (بيئة الأعمال) عن طريق التحفيزات الجبائية و الإعفاءات الجمركية، تطوير البنية التحتية، تسهيل مبادرات الشراكة الاقتصادية، تكييف التشريعات و القوانين... الخ. إلا أن الملاحظ هو وجود الكثير من المعوقات للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أهمها سيطرة البنوك العمومية على وظيفة التمويل و صعوبة الحصول عليه منها، تعقيد الإجراءات القانونية والإدارية، البيروقراطية و الفساد الإداري، قاعدة 49/51 ، ضعف منظومة الحكم الراشد و قيم المساءلة و الشفافية و الديمقراطية، الاضطرابات السياسية و الأمنية (خاصة فترة التسعينيات).

إشكالية البحث:

بناء على ما سبق نحاول من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية الآتية:

ما هي المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

خلال الفترة 2019/1990 ؟

إن هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن صياغتها على النحو التالي:

- 1- ما هي المستجدات العلمية و الفكرية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر؟
- 2- ما هي مختلف العوامل التقليدية و العوامل الحديثة المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر؟
- 3- ما هي الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟
- 4- ما مدى فعالية سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

فرضيات البحث:

من أجل الإجابة على إشكالية هذا البحث يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات و هي:

- 1- هناك اتجاه نحو المزيد من الإصلاحات الاقتصادية الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

- 2- هناك علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و محدّداته الحديثة في الجزائر.
- 3- هناك معوقات كثيرة في الجزائر تحول دون تفعيل الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر.
- 4- لا تختلف المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عن محدّداته الاقتصادية الموجودة في بقية دول العالم.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في العديد من الجوانب من أهمها:

- 1- أهمية موضوع البحث في حد ذاته ، فالاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أهم المواضيع الاقتصادية، سواء في مجال البحوث العلمية أو في مجال السياسات الاقتصادية للدول.
- 2- زيادة الاهتمام العالمي بالعوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في إطار التدافع الاقتصاد الدولي و العولمة باعتباره خيار استراتيجي و حتمية اقتصادية لتحقيق التوازنات الاقتصادية و تنافسية الاقتصاد.
- 3- خصوصية الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة، فبعد فترة ثلاث عقود من الإصلاحات الاقتصادية تشكل هيكل جديد للاقتصاد و عوامل نمو جديدة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها:

- 1- إبراز المستجدات العلمية و الفكرية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر و العوامل المحددة له.
- 2- معرفة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من حيث تحليل واقع مناخ الاستثمار و العوامل الايجابية الجاذبة له و العوامل السلبية الطاردة له و كذا معرفة حجم التدفقات السنوية و توزيعها على القطاعات الاقتصادية في الجزائر.
- 3- إبراز المتطلبات الحقيقية لتحسين أداء الاقتصاد الجزائري من خلال الاستفادة من وفرات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 4- تقييم السياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر و الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الفعالية و جوانب النقص و القصور.

المنهج المستخدم و أدوات البحث:

من أجل الوصول إلى النتائج العلمية لهذا البحث و الإجابة على إشكاليته بشكل علمي سليم اعتمدنا على المنهج الوصفي و ذلك يظهر من خلال تفكيك موضوع الدراسة إلى مكوناته الأساسية، أي إلى كل من الجوانب النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من حيث السياسات المنتهجة و النتائج المحققة، و كان هذا بالاعتماد على المراجع المكتبية و التقارير الإحصائية كمصدر لمختلف المفاهيم المشكلة للموضوع ، بالإضافة إلى استخدام بعض الأساليب و الطرق الإحصائية و الكمية (طريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP) و نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)) و البرنامج الإحصائية الجاهزة (Eviews)، (Exlsatata)، (Stata).

الدراسات السابقة:

حسب إطلاع الباحثة و في حدود ما توفر لديها من معلومات و مراجع حول موضوع البحث هناك مجموعة من الدراسات و البحوث العلمية التي تناولت موضوع محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، و منها على سبيل المثال لا الحصر نذكر الآتي:

1- دراسة (Sufian Eltayeb and Moise Sidiropoulos ؛ 2010):

وهي عبارة عن مقال منشور بعنوان " Another look at the determinants of FDI in MENA Countries ; An empirical investment القياسي لعينة تشمل 36 دولة منها 12 دولة من منطقة الشرق الأوسط من أجل اكتشاف الآثار المعنوية لمختلف المتغيرات المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر ، و حدد الباحثان في دراستهما العديد من المتغيرات ذات التأثير النظري على الاستثمار الأجنبي المباشر ، و توصلت الدراسة لوجود اثر ايجابي لكل من مستوى الناتج المحلي الإجمالي و حجم السوق و الانفتاح التجاري، بينما كان هناك أثر سلبي لكل من الفساد و الإنفاق الحكومي و التضخم.

2- دراسة (بيري نورة ؛ 2016):

قدمت الدراسة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة أم البواقي - الجزائر- ، تحت عنوان؛ محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على التنمية الاقتصادية دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر، تونس و المغرب للفترة (1996-2014) ، و استخدمت

الباحثة الأسلوب القياسي عن طريق تقدير مجموعة من الانحدارات بين الاستثمار الأجنبي المباشر و مجموعة من المحددات ، كما اختارت الباحثة إلى جانب الجزائر كل من تونس و المغرب. و توصلت الباحثة بعد استعراضها لمجموعة من النماذج القياسية أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الدول الثلاث يتأثر بمجموعة من العوامل و تختلف هذه العوامل من دولة إلى أخرى لكنها تشترك في الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول المختارة، و أوصت الدراسة بضرورة الحفاظ على مسار سليم للإصلاحات الاقتصادية المنتهجة و خاصة السياستين المالية و النقدية، تحسين مناخ الاستثمار بصفة عامة عن طريق إزالة العقبات الموجودة أمام القطاع الخاص الوطني و الأجنبي، محاربة الفساد و تحسين الحوكمة بمختلف مستوياتها.

3- دراسة (محمد اسماعيل و جمال حسن؛ 2017) :

قدمت الدراسة كبحث علمي بصندوق النقد العربي حول موضوع محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، و استخدم الباحثان الأسلوب القياسي باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) و توصل إلى وجود أثر معنوي ايجابي لكل من النمو الاقتصادي و نمو الكتلة النقدية و تحرير التجارة و تحسين و تطوير كفاءة المؤسسات على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن هناك أثر معنوي و سلبي لكل من التضخم و العجز في ميزان المدفوعات على الاستثمار الأجنبي المباشر، و أوصت الدراسة بضرورة تحسين أداء الاقتصاد الكلي و تعزيز الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد و تقليص حجم القطاع العام و تطوير البنية التحتية بالإضافة إلى توافق أنظمة التعليم و مخرجاته مع سوق الشغل.

محتويات البحث:

لقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول أساسية؛ **الفصل الأول** و الذي كان بعنوان ؛ "الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته"، تطرقنا فيه إلى العديد من المفاهيم النظرية المتعلقة بمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و أنواعه و أشكاله و كذا ايجابياته و سلبياته بالنسبة للدول المضيفة له و أيضا مختلف النظريات المفسرة له و كذا محدداته المختلفة.

أما **الفصل الثاني** و الذي جاء تحت عنوان "واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كدولة نامية " فنهدف من خلاله إلى استعراض صورة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية وفي الجزائر على وجه التحديد من حيث السياسات العامة إزائه و أيضا حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة و أهميتها و توزيعها القطاعي و الجغرافي و مناخ الاستثمار السائد بشكل عام.

و الفصل الثالث و الذي كان عنوانه " قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و مناقشتها)" و تناولنا فيه تطبيق بعض الطرق الإحصائية و القياسية (ACP) و (ARDL) بهدف الوصول إلى الغاية النهائية للدراسة و هي تشخيص طبيعة العوامل الاقتصادية (المحددات) التي تحكم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مفهوما حديث التناول و الدراسة في الدراسات العلمية الحديثة و أيضا في السياسات الاقتصادية للحكومات و الدول على الأقل بعد عقد الخمسينات، و قد حاول المهتمون بالشؤون الاقتصادية و خاصة علماء الاقتصاد و الباحثون الأكاديميون و مراكز الأبحاث في الاقتصاد و المنظمات و الهيئات الدولية و الإقليمية تسليط الضوء على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و مختلف المفاهيم المرتبطة به، خاصة و أنه أخذ في التوسع و البروز في مختلف اقتصاديات العالم و على وجه التحديد بعد نهاية الحرب الباردة و سيطرة الاقتصاد الرأسمالي على الاقتصاد العالمي المدعوم من قبل الدول الغربية عن طريق ظاهرة العولمة و النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

و سنحاول في هذا الفصل التطرق بشيء من التفصيل إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر و المفاهيم المرتبطة به.
- المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.
- المبحث الرابع: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي.

نظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الحديث فقد أخذ حيزا واسعا في النظرية الاقتصادية من ناحية مفهومه و تعريفه، وقد أخذ هذا المصطلح الاقتصادي عدة تصورات علمية متعددة تستند كل منها إلى مجموعة من الخلفيات الفكرية و موزعة أيضا على أقطاب مختلفة للفكر الاقتصادية و مدارس و رواده.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

قبل التطرق إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر سنحاول تعريف الاستثمار بشكل عام.

أولا: تعريف الاستثمار:

هناك العديد من التعريف الخاصة بالاستثمار نذكر منها:

- الاستثمار هو "عملية يتم بموجبها التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية وذلك مع توفير عائد معقول يحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات".¹
- الاستثمار هو " الزيادة في مخزون رأس المال المادي بالنسبة للمؤسسة، و هو شراء قطعة أرض أو شراء أسهم و سندات بالنسبة للأشخاص العاديين، ولا يمكن اعتبار مشروع استثماري إلا عندما يكون هناك خلق حقيقي لرأس المال".²
- الاستثمار هو " التضحية بالموارد التي تستخدم في الحاضر على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات أو فوائد خلال فترة زمنية معينة حيث أن العائد الكلي أكبر من النفقات الأولية للاستثمار".³
- الاستثمار هو " استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها".⁴

¹ - محمد مطر، إدارة الاستثمارات، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 22.

² - Baul Samuelson, William Nordhaus, **l'économie**, édition économique, paris, 2000, p : 424.

³ - Abdellah Boughaba, **Analyse et évaluation de projets**, édition Berti, paris, 1999, p: 07.

⁴ - طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاستثمار**، دار المستقبل، الأردن، 1997، ص 37.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته

و من خلال التعريف السابقة يمكن أن نقول بأن الاستثمار هو عبارة عن التضحية بالدخل الحالي سواء كان في شكل نقدي أو عيني من أجل الحصول على عوائد (أرباح) في المستقبل مع تحمل درجة معينة من المخاطرة.

إن الاستثمار يتكون من عدة أنواع وهذا حسب الهدف المراد تحقيقه من خلال الاستثمار يمكننا أن نعطي الاستثمارات البارزة في النشاط الاقتصادي وهي كما يلي:¹

أ: استثمارات التبدل:

تهدف هذه الاستثمارات كما يظهر من خلال تسميتها إلى تبديل مثلاً آلة قديمة بألة جديدة بصفة عامة تخص وسائل الإنتاج.

ب: استثمارات التطوير والإنتاجية:

هي استثمارات لها هدف تخفيض تكاليف الإنتاج بأكثر قدر ممكن وذلك بتطوير القدرات الإنتاجية.

ج: استثمارات التوسيع:

قد تحتاج المؤسسات في بعض الأحيان إلى توسيع مجال عملها وإمكانيتها ويتم توسيع المؤسسة بزيادة قدراتها الإنتاجية كالألات، مساحة الورشات وغيرها.

د: استثمارات التحديد:

هي استثمارات تعتمد من أجل خلق منتج جديد في السوق وهذا لتعزيز مكانتها في السوق.

و تكمن أهداف الاستثمار فيما يلي:²

أ: تحقيق العائد: هو هدف عام للاستثمار فمهما يكن نوع الاستثمار من الصعب أن نجد فرداً يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الربح.

¹ - حامد العربي الحضيبي، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص 21 .

² - محمد مطر، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 1999، ص 25.

ب: تكوين الثروة وتنميتها: يكون هذا الهدف عندما يضحى الفرد بالاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل وتنميتها.

ج: تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات: وبذلك فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي.

د: المحافظة على قيمة الموجودات: يسعى المستثمر إلى التنوع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض قيمة موجوداته مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلبها.

و من أهم العوامل المحددة للاستثمار نذكر:

أ: العائد: يمثل العائد دخل المشروع وكلما كان مستوى الربح المحقق لدى المشروع مرتفعاً زادت مقدرته على الاستثمار وزادت رغبته في نفس الوقت ولا شك أن مقدرة المشروع على تمويل برامج الاستثمار المطروحة أمامه يعتبر من أهم العوامل المحددة لحجم الاستثمار والعكس صحيح بمعنى أن انخفاض الربح قد يتسبب في كثير من الحالات في تأجيل القيام بالاستثمارات الجديدة وربما الاكتفاء باستبدال القدر الهالك من رأس مال المشروع (الاستثمار الإحلالي) فالربح إذن هو الحافز الأساسي لجميع المشاريع الخاصة.¹

ب: سعر الفائدة: يمول المشروع استثماراته الجديدة إما عن طريق الإقراض أو عن طريق الموارد الذاتية وفي حالة اعتماد على الإقراض فإن سعر الفائدة يمثل تكلفة إقراض الأموال المستخدمة في الاستثمار، أما في حالة اعتماده على موارده الذاتية سعر الفائدة يمثل تكلفة الفرصة البديلة أي أنه يمثل العائد الذي يضحى به المشروع حالة استخدامه موارده الذاتية في الاستثمار في أصل جديد بدلاً من إيداعه في البنك وتحقيق فوائد، ولذلك يمكن أن نطلق على سعر الفائدة تكلفة الاستثمار حيث مع ثبات العوامل الأخرى وارتفاع سعر الفائدة ينخفض حجم الاستثمار والعكس صحيح.²

ج: الكفاية الحديد للاستثمار: طالما أن المشروع الخاص يسعى إلى تعظيم أرباحه فإن من أهم العوامل المحددة للاستثمار معدل العائد المتوقع من الاستثمار، فلا يكفي أن يكون سعر الفائدة منخفضاً حتى يقبل المشروع على

¹ - طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص: 124.

² - دريد محمود السامري، الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص: 85.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته

الاستثمار في مجال من المجالات وإنما يتعين أن يكون معدل العائد المتوقع من الاستثمار أعلى من أو يساوي على الأقل سعر الفائدة، وهذا ما تقرره الكفاية الحدية للاستثمار.¹

د: التوقعات: حيث عرفنا أن كل منظم يقوم بعملية التنبؤ للمستقبل، وهذه التنبؤات قد تكون متفائلة أو متشائمة، فالمستثمر الذي يتوقع زيادة الطلب على منتجاته أو زيادة أسعارها ويتوقع رواج الاقتصاد سوف يتوسع بمشروعاته والعكس صحيح.²

ه: التقدم التكنولوجي: إن مسايرة التقدم التقني مسألة في غاية الأهمية المشاريع التي ترى ضرورة المحافظة على مراكزها التنافسية داخل الصناعة أو في الأسواق، فالثمرة التي ينتظرها أي مشروع من عملية التقدم التقني تتمثل في رفع كفاءته الإنتاجية كذلك ينبغي الإشارة إلى أن بعض أنماط التقدم التقني تقترن بظهور صناعات جديدة ومن ثمة إنتاج سلع جديدة، ومع نشأة الطلب عليها يتم الاستثمار فيها.³

ثانيا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك العديد من التعريف الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها:

أ- التعاريف الخاصة ببعض الكتاب و الباحثين:

- الاستثمار أجنبي المباشر هو " التحركات في رأس المال الهادفة بشكل أساسي إلى السيطرة على ادارة و أرباح مؤسسات الأعمال الدولية"⁴.
- الاستثمار أجنبي المباشر هو "تمليك المستثمر لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة شراكة بينهما أو استثمار مشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية"⁵.

¹ - عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة للكتب، الإسكندرية، 1997، ص 105.

² - حمو عارف، مبادئ الاقتصاد، مطابع الشمس، عمان، 1993، ص 129.

³ - المرجع نفسه، ص 129.

⁴ - Kiyoshi kojima, direct foreign investment a Japanese model of multinational business operationals, Taylor and Francis edition , UK,1978, p : 52.

⁵ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، مطبعة المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط2، 1991، ص: 21.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و محدّداته

- الاستثمار أجنبي مباشر هو " عملية الانتقال الدولي لرأس المال الخاص في المدى الطويل و يكون المستثمر يراقب مباشرة المؤسسة الأجنبية"¹.
- الاستثمار أجنبي مباشر هو " قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد آخر سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية وبهدف تحقيق عائد"².
- الاستثمار الأجنبي المباشر هو " عبارة عن تلك المشاريع التي يقيمها ويمتلكها ويسيرها المستثمر الأجنبي داخل بلد غير البلد الأصلي، إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع، أو لاشتراكه في رأس مال المشروع وذلك بقصد المشاركة الفعالة بنصيب يبرز له الحق في الإدارة على موارده المالية الخاصة بالإضافة إلى الموارد غير المالية كالمؤهلات التكنولوجية والتسويقية زيادة على الخبرة الفنية في جميع المجالات، ويكون الغرض من وراء هذا المشروع هو تحقيق أرباح وعوائد تكاليف الاستثمار "

ب-التعاريف الخاصة ببعض المنظمات و الهيئات الدولية:

- حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTED) الاستثمار الأجنبي المباشر هو " الاستثمار الذي ينطوي على العلاقات طويلة المدى ، تعكس مصالح دائمة و مقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم أو وحدة إنتاجية (بلد أجنبي) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر"³
- حسب صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر هو " ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر و المؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"⁴.

¹ - Stephen Hymer , **the international operations of national firm- a study of direct foreign investment** , thesis of doctor , Massachusetts institute of technology , USA,1960, p : 11.

² - علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات-**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص233.

³ - the official website of the united nations conference on trade and development UNCTAD , www.unctad.org /templates /page .asp ? int item ID=3146 et Lang=1), page consulte le 16/04/2018.

⁴ عبد المجيد فدي ، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2، بن عكنون ، الجزائر ، 2005 ، ص251.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته

- حسب منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر هو " ذلك النشاط الذي يهدف إلى الحصول على مصلحة دائمة من قبل كيان اقتصادي معين اتجاه كيان مقيم آخر من خلال القيام بمشاريع استثمارية مباشرة، و تعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة المدى بين المستثمر المباشر و المؤسسة هذا من جانب و التأثير المباشر على تسيير و إدارة المؤسسة من جانب آخر"¹.

- حسب المنظمة العالمية للتجارة (OMC) الاستثمار الأجنبي المباشر هو " قيام أحد المستثمرين من بلد آخر (الدولة الأم) بامتلاك موجودات في بلد آخر (البلد المضيف) مع نية إدارة تلك الموجودات"².

ويمكن من خلال التعاريف السابقة أن نعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام مالك أجنبي (في البلد الأم) لرأس مال (موجودات رأسمالية) بتأسيس و إدارة مؤسسة (استثمار) في بلد آخر (البلد المضيف) من أجل تحقيق أرباح معينة سواء كان امتلاك هذا الاستثمار كلي أو جزئي.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال حسب معيار مجموعة من المعايير، وسوف نتناول أشكاله حسب معيار الملكية ومعيار طبيعة النشاط الاقتصادي و معيار الغرض.

أولاً: حسب معيار الملكية:

حسب هذا المعيار ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استثمار مشترك و استثمار مملوك بالكامل.

¹- L'OCDE, Définition de L'OCDE pour les investissements internationaux, 2008, P 17 .
(<http://ec.europa.eu/eurostat/romon/statmanuals/FILES/OECD-DEF-FDI-3 RD-EDITION-FR-PDF>).page consultee le :16/04/2018 .

²- نورة بيري، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و آثاره على التنمية الاقتصادية - دراسة قياسية مقارنة بين كل من الجزائر، تونس، المغرب للفترة (2014/1996)-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016، ص6.

أ: الاستثمار المشترك:

- يعتبر الاستثمار المشترك بمثابة مشروع يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر، من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، و المشاركة هنا لا تقتصر على حصة رأس المال فقط، بل تمتد أيضا إلى إدارة المشروع¹.
- ومن خلال هذا المفهوم يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ينطوي على الجوانب التالية:
- اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين، أحدهما وطني و الآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل حدود دولة الطرف المضيف.
 - يمكن للطرف الوطني أن يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
 - قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة استثمار مشترك .
 - المشاركة في مشروع الاستثمار لا تقتصر على تقديم حصة في رأس المال فقط ، وإنما قد تكون من خلال تقديم الخبرة، العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة.
- و تجدر الإشارة أنه في كل حالة من الحالات السابقة، لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار حق المشاركة في إدارة المشروع².

و في الواقع نجد أن الدول النامية قد لجأت إلى إنشاء هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لكونه وسيلة مراقبة على المؤسسة متعددة الجنسيات التي تعمل في إقليمها، حيث لوحظ ميدانيا الخطر الذي قد ينجم عن المستثمر الأجنبي عندما يمتلك أكبر قدر من رأس المال، فمثلا نجد أن الدول الاشتراكية سابقا كانت تسمح بشكل وحيد من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بمساهمة أجنبية لا تتعدى 49 % من قيمة المشروع.

ب : الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن اكتساب الحيازة لا يتحقق إلا بعد الوصول إلى حد حق المراقبة (بلوغ عتبة الملكية).

¹ - Gouia ridha, , **les investissements directs étrangers et développement industriel méditerranéen** , Economica, paris, 1998, p 66.

² - عبد السلام أبو قحف ، السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر، 1989 ، ص

إن تفضيل الشركات متعددة الجنسيات لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يقابله في الواقع تردد، بل الرفض في بعض الأحيان، من طرف الدول النامية المضيفة، إذ أنها لا تقبل بالترخيص الكامل للملكية المشروع الاستثماري، بسبب خوفها من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، إلى جانب الحذر من احتمالات الوقوع في حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها¹.

ومع افتراض قبول هذه الأسباب (المذكورة سابقا)، فإن هناك بعض الدول النامية في شرق آسيا و أمريكا اللاتينية، وحتى في إفريقيا تمنح فرصا للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق للمشروع الاستثماري، كوسيلة تمكنها من جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي.

إن حالة التردد والخوف لدى الدول النامية الأخرى لم تؤيد لحد الآن بدلائل علمية وعملية بشأن الآثار السياسية والاقتصادية السلبية الناجمة عن ترخيص الملكية المطلقة المتعلقة بالمشروع الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات، و إنما درجة تحكم الدولة المضيفة في وضع عدد من الضوابط والنظم والتوجيه الجيد للاستثمارات الأجنبية مهما كان نوعها، هو الذي بإمكانه التخفيف من حدة الآثار السلبية، بالإضافة إلى تعظيم العوائد المتوقعة لهذه الدول من وراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

و زيادة حدة المنافسة بين الدول النامية وحتى الدول المتقدمة صناعيا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أدى بالكثير من حكومات الدول النامية إلى الترخيص للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق للمشروعات الاستثمارية، كوسيلة لتحفيز تدفق الاستثمارات وجذب المستثمرين الأجانب، وهذا بعدما تشابهت الكثير من الدول النامية في طبيعة الامتيازات والتسهيلات التي تقدمها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر².

ثانيا: حسب معيار طبيعة النشاط الاقتصادي:

حسب هذا المعيار ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر الفلاحي و الصناعي و غير الصناعي.

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر الفلاحي:

وهو الاستثمار في القطاع الفلاحي من تربية الحيوانات، إنتاج المحاصيل الزراعية، الذي يملكه المستثمر الأجنبي أو يشارك في ملكيته.

¹ - Denis Tersen et Jean Luc Bricaut, **L'investissement international**, Edition Armand colin, paris, 1999, p 8.

² - عبد السلام أبو قحف، السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 35.

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي:

يتمثل أساسا في إقامة وحدات إنتاجية من طرف مستثمرين أجنبى، مهمتها إنتاج السلع الاستهلاكية و/أو الرأسمالية الموجهة للسوق المحلي و/أو الخارجي كمصانع السيارات والآلات، والملابس، والمواد الغذائية... إلخ.

ج- الاستثمار الأجنبي المباشر غير الصناعي:

وهو شبيه بالصناعي: غير أن المنتجات في هذا النوع من الاستثمار لا تكون في شكل سلع مادية وإنما في شكل خدمات مثل: الاتصالات، النقل، البنوك، التأمين، مكاتب الدراسات والفنادق... إلخ.

ثالثا: حسب معيار الغرض من الاستثمار:

حسب هذا المعيار ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر الفلاحي و الصناعي و غير الصناعي.

أ- الاستثمار الباحث عن الموارد:

يهدف الاستثمار الباحث عن المصادر أو الموارد إلى استغلال الميزة النسبية للدول لاسيما الغنية بالموارد الأولية كالنفط و الغاز و المنتجات الزراعية، فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة و مدربة.¹

ب- الاستثمار الباحث عن الأسواق:

إن وجود الاستثمار الباحث عن الأسواق في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام به منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضييفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر نفعا من التصدير إليها، ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات و إنما له آثار إيجابية على الاستهلاك و آثار إيجابية غير مباشرة على التجارة، حيث يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضييفة للاستثمار عن طريق زيادة رأس المال فيها، كما له آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج و الاستهلاك، و ذلك بزيادة صادرات الدولة المضييفة و زيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج و السلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.²

1 - حسن خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 04 .

2 - حسن عبدالله الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي، بنك الكويت الصناعي، العدد 83، ص 12.

ج- الاستثمار الباحث عن الكفاءة و الإستراتيجية:

يتحقق الاستثمار الباحث عن الكفاءة عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية، و يتميز هذا النوع من الاستثمار بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنوع صادراتها هذا فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج، و قد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالا عديدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسيات جزء من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة، أو تصنيع بعض المكونات في الخارج بسبب ارتفاع الأجور في البلد الأم أو ارتفاع أسعار الصرف، أما بالنسبة للاستثمار الباحث عن الأصول الإستراتيجية فيتعلق بقيام بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية، و تعزيز مركزها التنافسي عن طريق الاستفادة من خبرات الشركات التي تم شراؤها أو الاندماج معها و يتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسيات، أي عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث و التطوير مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية¹.

المطلب الثالث: مبادئ و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

أ: مبدأ الشفافية و التناسق:

يقصد بهذا المبدأ إلزامية توافر المعلومات حول الاستثمار بحرية مطلقة ودون تمييز وبدون تكلفة لجميع المستثمرين الأجانب، وحتى يتم تنفيذ هذه العملية يتطلب من الدول ضرورة تقنين عمل نظام الإعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وثائق تشريعية².

ب: مبدأ حرية التحويل:

هذا المبدأ يتضمن رؤوس الأموال وعوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وتحويلها بكل حرية وبدون تصريح مسبق.

1 - المرجع نفسه، ص 6.

2 - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 216.

ج: مبدأ حرية المداخيل لسوق العملة الصعبة:

يتعين على الدول المضيفة القيام بما يلي:¹

- وضع ميكانزمات و آليات لتنظيم سوق العملة الصعبة.
- تحرير التجارة الخارجية للحصول على تحويلات ضرورية لانجاز و استغلال الاستثمارات.
- وضع سوق مالية مفتوحة لرأس المال الأجنبي.

د: مبدأ الاستقرار:

يلعب دورا هاما في ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية لدولة ما مع العالم الخارجي وهذا نتيجة لوجود عدة أخطار يمكن أن تهدد الاستقرار وبالتالي تحول دون ترقية الاستثمار الأجنبي مثل²:

- أخطار النزعة الملكية واستيلاء التأمين.
- أخطار الحروب و الانتفاضات و العنف الاجتماعي.
- أخطار تحويل رأس المال.

ثانيا: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك نوعين من الدوافع الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر؛ الأولى تتعلق بالدول المضيفة له و الثانية تتعلق بالمستثمر نفسه.

أ: الدوافع المتعلقة بالدولة المضيفة:

- تمثل هذه الدوافع في تلك الأهداف التي قد عموما تتخذ أبعاد اقتصادية و اجتماعية و نذكر من أهمها:
- جعل المستثمر الأجنبي يساهم في إيجاد حل لمعالجة معضلة البطالة و خاصة في الدول النامية و ذلك من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية الخلاقة لمناصب العمل.
 - اجتذاب الاستثمار الأجنبي من طرف الدول المضيفة لا يقتصر على دافع رفع معدلات التشغيل بل تعمل على تنشيط جهاز الانتاج في مختلف المجالات (الفلاحة، الصناعة، الخدمات، ... الخ).
 - دافع الحصول على التكنولوجيا و مختلف المعارف من أجل تطوير البنية التكنولوجية المحلية.
 - اكتساب المهارات و تحسين الوضع التنافسي للمؤسسات.

¹ - نشيدة معزوز، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 8.

² - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 218.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته

- إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات و بناء قدرات جديدة للتصدير.
- تقليل العبء التمويلي للدولة من خلال جعل الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويلية بديلة و تجنب القروض الخارجية و تجنب مخاطرها.

ب: الدوافع المتعلقة بالمستثمر نفسه:

مثلما يقال رأس المال جبان، و بالتالي لا بد من وجود دوافع تجعل المستثمر يتجه إلى الاستثمار في دولة غير دولته الأصل نذكر منها:

- تحقيق توسع في الأسواق و بالتالي أرباح جديدة للمؤسسة.
- الاستفادة من المزايا النسبية للدول المضيفة سواء كانت تتعلق بانخفاض التكاليف و اليد العاملة إذا كانت الاستثمارات موجهة إلى الدول النامية أو الاستفادة من التكنولوجيا و البنية التحتية المتطورة إذا كانت الاستثمارات موجهة نحو الدول المتقدمة.
- التعويض عن تراجع الأسواق و مخاطر المنافسة في الدولة الأم (الأصل).
- تنويع الاستثمارات بما يتماشى و نوعية الطلب الداخلي.
- الاستفادة من الإعفاءات الجمركية و الامتيازات الضريبية خاصة في الدول النامية.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر و المفاهيم الحديثة المرتبطة به:

كأي مصطلح اقتصادي آخر تم وضع مجموعة من النظريات خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، هذه النظريات حاولت إعطاء قالب علمي لتفسير فكرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم التوصل إلى إيجاد مجموعة من النظريات تختلف فيما بينها من حيث مبدأ التفسير و الخلفية العلمية، لكنها تشترك في هدف واحد وهو محاولة إيجاد إطار نظري لتفسير للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: النظرية التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

أ: النظرية الكلاسيكية:

ينطلق العديد من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك في تحليلهم للاستثمار الأجنبي المباشر من المنافسة التامة، السوق الكاملة ، لا وجود لتدخل الدولة و لا وجود لعرقلة الحدود الجغرافية ضد حركة رأس المال و عناصر الإنتاج¹.

و نجد أن الكلاسيك يفترضون أن منافع الاستثمار الأجنبي المباشر تعود على الشركات متعددة الجنسيات ، فهم يعتبرون أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن مباراة من طرف واحد والفائز فيها هو الشركات متعددة الجنسيات و ليست الدول المضيفة، حيث يستند الكلاسيك في وجهة نظرهم هذه إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها كالآتي²:

- تحويل قدر كبير من الأرباح المحققة من طرف الشركات متعددة الجنسيات إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.

- قيام الشركات متعددة الجنسيات بتحويل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية في الدول المضيفة.

- وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يوسع الفجوة بين أفراد المجتمع، فيما يخص هيكل توزيع المداخيل، و ذلك من خلال الأجور المرتفعة التي تقدمها الشركات الأجنبية مقارنة مع نظيراتها من الشركات المحلية.

1 - جيل برتان ، الاستثمار الدولي ، ترجمة على مقلد و علي زيعور ، منشورات عويدات، لبنان، 1981 ، ص 7.

2 - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره ، ص 32.

- التأثير على سيادة الدولة المضيفة و استقلاليتها من خلال اعتماد التقدم التكنولوجي في الدولة المضيفة على الدولة الأجنبية و خلق التبعية الاقتصادية و التبعية السياسية.
- تركيز معظم الاستثمارات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات في الصناعات الإستراتيجية بدرجة أكبر من التحويلية أو غيرها من الأنشطة الإنتاجية الأخرى قد يزيد من الشعور بالنوايا الاستغلالية لهذه الشركات.

ب: نظرية رأس المال:

تعتمد هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على عامل واحد من عوامل الإنتاج و المتمثل في رأس المال النقدي، إذ أن الأولوية في إنشغالات هذه النظرية هي البحث عن كيفية تحقيق أكبر مردودية ممكنة لرأس المال النقدي. فنجد أن المؤسسة لا تتوقف عن الاستثمار إلا عندما يتساوى الربح المحقق مع التكلفة الحدية، و على الصعيد الدولي تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول ذات المردودية الضعيفة نحو الدول التي تتميز بمردودية قوية لرأس المال، و في هذا الإطار هناك العديد من الباحثين الاقتصاديين الذين قاموا بأبحاث في هذا الموضوع، و يمكن تقسيمهم إلى فئتين¹ :

- **الفئة الأولى** : ترى هذه الفئة أن كل القرارات المتعلقة بعملية الاستثمار والصادرة من المؤسسة تكون مرتبطة بمعدل نمو الأسواق ، بمعنى أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مدى نمو الأسواق، و هذا الأخير أوليت له أهمية كبيرة مقارنة بمعدل الربح.

- **الفئة الثانية** : ترى هذه الفئة أن هناك عملية إحلال بين المستثمرين المحليين والأجانب بغض النظر عن الحدود الجغرافية ، حيث أن عملية الإحلال هذه تتركز أساسا على ميكانيزمات التمويل، مما يدفع إلى خلق منافسة قوية بين المستثمرين المحليين والأجانب، وترى هذه الفئة كذلك أن قرارات الاستثمار المباشر الصادرة عن المؤسسة تكون مرتبطة بكل من معدل نمو السوق ومعدل الربح.

ب: نظرية أخطار التبادل:

يعتبر معدل التبادل هو المحرك الأساسي لعجلة الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب ما أكد عليه الكثير من أصحاب هذه النظرية، ومن بينهم (R.Z-ALIBER)، الذي يرى أن هذا المحرك يعد بمثابة العامل الأساسي الذي يستخدم في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا باعتبار أن التوقعات المتعلقة بمحتوى التبادلات تبقى

¹ -Bernard Bonnin, **L'entreprise multinationale et L'état**, édition études vivantes, France, 1984 , P86.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته

غير أكيدة مع مراعاة وجود مناطق نقدية مختلفة في العالم، فالشركات التي تقيم بالمناطق ذات العملة القوية تقوم باستعمال إمكانياتها المالية للاستثمار في مناطق تمتاز بعملة ضعيفة، و تأخذ على سبيل المثال الاستثمارات الأمريكية في بعض البلدان الأوروبية ذات العملة الضعيفة، مما يجعل المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار معدل التبادل و كل الأخطار التي تنجم عن تغيراته قبل أن تتخذ أي قرار يتعلق باستثماراتها في الخارج¹.

و يمكن تلخيص أهم و أبرز التفسيرات حسب رأي الدكتور " عبد السلام أبو قحف " كما يلي :

- عدم إمكانية اعتبار الاستثمار الأجنبي مثاليا في سلوكاته في الدول النامية أو أن هدفه هو السعي لتحقيق أهداف الدول المضيفة على حساب أهدافها.
- قيام الاستثمار الأجنبي باستغلال الصناعات الإستراتيجية و الاستحواذ الكامل للمواد الأولية للبلد المضيف من أجل ضمان الاستمرارية في الإنتاج.
- هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على إدارة المشاريع الاستثمارية و رغبتها بتحقيق الأهداف المسطرة بفرض استثمارات مباشرة يؤدي بتدخل البلد الأم في الشؤون الداخلية للبلد المضيف .
- لجوء الشركات المستثمرة إلى تخصيص 50 % بمشاركتها أو امتلاكها للمشروع راجع إلى التخوف من مصادرة الملكية أو خطر التأميم في بعض من الدول النامية و الذي يؤدي إلى تراجع مستوى تحقيق الرفاهية .
- تراجع مستوى تحقيق الرفاهية.

المطلب الثاني: النظرية الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

أ: نظرية نظام الاقتصاد العالمي:

يعتبر (Charles-A.Michalet) من رواد هذه النظرية، و التي تربط تصدير رؤوس الأموال بالتركيز الاقتصادي، فحسب رأيه تعتبر المؤسسات متعددة الجنسيات مؤسسات وطنية ذات إمكانيات كبيرة انبثقت من القطاع المركز. و تقوم هذه المؤسسات بتوسيع نشاطها في الخارج لسببين رئيسين :

- على مستوى مخطط الإنتاج، تحاول المؤسسات متعددة الجنسيات جلب المنفعة من خلال الفوارق الموجودة في تكاليف الإنتاج من بلد لآخر، وخاصة تلك التكاليف المتعلقة بالأجور.

¹ -Pierre Jacquemont, **La Firme multinationale, Une introduction économique**, Economica, France, 1990, P 97.

- على مستوى المخطط التسويقي، تحاول المؤسسات متعددة الجنسيات اجتياز مختلف التعريفات المفروضة من طرف الدول الأخرى، وكذا من أجل تقليص تكاليف النقل، واستغلال أحسن مكان من أجل مجابهة المنافسين المحليين أو الأجانب.

ونجد أن الفوارق في الأجور لها جانب مهم للمؤسسات التي تستثمر في الخارج، و لكن يبقى هدفها الأساسي هو البحث عن أكبر حصة ممكنة من المشاريع الاستثمارية¹.

ب: نظرية دورة حياة المنتج:

تعتبر ندورة دورة حياة المنتج الدولي من أهم تفسيرات و أسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة و الدول المتقدمة بصفة عامة كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات المتعددة الجنسيات (القوميّات) من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية، و من ناحية أخرى فإنها توضح كيفية و أسباب انتشار الابتكارات و الاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة لأم، و بصفة عامة تنطوي دورة حياة المنتج الدولي أربعة مراحل أساسية يمكن توضيحها بالاستعانة بالمثال الموالي الذي يبين المنتج و مراحلها في الولايات المتحدة الأمريكية:

المرحلة الأولى : مرحلة البحوث و الابتكارات بالبلد المخترع (الولايات المتحدة الأمريكية).

المرحلة الثانية : مرحلة تقديم السلعة بالسوق الداخلي (الولايات المتحدة الأمريكية).

المرحلة الثالثة : مرحلة النمو في الإنتاج و التسويق المحلي و الدولي.

المرحلة الرابعة : مرحلة بداية التشعب في السوق المحلي و بدأ إنتاج السلع في الدول المتقدمة.

المرحلة الخامسة : مرحلة بدأ إنتاج السلعة في الدول النامية.

ج: نظرية نموذج احتكار القلة الدولي:

بالنسبة للاقتصادي الكندي (Stephen Hymer)، فإن المؤسسات متعددة الجنسيات تتواجد في الصناعات المركزة، و الأسواق التي تتميز باحتكار القلة، و أن هذه المؤسسات تمتلك ميزة تكنولوجية، تنظيمية أو غيرها، ففي الصناعات حيث تكون التكنولوجيا أكثر تعقيدا وحيث تكون الحواجز الناجمة عن اقتصاديات الحجم معتبرة، نجد تواجد أغلبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة . فالمؤسسات متعددة الجنسيات تقوم بتنظيم العالم آخذة تنظيمها الداخلي الخاص كنموذج لذلك، وإنتلاقا من هذا التوجه، عمل (Hymer) على محاولة تبين أن العالم منظم على شاكلة النموذج المذكور، و للمقارنة استند إلى النظرية أمريكية للتنظيم (نظرية Chandler)، والتي

¹ - Jean-Pierre Bibeau, Introduction à l'économie internationale, Casablanca, Paris, 1997, p199, 200.

تتعلق بسيرورة وتطور الهياكل التنظيمية للمؤسسات. وحسب هذه النظرية يوجد في المؤسسات الكبرى، الوطنية منها و متعددة الجنسيات ثلاث مستويات للسلطة: المستوى الثالث وهو أدنى هذه المستويات، يتكون من جملة المهام التنفيذية، ويتعلق الأمر بالتنظيم اليومي في إطار الإعداد لمخطط الإنتاج؛ المستوى الثاني الخاص بالإدارة الوسيطة، وهو مكلف بالربط بين نشاطات المستوى الثالث؛ المستوى الأول و فيه يصاغ المخطط العام للمؤسسة و تحدد التوجهات الكبرى.

المطلب الثالث: المفاهيم الحديثة المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك العديد من المفاهيم الاقتصادية الحديثة التي كثيرا ما تربط بمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ونجد من أهمها:

أ: الاستثمار الأجنبي المباشر و العولمة:

أدت عمليات التحرير الاقتصادي المترافقة مع التقدم في مجال الاتصالات و وسائل النقل إلى تزايد تكامل الأسواق العالمية و الخدمات و رؤوس الأموال، و قد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر حافزا كبيرا لعملية التكامل من خلال المساعدة في ربط أسواق رأس المال و العمل و زيادة الأجور النسبية و إنتاجية الشركات في الدول المضيفة، و قد انتهجت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات ذات صفة عالمية مستندة في ذلك إلى قدر كبير من التخصيص و توزيع الأنشطة، و استهدفت الاستفادة من الوفورات الكبيرة التي تحققها هذه الاستراتيجيات. وقد استفادت الدول حديثة التصنيع في شرق آسيا من الاندماج في السوق العالمي و من تحرير التجارة و من التدفقات العالمية للاستثمارات المباشرة لتحقق معدلات نمو مرتفعة و متواصلة، و شجع ذلك دولا نامية أخرى على إدراك منافع الاندماج بدرجة أكبر في الاقتصاد العالمي و تعزيز قدرتها التنافسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال زيادة الحوافز و تعزيز السياسات و تخفيض القيود التنظيمية و تحرير الأسواق ، كما أدركت الدول النامية بأن المعيار الذي تقيس به قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر قد تغير من حجم إسهامه المباشر في القيمة المضافة المحلية إلى النتائج الأطول أمدا بالنسبة لقدرة الموارد و الإمكانيات المحلية للاقتصاد على المنافسة. ومع التوجه إلى نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص أصبح المستثمرون الدوليون يعيدون موازنة تركيبة محافظتهم مع سقوط الحواجز أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، و في نفس الوقت فإن الاتجاه المتسارع نحو

التكامل العالمي من شأنه أن يؤدي إلى خلق فرص جديدة ما يعطي بدوره أيضا حافزا إضافيا للاستثمار الأجنبي المباشر.¹

ب: الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة:

أمضى العديد من الدول النامية عقودا من الزمن في وضع الحواجز و العقبات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد اشتملت تلك الحواجز على قيود خاصة بالحصة المسموح للمستثمر الأجنبي امتلاكها في مؤسسة ما ، و قيود على أنواع المشاريع التي يمكن للمستثمر الأجنبي القيام بها، و رغم أن هذه القيود لم تكن تستهدف إلى حد بعيد سد الطريق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بقدر ما هدفت إلى تشجيع الاستثمارات المحلية، إلا أنها أدت إلى تثبيط الاستثمارات الأجنبية المباشرة و إضعاف نوعيتها، و لكنها أدت بالمقابل في الكثير من الأحيان إلى إقامة مشاريع مشتركة بين المستثمرين المحليين و الأجانب، و رغم معقوليتها من الناحية التجارية إلا أنها كانت تصطدم بعقبات أبرزها ضعف نوعية الشريك المحلي أو نتيجة الصعوبة المتأصلة في إدارة المشاريع المشتركة.

وقد أسفرت القيود التي تفرضها الدول النامية على الملكية الأجنبية للمشاريع المحلية عن أثر معاكس تمثل في انخفاض الحوافز الضرورية لدى المستثمرين الأجانب لإنجاح مشاريعهم، و قد اشتملت القيود و أنظمة التحكم في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و التي وضعتها الدول النامية على العديد من العناصر قد يكون أهمها هو الحظر الصريح على الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية، اشتراطات الحصول على الموافقة الرسمية، وجود معايير غامضة بشأن الحصول على الموافقة، الضرائب الباهضة التي تستلزم إجراءات تعويضية من خلال حوافز الاستثمار، القيود التي تفرض على حصة الشركة الأجنبية في المشاريع، و الشروط التي تنص على نسبة محددة من المستلزمات المحلية.

و أصبحت تلك القيود و الإجراءات محور نقاش في جولة أوروغواي لتحرير التجارة، حيث رأت الدول المتقدمة أن إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة تعد مشابهاة للدعم الذي تقدمه الدول لصادراتها، و بالتالي فقد دعت إلى إلغاء هذه الإجراءات كونها تؤدي إلى تغيير مسار التجارة العالمية و تشجيع الإنتاج غير الكفاء، بالإضافة إلى أن إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة مخالفة لقواعد اتفاقية الجات (GATT).

¹ - عيسى محمد الغزالي، الاستثمار الاجنبي المباشر - تعاريف و قضايا-، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 14.

وكان قد عرض موضوع إجراءات الاستثمار قبل جولة الاوروجواي بخمس سنوات، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بطرح اقتراح يتضمن ضرورة الاهتمام بآثار سياسات الاستثمار على التجارة الدولية، وقد لقي هذا الاقتراح آنذاك مقاومة شديدة من الدول النامية.¹

ج: الاستثمار الأجنبي المباشر و الخصخصة:

أدت موجة الخصخصة في كثير من الدول النامية منذ أواخر عقد الثمانينات الى نمو كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، كما كانت الخصخصة بالنسبة لاقتصاديات دول أوروبا الوسطى و الشرقية عنصرا هاما من عناصر عملية التحول الى نظام اقتصاد السوق و هي تنطوي في الغالب على مشاركة مستثمرين أجنبى بتنفيذ استثمارات مباشرة. فخلال الفترة التي شهدت نشاطا بصورة خاصة (1988-1995) تلقت الدول النامية حوالي 38 مليار دولار على شكل تدفقات استثمار أجنبي مباشر و مبلغ 21 مليار دولار على شكل استثمارات غير مباشرة، و يمثل المبلغان معا نسبة 45% من إيرادات كافة عمليات الخصخصة.

و يمكن تنفيذ الخصخصة بأسلوبين أساسيين: بيع المؤسسات بيعا مباشرا لأحد المستثمرين أو لمجموعة منهم أو بيعها عن طريق الاكتتاب العام، و يبدو أن المشاركة المباشرة من جانب المستثمرين الأجنبى غير ممكنة الا في حالة البيع المباشر، إلا أن المالكين الجدد سواء كانوا أفراد أو صناديق استثمار قد يبيعون في المستقبل أسهم تلك المؤسسات لشركات أجنبية.

و هكذا يمكن أن يكون للخصخصة أثر ايجابي طويل الاجل على توفير و اجتذاب رأس المال الإنتاجي من الخارج، إلا أن الأمر يعتمد في الأساس على أسلوب إدارة برامج الخصخصة، فبرامج الخصخصة الجذابة تشترك في ثلاث خصائص هامة هي؛ الالتزام السياسي، التوجه التجاري، الشفافية، و يمكن أن يسفر إتباع هذه المبادئ عن تحقيق الحد الأقصى الممكن من المشاركة من جانب المستثمرين الأجنبى في عمليات بيع المؤسسات التي تمتلكها الدول بيعا مباشرا، و بالتالي تحفز المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد تمكنت أنجع الدول في تنفيذ عمليات الخصخصة من تحقيق زيادة مستمرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها نتيجة الاستقرار السياسي و كبر حجم المشاريع المخصصة، و هكذا تأثر برامج الخصخصة الواسعة النطاق في تدفقات الاستثمار الأجنبي.²

1 - عيسى محمد الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

2 - المرجع نفسه، ص 18.

د: الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية:

شكل تصاعد اهتمام الدول النامية بمسألة التنافسية و خاصة تنافسية صادراتها في الأسواق الدولية سببا إضافيا للسعي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و يرجع ذلك إلى مساهمة هذه الاستثمارات في الارتقاء بمستوى الصادرات و تحسين الإنتاج، إما من خلال الاستثمار في أنشطة ذات قيمة مضافة أكبر في مجالات جديدة و إما بالتحول إلى صناعة معينة من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة و المعتمدة على تكنولوجيا بسيطة و عمالة كثيفة إلى أنشطة ذات إنتاجية عالية تعتمد على تكنولوجيا رفيعة المستوى و على المعارف، هذا و يتطلب الارتقاء بمستوى الصادرات تحسين أداء الإنتاج، كما يتطلب ذلك التحول من الميزة النسبية الثابتة إلى الميزة النسبية الديناميكية، ولاشك أن تحسين القدرة التنافسية أمرا في غاية الأهمية و ينطوي على تحديات و لكنه ليس غاية في حد ذاته بل وسيلة لبلوغ الغاية المتمثلة في تعزيز التنمية

و إذا ما أريد للشركات الأجنبية أن تنخرط أكثر في اقتصاديات الدول المتلقية للاستثمار وحب عليها تحسين أدائها و إقامة روابط خلفية مع الشركات المحلية الوطنية، وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى أن تصبح القيمة المضافة المحلية أكبر، و يعتبر نجاح استراتيجيات التصنيع الوطنية في العديد من الدول الآسيوية مثلا يحتذى به في هذا المجال، حيث تضافرت الجهود الرامية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو التصدير مع الجهود المتعلقة بتنمية القدرات المحلية.

و بدأت دول كثيرة تراعي في سياساتها توفير الشروط اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير، و مع الاعتراف بأن استقرار الاقتصاد الكلي إضافة إلى عوامل أخرى هيكلية مثل القدرة التكنولوجية و الموارد البشرية هي عناصر أساسية و هامة لجعل أي موقع قادر على التنافس في جذب الاستثمار، فإنه يتم التركيز بصورة متزايدة على السياسات ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير و تهيئة الظروف اللازمة لزيادته و الانتفاع منه¹.

¹ - عيسى محمد الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر:

على الرغم من وجود اتجاهات كثيرة و متعددة تشير إلى وجود آثار ايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة له بوجه خاص وفي مختلف المجالات و لاسيما الاقتصادية منها و الاجتماعية، إلا أن هناك بعض التحفظات و المحاذير لسياسة الانفتاح الكلي و السريع للاقتصاديات و خاصة النامية منها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الأول: مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر – الايجابيات و السلبيات - :

أولاً: مزايا (اييجابيات) الاستثمار الأجنبي المباشر¹:

هناك العديد من الايجابيات للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة له نذكر أهمها:

- الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في توفير الموارد المالية اللازمة لإقامة المشاريع في الدولة النامية والتي تعجز فيها مصادر التمويل المحلية عن تلبية الحاجة لمثل هذا التمويل، بسبب فجوة التمويل المحلية في هذه الدول، والتي تتمثل في نقص الادخارات المحلية نتيجة انخفاض المداحيل، وبذلك يحقق حد أدنى مطلوب من الاستثمار من أجل التخلص من حالة التخلف.
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساعد على توفير النقد الأجنبي اللازم لإقامة المشاريع الإنتاجية والتي تتمثل في توفير التمويل لاحتياجاتها من الآلات التي يتم الاعتماد في الغالب على استردادها من الخارج، وذلك بسبب ندرة النقد الأجنبي في الدول النامية.
- الإسهام في زيادة فرص العمل عن طريق استخدام عمال محليين في مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يتوقف عن طبيعة الاستثمار حيث تقوم بعض هذه المشاريع بالاعتماد على عمل مستورد يتم جلبه مع الشركات الأجنبية هذه، وهذا لا يؤدي إلى توفير فرص العمل.
- زيادة استخدام الموارد المحلية وتشجيع نشاطات مكملة ومغذية لعمل مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء التي توفر لها مستلزمات عملها وإنتاجها أو تلك التي تستخدم منتجات مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النشاطات الاقتصادية وتوسيعها نتيجة الترابط بين مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره ، ص369.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته

- زيادة الإنتاج و المداخيل وزيادة الاستهلاك وارتفاع مستويات المعيشة والإسهام في رفاهية السكان وبالذات عندما يتسع نشاط هذه المشاريع ويرتبط بتحقيق هذه الجوانب.
- إتاحة فرصة تحقيق إيرادات مالية للدول من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على المشاريع الأجنبية وهو الأمر الذي يمكن أن يساعد على معالجة العجز في الموازين العامة للدول النامية.
- المساعدة على التخفيض من الضغوط التضخمية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية عن طريق إسهامها في تحقيق زيادة عرض السلع والخدمات نتيجة زيادة الإنتاج وبذلك تنخفض الأسعار.
- تحقيق العديد من الوفورات الخارجية المتمثلة في تطوير المهارات والقدرات الإدارية والفنية والتنظيمية، وتعزيز روح المبادرة والطموح وتوفير الخبرة، ومن خلال ذلك إيجاد نسبة استثمارية يمكن أن تدفع الأفراد والجهات المختلفة نحو الانخراط فيها.

ثانيا: عيوب (سلبيات) الاستثمار الأجنبي المباشر:

- على الرغم من الايجابيات الكثيرة و المتعددة للاستثمار الأجنبي المباشر و التي ذكرنا أهمها سابقا إلا أن هناك بعض العيوب و السلبيات على له على الدول المضيفة له أيضا نذكر أهمها:
- الاستثمار الأجنبي لا يتجه غالبا إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد، والتي يمكن أن تحقق الآثار الإيجابية التي تم التطرق إليها، بحيث لا يتم إحداث توتر حقيقي في الاقتصاد بسبب اتجاهنا إلى المجالات التي تحقق أكبر ربح وبأسرع وقت وبالتالي فهي لا تخدم المجتمع والسكان المحليين بصورة ملموسة
 - استنزاف الموارد المحلية وبالذات المنتوجات المحلية الأولية والمعادن والثروات الطبيعية وتحقيق أرباح عالية من خلال نشاطها، وعدم العمل على إعادة استثمار هذه الأرباح في الدول النامية والتي يمكن أن تؤدي إلى تطوير اقتصادياتها.
 - إن الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة في توجهه نحو مراحل الإنتاج الأولي في الدول النامية والتي تنخفض القيمة المضافة المتحققة من هذه المراحل التي تقوم بالإنتاج فيها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يرافقه تصدير المنتج الأولي إلى الخارج، ويتم تحويله إلى منتجات أخرى والحصول على القيمة المضافة التي تولدها المراحل اللاحقة والتي تفوق عدة أضعاف القيمة المضافة

التي تتحقق في مرحلة الإنتاج الأولى التي تحصل عليها هي، وتحرم منها الدول النامية، والتي يمكن أن تستخدمها في تطوير اقتصادياتها.

- تعد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الغالب على تكنولوجيا غير مناسبة للدول النامية ودرجة تطورها لا تتناسب مع مواردها ولا تلي احتياجاتها حيث أنها تعتمد في الغالب على فن إنتاجي مكثف لرأس المال لا يوفر فرص عمل كافية لتشغيل فائض العمل في هذه الدول ولا يتيح قدر مناسب من إمكانيات تدريب وتطوير نوعية العاملين.

- زيادة حدة التفاوت في الدول من خلال الزيادة التي تتحقق في دخول بعض فئات المجتمع وعدم ارتفاع الفئات الأخرى في المجتمع، وهذا يخلق فئات في المجتمع مرتبطة في مصالحها، وتعمل على توفير الدعم له وتحقيق مصالح، والذي يمكن أن يؤدي إلى حدة الصراع الاجتماعي والسياسي في الدول النامية التي تعمل فيها هذه المشروعات.

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يمارس في الغالب دور عن طريق التأثير على الاستقبال الاقتصادي والسياسي والتحكم في مقدرات الدول والخيارات لشعوبها وتوجيهها الوجه التي يتلاءم ومصالحة مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، والدولة التي تتعارض في معظمها مع مصلحة المجتمع وهو ما يزيد من درجة تبعية الاقتصاد النامي إلى الدول المتقدمة.

المطلب الثاني: الدور التنموي للاستثمار الأجنبي المباشر:

مع بروزه كتوجه عالمي لدفع عجلة التنمية في ظل البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة ارتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي.

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية:

هناك العديد من المداخل التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية و خاصة منها ما تعلق بالتمويل، فتمويل التنمية و خاصة في الدول النامية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح أكثر من ضرورة كونه يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية العالمية، و يبرز كبديل للتمويل التقليدي للتنمية القائم على القروض الأجنبية ذات المشروطة المالية و الاقتصادية و حتى السياسية.

و من الملاحظ في العقدين الأخيرين أن الدول النامية ركزت و بشدة على التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية من أجل زيادة الدخل الفردي ليصل إلى مستوى الدول المتقدمة و بأسرع وقت ممكن، و يعتبر جانب التمويل الفيصل الأساسي لهذا الهدف، و يبرز الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة محبذة و منسجمة مع التغيرات الاقتصادية العالمية نظرا لنقص و ندرة رؤوس الأموال اللازمة لتحريك الحد الأدنى من الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية.

إن رؤوس الأموال الأجنبية تتمتع بوفرة رأس المال العيني كالمعدات و الآلات و الفني كالتكنولوجيا الحديثة، الأمر الذي يساعد على تنمية الموارد الاقتصادية و إقامة قاعدة صناعية تصلح أساسا لبناء صرح التنمية في الدول النامية.

كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساعد على التعجيل بعملية التنمية و ذلك لان زيادة حجم الاستثمارات لابد و أن يؤدي إلى زيادة في الناتج الوطني و بالتالي الإسراع بمعدل التنمية.

بالإضافة إلى ذلك فإن رؤوس الأموال الأجنبية من شأنها التخفيف من التضحيات التي يمكن أن تفرض على المجتمع في حالة الاعتماد على الادخار العائلي من أجل استيراد الآلات و المعدات المطلوبة لمشاريع التنمية، كما أنها تخفف من حدة التضخم التي تصاحب عادة عملية التنمية الاقتصادية نتيجة زيادة القدرة الشرائية الناتجة عن التشجيع، حيث أن رأس المال الأجنبي يساعد على استيراد سلع من الخارج و زيادة العرض في السوق المحلي مما يقلل من حجم التضخم.

إن اتخاذ رأس المال الأجنبي شكل استثمار أجنبي مباشر في المشاريع الاقتصادية يجلب معه التكنولوجيا الحديثة و الخبرة الإدارية و الفنية التي يمكن أن تستفيد منها الدول النامية و التي من شأنها أن تضيف زيادة حقيقية إلى القدرة الإنتاجية لهذه الدول، و بالتالي تساهم في التعجيل بعملية التنمية.¹

¹ - وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها - حالة الجزائر، مصر، السعودية - دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014، ص82.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي:

يتحقق الأثر الموجب للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة إذا صاحب هذه الاستثمارات آثار خارجية موجبة تؤدي إلى زيادة عنصري العمل و رأس المال في هذه الدول ، و تتحقق الآثار الموجبة التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أربعة قنوات هي¹:

أ: قناة المنافسة:

تركز قناة المنافسة على أن دخول الشركات الأجنبية إلى الدول المضيفة يؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق المحلي لهذه الدول ، الأمر الذي يدفع الشركات الوطنية نحو استخدام التكنولوجيا القائمة بأساليب أكثر كفاءة بواسطة تحديث قاعدتها التكنولوجية طبقاً للتكنولوجيا الحديثة المطبقة في مجال إنتاج الشركات المنافسة لها.

ب: قناة التدريب:

تنشأ قناة التدريب في حالة إذا كان إدخال التكنولوجيات الجديدة إلى الدول المضيفة يتطلب تحديث رصيد رأس المال البشري المتاح في هذه الدول. حيث أن تطويع التكنولوجيا للظروف المحلية للدول المذكورة لا يتأتى إلا مع تواجد قوى عاملة مدربة ومؤهلة بالشكل الذي يجعلها قادرة على استيعاب واستخدام هذه التكنولوجيا. إن دخول الشركات الأجنبية إلى الدول المضيفة يؤدي إلى تدريب وتأهيل العمالة المحلية في هذه الدول من خلال قيام الشركات الأجنبية بخلق الحافز لدى الشركات الوطنية نحو تدريب العمالة الخاصة بها من ناحية ، وانتقال العمالة المدربة والمؤهلة من الشركات الأجنبية إلى الشركات الوطنية من ناحية أخرى.

ج: قناة التقليد:

تقوم قناة التقليد على فكرة أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة سوف تصبح أكثر إنتاجية من خلال قيامها بتقليد التكنولوجيات الأكثر تقدماً أو الممارسات الإدارية للشركات الأجنبية المتاحة في هذه الدول .

د- قناة الروابط :

تركز قناة الروابط على أن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج للشركات الوطنية داخل الدول المضيفة من خلال الروابط الأمامية والخلفية التي تحدث بين الشركات الأجنبية والشركات الوطنية. فبالنسبة للروابط الأمامية ، فتنشأ من خلال معاملات الشركات الأجنبية المباشرة مع العملاء. وتؤدي هذه الروابط إلى زيادة التقدم الفني للشركات الوطنية. فالشركات الأجنبية تقوم بالإفناق على البحوث والتطوير

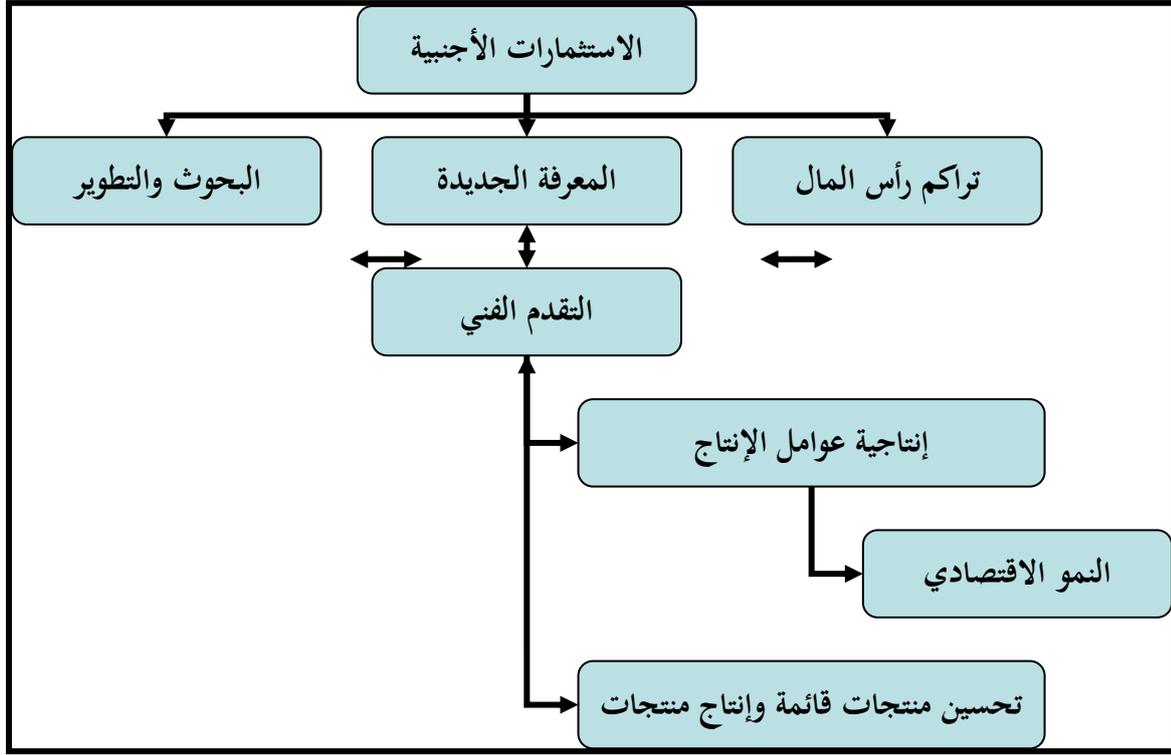
¹ - مجدي الشرجي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، الملتقى الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، جامعة الجزائر، 2005، ص 257.

بالقدر الذي يؤدي إلى تطوير منتجاتهم القائمة وإنتاج منتجات جديدة ، مما يترتب عليه حدوث منافسة داخل السوق المحلي. وتشجع هذه المنافسة الشركات الوطنية على القيام بزيادة إنفاقهم على البحوث والتطوير ، مما يؤدي إلى زيادة التقدم الفني لهذه الشركات. ويترتب على هذا في النهاية حدوث زيادة في إنتاجية عوامل إنتاج الشركات المذكورة.

أما الروابط الخلفية ، فتنشأ من خلال معاملات الشركات الأجنبية مع الشركات الوطنية. وتؤدي هذه الروابط إلى نقل التكنولوجيا الجديدة إلى الشركات الوطنية من خلال حصول الشركات الأجنبية على احتياجاتها من المواد الخام والسلع الوسيطة من الموردين الوطنيين (الشركات الوطنية). فالعلاقة القوية بين الشركات الأجنبية (المشترية) والشركات الوطنية (البائع) من الممكن أن تتطور لتشمل قيام الشركات الأجنبية بتقديم المساعدات الفنية وبرامج التدريب إلى الشركات الوطنية من أجل تحسين جودة منتجاتها القائمة أو المساعدة في إنتاج منتجات جديدة ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجية هذه الشركات.

وتأخذ الآثار الخارجية الموجبة -التي يتم من خلالها نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر- ثلاثة أشكال هي: البحوث والتطوير ، والمعرفة الجديدة ، وتراكم رأس المال البشري ، وعليه فإن أنشطة البحوث والتطوير التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى خلق منافسة داخل الدول المضيفة ، مما يؤدي إلى تشجيع الشركات الوطنية على زيادة أنشطة البحوث والتطوير الخاصة بهم ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم المعرفة الجديدة. ويترتب على هذا تحسين جودة المنتجات القائمة وإنتاج منتجات جديدة من ناحية وزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج من ناحية أخرى ، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

الشكل (01/01): آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.



المصدر: المرجع نفسه ، ص 264.

كما أن التحليل الاقتصادي الكلي يربط بين النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر من عدة وجهات ، و أهمها أن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر كجزء من الاستثمار الإجمالي الذي ينظر إليه على أنه أحد مكونات عبارة الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق الذي تغيراته النسبية من سنة إلى أخرى تعبير عن النمو الاقتصادي لدولة ما ، و عليه فإن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة الاستثمار الكلي و هذا بدوره يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي و من ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

و ينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مصدر تمويل للتنمية عموماً و من ثم للنمو الاقتصادي خصوصاً ، فالحاجة لرؤوس الأموال الأجنبية لتمويل التنمية تجد مبررها الموضوعي فيما يطلق عليه بوجود فجوة الموارد المحلية ، وهي الفجوة القائمة بين معدلات الادخار المحلي الذي يحقق في ظل ظروف اقتصادية و اجتماعية و سياسية معينة و بين معدلات الاستثمار المطلوب تحقيقه للوصول إلى معدل النمو الاقتصادي المستهدف . فعندما يحدد المجتمع معدلاً للنمو الاقتصادي فإن تحقيق هذا الهدف (معدل النمو الاقتصادي) يتطلب ضمن ما يتطلب من أمور الوصول بمعدل الاستثمار إلى حد معين ، فإذا قصرت موارد المجتمع المتاحة داخليا (المدخرات المحلية) لتمويل الاستثمارات المطلوبة .وفي هذه الحالة فإن الاقتصاد الوطني يعجز عن الوصول إلى معدل النمو الاقتصادي المستهدف .

وعندما تكون الموارد المحلية المتاحة أقل من أن تفي بتحقيق معدل الاستثمار المطلوب و هو ما يعني وجود فجوة الموارد المحلية فإن المجتمع يكون أمام ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يرضى المجتمع بمعدل نمو اقتصادي أقل أي في حدود ما تسمح به موارده المتاحة وهذا ما يؤخر عملية التنمية.

الحالة الثانية: هو أن يعمل المجتمع على فائضه الاقتصادي الكامن في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني و الذي عادة ما تستحوذ عليه الطبقات و الفئات الغنية ، وذلك لكي يتمكن المجتمع من زيادة معدل الادخار المحلي .

الحالة الثالثة: هو أن يلجأ المجتمع إلى مصادر التمويل الخارجية ، مثل القروض و المساعدات الخارجية و الاستثمارات الأجنبية لكي يسد بها فجوة الموارد المحلية القليلة ، وهنا يبرز الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل أسلم من القروض الخارجية ذات التبعية و المشروطة المالية و المساعدات الخارجية التي تقيد السيادة الوطنية و تمس بالأمن السياسي و الاجتماعي للدولة¹.

المطلب الثالث: الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر:

تخطى الاستثمارات الأجنبية باهتمام جل الاقتصاديات، من أجل تنمية القدرات الإنتاجية و التنافسية للمؤسسات المحلية و من ثم رفع القدرة التنافسية للاقتصاد ككل. و هناك تفاوت كبير في القدرات التنافسية بين الدول و خاصة منها النامية و المتقدمة لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية.

أولاً: العوامل التي أدت إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نمواً متسارعاً خلال السنوات الأخيرة حيث زاد بمقدار ثلاثة أضعاف خلال الفترة (1982-1990) لتصل إلى 203 مليار دولار عام 1990 بعد أن كانت 59 مليار دولار عام 1982 ، ثم زادت بنحو سبعة أضعاف خلال الفترة (1990-2000) إلى حوالي 1490 مليار دولار عام 2000 و لتصل إلى 1.54 ترليون دولار عام 2019.

و يمكن إرجاع هذه الزيادات في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم إلى عوامل عديدة نذكر منها:²

¹ - وعيل ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 87.

² - أمينة زكي شبانة، الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، الملتقى العلمي الدولي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين حول تمويل التنمية في ظل اقتصاد السوق يومي 8 و 9 أبريل، القاهرة، 1994، ص 5.

- الزيادة الكبيرة في حاجة الدول الى التمويل الخارجي في وقت تناقص فيه معدل الادخار على المستوى العالمي و تناقصت فيه أيضا مصادر التمويل الأخرى بالنسبة لكثير من الدول النامية، حيث انخفض معدل الادخار على مستوى العالم من حوالي 23.2% خلال الفترة (1974-1985) إلى حوالي 21.2% خلال الفترة (1987-1997) ثم واصل انخفاضه ليصل إلى 19% عام 2002.
- انحسار حركة الإقراض الدولية بسبب اندلاع أزمة المديونية الدولية عام 1982 و توقف العديد من الدول النامية عن دفع أعبائها، بالإضافة إلى المشروطة الزائدة للقروض التي تقدمها المنظمات الدولية و التي قد تتعارض مع قرارات واضعي السياسة في الدول المقترضة.
- تفكك الاتحاد السوفياتي و التحول الاقتصادي الذي اعتمده دول أوروبا الشرقية بعد هذا التفكك و ما ترتب عن ذلك من زيادة الطلب على الاستثمارات الخارجية بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى التوسع الهائل الذي شهدته الشركات متعددة الجنسيات التي تلعب دور رئيسي في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- اتجاه العديد من الدول التي عليها ديون كثيرة مثل الأرجنتين و البرازيل و الفلبين و المكسيك إلى عملية بيع ديونها للمستثمرين بأسعار مشجعة، و قد تراوحت النسبة التي تضمنها هذا البرنامج ما بين 20% إلى 80% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول.
- تزايد عدد الاتفاقيات الثنائية التي تشجع الاستثمارات بين الدول و استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتفادي القيود الجمركية التي وجدت نتيجة لقيام العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية.
- تبنى أغلب الدول النامية لبرامج الإصلاح الاقتصادي و الهيكلي تضمنت تحرير التجارة و رأس المال، كما ساعد التقدم التقني التكنولوجي الهائل و خاصة في مجال الاتصالات على سرعة انتقال المعلومات و الإحصاءات و بالتالي سرعة اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار في الدول المختلفة، فضلا عن أن هذا التقدم التكنولوجي الهائل سهل عملية انتقال الأموال من بلد إلى آخر و قلل من تكلفة نقلها و هو الأمر الذي ساهم في سهولة تدفق هذه الأموال.

ثانيا: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد و أهم اتجاهاته خلال الفترة (1992-2003):

إذا كان اجتذاب رأس المال الأجنبي قرار قد تم اتخاذه من قبل أغلب دول العالم كخيار استراتيجي و حتمية اقتصادية ، فمن المهم التعرف على اتجاهات رأس المال الأجنبي خلال السنوات السابقة من حيث حجمه ومدى انتظام تدفقه، ومن حيث توجهاته الجغرافية والمناطق التي يفضل التوجه إليها، و القطاعات الاقتصادية التي يفضلها، ليتمكن بالتالي التعرف على أهم الآثار المتوقعة على تدفقه.

وبشير التقرير¹ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن الاستثمار العالمي لعام 2008 إلى عدد من النقاط الهامة :

- ارتفاع إجمالي تدفقات رأس المال الأجنبي في العالم إلى مستوى غير مسبوق بلغ 1833 مليار دولار أمريكي في 2007 بزيادة نسبتها 30 % عن العام السابق، وإن كان معدل الزيادة يقل عن نظيره المسجل في 2006 والذي بلغ 47 % . وطبقا للتقرير فان الأزمات المالية والائتمانية التي بدأت في أواخر 2007 لم يكن لها آثار ذات مغزى على حجم تدفقات رأس المال الأجنبي خلال العام، ولكنها أضافت المزيد من عوامل عدم التيقن والمخاطر إلى الاقتصاد العالمي. كما يشير التقرير إلى أن تلك الأزمات المالية والائتمانية قد تؤدي إلى آثار سلبية على حجم الاستثمارات الأجنبية في 2008 - 2009، إلا انه لا يمكن التنبؤ بأية درجة من درجات الدقة عن حجم هذه التدفقات المستقبلية نظرا لما يميز هذه التدفقات من تقلب دائم .

- تركز الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية في عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، وهي الظاهرة التي بدأت في التعاضم منذ تسعينات القرن الماضي بصفة خاصة. وقد بلغ إجمالي التدفقات الموجهة لهذا الغرض نحو 1627 مليار دولار أمريكي ، بزيادة نسبتها 21 % عن الرقم المناظر في عام 2000 وهو العام الذي شهد أعلى مستوى لتدفقات رءوس الأموال الأجنبية لغرض الاستحواذ والاندماج. وفي المقابل تراجع عدد المشروعات الجديدة التي نفذتها الشركات دولية النشاط في كل دول العالم إلى 11703 مشروعا في 2007 .

- كما تركز القدر الأكبر من تدفقات رءوس الأموال الأجنبية في الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها، حيث خضها نحو 1248 مليار دولار من هذه التدفقات خلال عام 2007 بزيادة كبيرة نسبتها

3. UNCTAD, World Investment Report, 2008, p. 2-

33% عن العام السابق. وبما يزيد عن مثل الرقم المناظر في 2005 . وبذلك اختصت هذه الدول بأكثر من 68% من إجمالي تدفقات رأس المال الأجنبي في 2007 مقابل ما نسبته 64% في 2005 و 67% في 2006 . ويعكس هذا التركيز اقتران ما سلفت الإشارة إليه من غلبة التدفقات المخصصة لعمليات الاستحواذ والاندماج بين الشركات والبنوك دولية النشاط، وهي عمليات يتم جانبها الأكبر فيما بين الدول الرأسمالية المتقدمة.

- ويظهر التوزيع الجغرافي لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية خلال 2007 أن هناك زيادة في الأرقام المطلقة للتدفقات إلى كافة المجموعات الدولية، إلا أن التدفقات تزيد بمعدلات أكبر بالنسبة لكل من الدول الرأسمالية المتقدمة والدول الاشتراكية السابقة في أوروبا. أما الدول النامية، فرغم زيادة التدفقات إليها بنحو 21% عن العام السابق فإن نصيبها النسبي من هذه التدفقات استمر في الانخفاض من 33% في 2005 إلى 29% في 2006 ليستقر عند 27% في 2007 . ولا شك أن هذه النتائج تعكس الأولويات التي تضعها الشركات دوليه النشاط لاستثماراتها، ومدى توزعها الجغرافي والقطاعي في الأسواق المختلفة بما يحقق لها أكبر عائد ويضمن سلامتها في ذات الوقت.

- يعكس حجم الزيادة الكبيرة في تدفقات رأس المال الأجنبي في 2007 الأداء الاقتصادي القوي واستمرار النمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة في مختلف مناطق العالم . إلا انه بجانب ذلك تميز عام 2007 بارتفاع كبير في أرباح الفروع التابعة للشركات دولية النشاط خارج حدود دولها الأم. وقد بلغت قيمة هذه الأرباح نحو 1100 مليار دولار أمريكي ساهمت في تغلب الشركات الأم على مشكلة النقص النسبي في التمويل الناتجة عن الأزمة المالية والأثمانية الأمريكية ، حيث أعيد استثمار جانب كبير منها قدر بنحو 30% من إجمالي تدفقات رأس المال الأجنبي خلال العام. ويشير التقرير في هذا الصدد إلى أن معدل الربح في الشركات دولية النشاط خلال العام ارتفع إلى أكثر من 7% (صافي الربح إلى المبيعات)، وان الجزء الأكبر من هذا الربح قد تحقق في الدول النامية.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته

الجدول رقم (01/01): تدفقات رأس المال الأجنبي إلى مجموعات الدول

2018		2007		2006		2005		
% من الاجمالي	مليار دولار							
100	1297.2	100	1833	100	1411	100	959	الإجمالي العالمي
42.93	556.9	68.1	1248	66.7	941	63.8	611	1 - الدول الرأسمالية المتقدمة
54.34	706	27.3	500	29.3	413	33.0	316	2 الدول النامية:
3.5	45.9	2.9	53	3.2	46	3.1	29	منها: إفريقيا
11	146.7	6.9	126	6.6	93	8.0	76	أمريكا اللاتينية
2.2	29.3	3.9	71	4.5	64	4.4	43	غرب آسيا
11.46	148.7	13.6	249	14.9	210	17.5	168	جنوب وشرق آ آسيا
2.63	34.2	4.7	86	4.1	57	3.2	31	3 - الدول المتحولة

المصدر: منظمة الاونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم، 2008، 2019.

- كما يظهر التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في 2007 دلالات على درجة عالية من الأهمية. فقد استمرت الاستثمارات الأجنبية الموجهة لقطاعات النشاط الأولي - وعلى الأخص الصناعات الاستخراجية - في الزيادة على النحو الذي شهدته السنوات السابقة، بحيث أصبح نصيبه من هذه الاستثمارات يناظر ما كان عليه في الثمانينات من القرن الماضي. وقد ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الموجهة لهذا القطاع لتبلغ 13% من إجمالي الاستثمارات في الأعوام 2004 - 2006، كما أن نصيبه من رصيد الاستثمارات الأجنبية يبلغ 8%. وفي حين أن رصيد الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعة التحويلية يمثل نحو ثلث إجمالي

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته

الاستثمارات الأجنبية في العالم ، فقد لوحظ انه حصل فقط على ربع التدفقات الجديدة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة. وبالتالي كان قطاع الخدمات هو المستفيد الأساسي، وهو القطاع الذي يضم الاتصالات والطرق والنقل والكهرباء والمياه والبنوك والتأمين والصحة والتعليم..... وهي القطاعات التي يتطلع رأس المال الأجنبي للدخول إليها خلال السنوات المقبلة خاصة من خلال عمليات الخصخصة التي تتم للمرافق ومشروعات البنية الأساسية سواء في الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها أو دول العالم الثالث.

المبحث الرابع: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن القول بأن هناك الكثير من العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، حيث بعض العوامل ترجع إلى الدول المضيفة (مناخ الاستثمار السياسي والاجتماعي والاقتصادي) محددات مكانية. أما البعض الآخر فيرجع للمستثمر الأجنبي ذاته، أي إلى خصائص الشركة متعددة الجنسيات.

المطلب الأول: المحددات الاقتصادية:

بحسب الدراسات التي أجريت حول الاستثمار الأجنبي المباشر، أثبتت أن العوامل الاقتصادية لها تأثير كبير في جذب الاستثمارات وتوزيعها بين مختلف القطاعات الاقتصادية، فكلما كانت السياسة الاقتصادية للبلد المستقبل واضحة وتمتاز بالاستقرار، كلما كانت فرص الاستثمار الأجنبي كبيرة في هذا البلد، وعلى عكس ذلك في حالة ضعف السياسات الاقتصادية يبعد المستثمرين وينفروهم.

هي التي تشمل على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني من أهمها¹:

أ- درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم:

نعني أنه كلما زادت درجة التفتح كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح ويمكن الاستدلال على ذلك بقياس نسبة الصادرات إلى الناتج الوطني ودرجة تركيز الصادرات.

ب- قوة التنافسية للاقتصاد الوطني:

كلما زادت تلك القوة كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال معدل نمو الصادرات حيث عندما يكون في حالة تزايد كلما دل على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد الوطني والعكس صحيح. إلى جانب ذلك كلما اتجه الرقم القياسي لأسعار الصادرات إلى الانخفاض دل ذلك على قوة المركز التنافسي للاقتصاد الوطني.

¹ - بلخياط جمال، الآثار المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2003، ص:21.

ج- مدى القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني:

هذا يعني أنه كلما تميزت إدارة الاقتصاد الوطني بالكفاءة كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح ولمعرفة مدى القدرة على الإدارة نستدل ذلك من خلال قيمة الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي ومعدل التغير فيها فكلما زاد ذلك دل على كفاءة الاقتصاد الوطني وهناك مؤشر آخر يتمثل في نسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج الوطني فكلما انخفضت تلك النسبة كلما دل ذلك على جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح.

د- قوة الاقتصاد الوطني:

كلما زادت قوة الاقتصاد الوطني زادت احتمالات نموه وتقدمه كلما كان جاذبا للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح ونستدل ذلك من خلال مؤشرين هما معدل النمو الاقتصادي الذي إذا زاد دل على جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح وكذلك معدل التضخم حيث إذا انخفض دل على جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح.

هـ- الخصخصة:

خلال السنوات الأخيرة نلاحظ الدور المتزايد للقطاع الخاص والأهمية التي نولتها السياسات الاقتصادية لهذا القطاع إعطائه فعالية للأداء الاقتصادي من خلال تفضيل ميكانيزمات السوق ولهذا انطلقت بعض الدول في خصخصة مؤسساتها العمومية لجعلها أكثر اندماجا في السوق الدولي وتحديات العولمة.

و- تهمين الموارد البشرية:

إن وجود يد عاملة مؤهلة وسياسة موجهة في استغلال رأس المال، الإنسان له دور هام في قرار الشركة من خلال نظام تربوي وتكويني عالي. فالموارد البشرية هي القاعدة الأساسية لاستيعاب وتطوير جميع الابتكارات التكنولوجية وزيادة المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

ي- العمل على تشجيع رؤوس الأموال المهاجرة:

أي يصعب الاحتفاظ بها محليا لذلك فإن رؤوس الأموال التي هربت خلال السنوات الأخيرة وهذا مما يؤدي إلى التخلي عن مشاريع الاستثمار المربحة ويؤدي إلى التفاقم ولهذا نعرف ظاهرة هروب الأموال المحلية تفقد الدولة مصداقيتها لدى المستثمرين الأجانب فإجراءات تفضيل النمو المدعم استقرار في اقتصاد كلي يمكن أن يساهم في خلق الثقة وجذب المستثمرين الأجانب.

ل- توفر البنية التحتية:

تعتبر البنية التحتية كميزة جاذبة للشركات للقيام بالاستثمار مثل خدمات النقل و الاتصالات والكهرباء، الطرق والماء، إلى غيرها من المرافق الأخرى، فالدول التي تتوفر فيها هذه البنية تعتبر جاذبة للاستثمار. إذ أنها تساهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر، فخطوط النقل الحديثة الداخلية والدولية بأنواعها المختلفة تسهل من عملية الوصول، كما أن وجود وسائل اتصالات ذات كفاءة عالية تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين فروع الشركات متعددة الجنسية في الدولة المضيفة، والمركز الرئيسي في الدولة الأم فضلا عن أنها تسهل من عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمركز. وتتكون البنية التحتية أيضا من الخدمات الضرورية لدعم عمليات التصنيع، وتشتمل على الخدمات التي تقدمها مكاتب القانون، والتأمين، والمحاسبة، والبنوك التجارية، وبنوك الاستثمار إلى جانب مرافق النقل البحري والجوي، كما يجب أن تتوفر المواد الخام وغيرها من مستلزمات التصنيع بكميات كافية وبأسعار تنافسية، بالإضافة إلى تكوين علاقات مستقرة ومضمونة مع الموردین المحليين.¹

م- معدلات التضخم:

بالرغم من شيوع انتشار هذا المصطلح وشموليته معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف واضح للتضخم، ومن خلال تداخل التعريفات يمكن تعريفه بأنه: "الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار، وهذا يعني أنه ليس ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات في وقت معين مع انخفاض أسعار سلع أخرى يعتبر تضخما، كما أن الارتفاع

¹ - بن عباس حمودي، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الصين، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2012، ص 82.

المفاجئ للأسعار في وقت واحد لا يعتبر تضخما، حيث من الممكن أن تعود الأسعار إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أسبابها.

إن معدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير، وحجم الأرباح وبالتالي حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات، كما أن لارتفاع معدلات التضخم في الدولة المضيفة تبعاته على مدى ربحية السوق بالنسبة لهذه الشركات، بالإضافة إلى إفساد المناخ الاستثماري، ذلك أن المستثمر الأجنبي في حاجة إلى استقرار الأسعار. وقد أوضح (Kamp Nunnen) سنة 1997 في دراسة عن الاستثمار الأجنبي في أمريكا اللاتينية، أن الدول التي تتمكن من منع التضخم من أن يتجاوز معدلات تزيد عن 20% منذ عام 1984 وهي الشيلي وكولومبيا وكوستاريكا حققت نجاحا ملحوظا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر¹

كما أوضح (Frey و Shneide) في دراسة 54 دولة نامية وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية والاستثمار الأجنبي المباشر لان ذلك يمثل مؤشرا عن ضعف الاقتصاد في الدولة المضيفة، ومن ثم يمثل مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة.

ن- حجم السوق:

يعد حجم السوق وإمكانية الوصول إليه من المحددات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر، فالسوق ذات الحجم الصغير لا تشجع على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، ويعد حجم السوق على المساحة وعدد السكان والقوة الشرائية للمواطنين، ويعبر عنه بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه، فالبلد الذي يكون معدل نموه الاقتصادي مرتفع يتلاءم مع أهداف الشركات الأجنبية التي تسعى إلى تحقيق الأرباح وإقامة المزيد من المشاريع الاستثمارية، ويكون هدف المستثمرين ليس فقط الإنتاج للسوق المحلي وإنما التصدير للأسواق الخارجية.

¹ - عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص50.

ك- حرية النظام النقدي و مرونة سوق رأس المال:

إن الشركات المتعددة الجنسيات تعمل في الأسواق التي تتوفر على كافة التسهيلات الائتمانية والمصرفية اللازمة لعمليات الإنتاج والتسويق الداخلي والنشاط التجاري، بالإضافة إلى توافر الموارد الادخارية والمحلية من العملات الأجنبية اللازمة لعملياتها الخارجية والدولية.

ويفترض هذا تواجد نظام نقدي حر ومؤسسات مصرفية متقدمة، ولقد لوحظ أن هناك تلازما بين نمو نشاط المشروعات المتعددة الجنسيات في بعض البلاد ونمو المؤسسات المصرفية والمالية الأجنبية، أو المشتركة، وكلما كان سعر الصرف مستقرا وسعر الفائدة منخفضا كلما ساعد ذلك على استقرار الدخول والنفقات والإقلال من تكلفة الاستثمارات، وبذلك تزداد القدرة التنافسية للمشروعات.¹

ع- معدلات الضرائب و الحوافز:

إن اتخاذ قرار الاستثمار يعتمد على عدة عوامل من بينها كيفية تأثير الضرائب على بيئة العمل الطبيعية لشركة ما، فالإفراط في فرض أعباء ضريبية يجعل الشركات متعددة الجنسيات تحجم عن الاستثمار والعكس بالنسبة للحوافز التي تتمثل في حوافز مالية، وحوافز تمويلية وحوافز أخرى:

أولا: الحوافز المالية:

تتمثل في الحوافز الضريبية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، ائتمانيات ضريبية الاستثمار، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى بالإضافة إلى حوافز التصدير، علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات.

بالإضافة إلى:

- قبول التمويل بشروط ميسرة
- مساهمة الدولة في رأس المال
- الدعم المباشر

¹ - ذرة زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2004، ص 175، 180.

- التمويل بالتجهيزات الخاصة
- المساهمة في المصاريف الأولية المرتبطة بالتكوين والتعهد بدفع أجور خاصة بالتشغيل.

ثانيا: الحوافز التمويلية:

أي توفير التخصيصات المالية مباشرة للشركات وذلك لتمويل الاستثمارات الأجنبية الجديدة، أو بعض العمليات، أو تحمل الكلف الرأسمالية والعملياتية، ومن الأنواع شائعة الاستخدام تتمثل في المنح الحكومية والاعانات ومشاركة الحكومة.¹ التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس مال الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الائتمان الحكومي المدعم، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي معدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر، تغير أسعار الصرف غير التجارية مثل التأميم والمصادرة.

ثالثا: حوافز أخرى:

تشمل المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف الأجنبي مثل ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، وتشمل أيضا تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تنفيذ وإدارة المشروعات، وتزويد المستثمر بالمعلومات عن السوق وتوفير المواد الخام، تقديم النصح بخصوص عمليات الإنتاج وفق التسويق، المساعدة في التكوين، تزويد المستثمر بالبيئة الأساسية مثل الارض والميدان ومرافق عامة بأسعار تقل عن الأسعار التجارية.

المطلب الثاني: المحددات السياسية:

كلما كان النظام الاقتصادي يعمل آليات السوق والحرية الاقتصادية كلما كان جاذبا للاستثمار الأجنبي، والعكس صحيح وكلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار السياسي والأمني وعدم وجود احتمالات ومخاطر وحروب كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار، والعكس صحيح وكلما انطوى النظام البيئي على مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الايجابية والمواتية للاستثمار الأجنبي كلما كان ذلك جاذبا له والعكس صحيح.

إن طبيعة النظام السياسي ومدى الاستقرار السياسي والتغيرات المستقبلية المحتملة، تعد من أهم الأسباب التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي وتكمن هذه العوامل في:

¹ - سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر، 2001، ص 171.

أ- الاستقرار السياسي:

يعد الاستقرار السياسي أول محفز في جذب الاستثمار الأجنبي، لأنه مرتبط بالمخاطر السياسية التي يمكن أن يواجهها المستثمر الأجنبي، الذي يؤدي إلى عدم مخاطرة المستثمر في الاستثمار في هذه البلدان، فانعدام الاستقرار السياسي يمكن أن يؤدي إلى تصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة لمشروعات الأجنب كلياً أو جزئياً، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرار قبول أو رفض الاستثمار في بلد ما، ليس على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي السائد. فالمستثمرون يفضلون الابتعاد قدر الإمكان عن:

- الأوضاع غير الآمنة والفوضى من شأنها أن تؤثر سلباً على الاستثمار.
- عدم استقرار القوانين والتشريعات التي تسنها الدول.
- التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي الذي يعيق المنافسة ويؤثر سلباً على الإمكانيات والموارد المتاحة التي يحتاجها المستثمر الأجنبي في مشاريعه.

ب- الاستقرار الاقتصادي:

يأتي هذا الاستقرار في المرتبة الثانية بعد تحقق الاستقرار السياسي، ويقصد به تشغيل طاقات الاقتصاد الوطني على أسس اقتصادية سليمة، وإقامة تعاون اقتصادي وتجاري مع العالم الخارجي، وما يساعد على تحقيق ذلك نجد:

- السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدول المضيفة: كلما كانت تحررية وواضحة وتتميز بالاستقرار والكفاءة، كلما كانت جاذبة للاستثمار.
- السياسات الاستثمارية: تتمثل في ثبات ووضوح قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر.
- السياسة الجبائية: باعتبارها أداة للتأثير على جذب الاستثمار، فكلما زادت انخفضت قيمة الاستثمارات.

المطلب الثالث: المحددات القانونية والتشريعية:

ونعني بها مجموعة العوامل التي تعمل على تنظيم التعامل مع الاستثمار الأجنبي وتعمل على تحفيزه وبالتالي كلما انطوت على قانون موحد للاستثمار واضح وغير متضارب مع باقي التشريعات الأخرى ذات العلاقة وله الضمانات الكافية من عدم مصادرة وعدم تأميم وخلافه ويكفل حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول وخروج

رأس المال. وكلما تتضمن مجموعة من الحوافز الضريبية المتوافقة مع كفاءة السياسة الضريبية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن المحددات القانونية تتعلق بدرجة استقرار التشريعات الحاكمة لهذا النوع من الاستثمار في الدولة المضيفة، والتي توضح مدى الترحيب بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الحوافز المقدمة، ومدى التسهيلات في إجراءات الاستثمار والخدمات المقدمة له، كذلك مدى قدرة التشريعات الحاكمة على القضاء على الاحتكارات القائمة خاصة فيما يتعلق بملكية الدولة سواء كانت بالنسبة للمشروعات أو البنوك.¹

نلاحظ في اغلب الأحيان أن الإجراءات الحكومية والأكثر كفاءة في تنظيم مناخ الأعمال تمضي جنباً إلى جنب مع قوة المؤسسات القانونية وتشمل في ذلك حماية حقوق الملكية والقوانين التي تحكم الاستثمارات الأجنبية، ودرجة الكفاءة (التأخير والتعقيد) في التطبيق وكيفية حل المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين المستثمرين والجهات الحكومية، وهذا من أكثر الأشياء التي تجعل المستثمر يحجم عن استثمار أمواله في دولة ما، وعدم توافر حماية كافية في القانون أو واقع حقوق الملكية والعقود، والإسراف في التعقيدات الإدارية، والتباطؤ الشديد في إجراءات التقاضي.²

¹ - فريد احمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الواقع والتحديات، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2008، ص21.

² - نزيهة عبد المقصود، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص92.

خلاصة الفصل:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة ظاهرة اقتصادية بالغة الأهمية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي فهي تلك المشاريع التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته للمشروع أو اشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة، تهدف الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى التوسع والانتشار واختراق الأسواق العالمية، كما تساهم في تطوير المنشآت الإنتاجية و الخدماتية وترقية المعدلات التنموية، هذا فضلا على اعتبارها مصدرا هاما للرفع من كفاءة رأس المال البشري والتغير التكنولوجي، لذلك فقد أصبح هذا النوع من الاستثمارات مجالا للتنافس بين الدول وساحة للتسابق نحو اجتذاب المزيد منها من خلال إزالة كافة الحواجز التي تعيق حركتها وتوفير مختلف الضمانات و الحوافز اللازمة لدخولها إلى السوق المحلي. و يشمل مجال التنافس العديد من المجالات التي تعمل الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر على تحسينها منها ما هو متعلق بالجوانب الاقتصادية و منها ما هو متعلق بالجوانب السياسية و القانونية و غيرها من المحددات التي تعطي صورة عن وضعية بيئة الأعمال في البلد المضيف.

الفصل الثاني:

واقع الاستثمار الأجنبي

المباشر في الجزائر كدولة نامية

تمهيد:

تواجه البلدان النامية العديد من العقبات نحو طريق النمو الاقتصادي نتيجة التغيرات و التطورات السريعة التي يعرفها العالم بعد انهيار المعسكر الشرقي و ظهور الكتلة الواحدة و التكتلات الإقليمية. ولقد عرفت البلدان النامية موجة من التغيرات الجذرية من جراء استقلالها السياسي مست هذه التغيرات القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية و هذا من أجل تحقيق أوجه التنمية المختلفة و الخروج من دائرة التخلف و الفقر رغم وجود مشاكل داخلية و خارجية منها التمويل المالي الذي أدى إلى طلب الدين الخارجي وكذا ارتفاع خدمة الدين، فكان سعيها إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي باعتباره أقل تكلفة وعلى عائد لها مقارنة بالتمويل الخارجي.

وسنعالج في هذا الفصل المباحث الآتية :

المبحث الأول: الإستراتيجية التنموية في الدول النامية (الخصائص العامة و علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر)

المبحث الثاني: مشاكل الاستثمار الأجنبي المباشر و الحوافز الممنوحة له في الدول النامية.

المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية.

المبحث الرابع: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (السياسات العامة و حجم التدفقات).

المبحث الأول: الإستراتيجية التنموية في الدول النامية (الخصائص العامة و علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر):

سعت الدول النامية بعد نيل معظمها للاستقلال السياسي عن الاستعمار الأجنبي إلى تبني استراتيجيات تنموية بهدف دفع عجلة التنمية و تحسين ظروف معيشة مواطنيها، و قد كان هناك تفاوت بين هذه الدول في مدى تحقيقها لهذه الأهداف وذلك نظرا للاختلافات الكثيرة التي تتمايز بها عن بعضها البعض و كذلك الظروف العالمية السائدة و السياق الأقليمي المحيط بكل دولة.

المطلب الأول: الخصائص الاقتصادية العامة للدول النامية:

تتميز الدول النامية بخصائص في الجانب الاقتصادي أهمها :

- الانفجار السكاني : يعتبر من أهم المميزات حيث تقدر نسبة السكان في الدول النامية بـ 80 % من سكان العالم مما يؤدي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل.

- ارتفاع معدلات البطالة : إن معدل النمو السكاني ينعكس بالدرجة الأولى على حجم اليد العاملة التي قد تزيد عن حاجة مستوى الإنتاج و يشير تقدير التنمية في العالم عام 1995 إلى توفير مليار فرصة عمل جديدة في هذه الدول خلال الفترة (1996 - 2001)¹.

- التضخم : تعد الدول النامية أكثر دول العالم تضررا من مشكل التضخم وهذا راجع إلى عدم حداثة النظام المصرفي بها وسوء الرقابة، وكذا تنظيم البنوك التجارية من طرف البنك المركزي.

- ثقل المديونية : إن حجم المديونية التي عرفتها البلدان النامية في الفترة الثمانينات كان له أثر سلبي على النشاط الاقتصادي مما دعاها إلى إعادة جدولة ديون كانت قصيرة الأجل إلى استثمارها في المشاريع طويلة الأجل و كذلك طريقة تعبئة المدخرات المحلية إلا أن هذا كان محدودا على عدد من الدول المعنية .

- انتهاج سياسة التعديل الهيكلي : لقد عرفنا أن الدول النامية عانت من مشكل المديونية مما جعلها تعيد النظر في سياستها المالية و الاقتصادية الداخلية و الخارجية عن طريق إعادة جدولة ديونها و طلبها قروض جديدة في عملية الإنعاش الاقتصادي و استمرارها في دفع فوائد الدين العام، و هذا مع الربط ببرنامج التكيف الهيكلي و خاصة بعد دخول معظمها في النظام الرأسمالي و بالإضافة إلى عدة إجراءات أخرى

¹ - البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، مرجع سبق ذكره، ص 82.

وكل هذا أدى إلى تراجع دخل الفرد حيث بلغ في أمريكا اللاتينية و آسيا الغربية حوالي 0.9 % سنويا مع ارتفاع نسبة البطالة و الفقر... الخ .

- ضعف الفترة التنافسية و التفاوضية :

مع التطورات الجديدة التي عرفها العالم هذا التطور لم يأتي بالأثر الايجابي المنتظر على هذه البلدان فقد أصبح اهتمامها منصبا على الدعم من طرف الهيئات و المنظمات الدولية في إطار العولمة كما أصبحت رهينة للتقييم الدولي للعمل و اعتبارها كمنتج و مصدر للمواد الخام كما انخفضت نسبة مساهمتها في الإنتاج العالمي مقارنة مع الدول الصناعية فقد قدرت مساهمتها في الإنتاج العالمي ب 75 % من هذا الإنتاج و كل هذا على حساب البلدان النامية .

المطلب الثاني : أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول النامية.

يعتبر الاستثمار الأجنبي من أهم العوامل التي تعتمد عليها الدول النامية من اجل تحفيز النمو الاقتصادي و ذلك لكونه يساهم بشكل فعال في رفع الطاقة الإنتاجية و خلق مناصب الشغل و الحصول على العملة الصعبة و زيادة الإيرادات الضريبية كما يعتبر الاستثمار المباشر من أهم المكاسب المالية الجديدة للدول النامية التي تحررها من مشاكل للحصول على القروض البنكية فعلى عكس هذه الأخيرة فان الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط بالمشاريع معينة أي تحويل رؤوس الأموال لتنفيذ المشاريع المرهونة بالنتائج المتوصل إليها، و لا يعتبر كمصدر للديون لان المديونية مستقلة كل الاستقلال عن تدفق السيولة للمشاريع .

و حسب منظمة (O C D E) فإن الاستثمار الأجنبي المباشر من جهته هو خاصية تصبح بعدها إمكانية تحويل مؤهلات التسيير و الموارد التكنولوجية باعتبار طرد الاستثمار¹ المتمثل في العناصر الأساسية التالية :

* تقنية الإنتاج و نقصد بها الاستحواذ على الإمكانيات التكنولوجية و استعمالها بشكل عقلاي في سيورة الإنتاج الذي يسمح بزيادة طاقة الإنتاج والمردودية .

* مؤهلات التسيير و المراقب و هو الاستثمار الذي يسمح بتحقيق التسيير الفعال على مستوى المجالات الاقتصادية و من تم مراقبا العمليات و نتائجها.

¹ O.C.D.E. définitions des référence détaillé des investissements internationaux, op.cit, p 80 .

* قدرة الحصول على رأسمال (capacité de se procurer des fonds) يعني أن يستطيع التوجه للاستثمار الأجنبي المباشر يسمح للدول المستقبلية له على تدفق رؤوس الأموال الدولية إليها التي يسمح العجز الخاص بتمويل الاستثمارات و المناجم عن ضعف و ضئالة استثمارها المحلي و كذلك تحبؤها في دوامة المديونية ، لكن " طرد الاستثمار الأجنبي المباشر " تعرض مجموعة من الانتقادات أهمها تمثل في كون أن الشركات المتعددة الجنسيات تستخدم التكنولوجيا الخاصة بها و تبحث دائما عن كيفية تعظيم الأرباح و ذلك باستخدام اليد العاملة الرخيصة مثلا ، ثم إن نقل التكنولوجيا عن طريق العملية الاستثمارية يسمح باستخدام أقل الحقوق الاستغلال الخاص بالمعارف و المهارات، و أن هذه المشاكل دفعت بالدول النامية إلى ترقية سياسية فتح الطرد (ouverture du paquet) التي تتميز بأربعة مداخل مهمة¹ :

أ : العمل على الفصل بين العمليات الخاصة بالاستثمار و العمليات التي تسبقه الشيء الذي يسمح بتعديل الخيارات غير الناجعة و غير المقنعة مع مراعاة حتمية تكوين إطارات وطنية من اجل تعبئتها مستقبلا للاستقلال المحكم للتكنولوجيا .

ب : مراقبة كل الاستثمارات المرتبطة بالتكنولوجيا و عمليات الإنتاج و هي تعبر عن فرصة حسنة للدول النامية من اجل حصولها على التكنولوجيا و إتقانها مع مراعاة الشرط الجديد و المتمثل في ضرورة تعبئة كل الطاقات المؤطرة و جعلها رهن العمل من اجل التسيير و الاستغلال الأحسن للتكنولوجيا.

ج : تمويل شراء الجزء المهم من الاستثمار، و ذلك عن طريق الاقتراض الأجنبي و هذا الاقتراض يسدد عن طريق المداخل المتحصل عليها من قبل المشاريع الخاصة و على العكس فان الاستثمار المباشر مرهون بمدى نجاح المشروع و لا يتعلق بمقتضيات الديون.

د : إظهار الفوارق بين النواة الصلبة للتكنولوجيا و العناصر المحيطة بها و التي ليست بها علاقة مباشرة لسير عملية الإنتاج و عليه فانه يتأكد لنا أن الدول المضيفة تلتزم فقط بشراء العناصر المكونة للمراحل المتعاقبة للإنتاج و إدماجها، و ذلك بشكل انفرادي يسمح في بعض الأحيان بتحقيق الفعالية و الأرباح كأحسن عملية مقارنة بعملية نقل التكنولوجيا في شكل مفتاح في اليد .

¹ O.C.D.E. définitions des référence détaillé des investissements internationaux, op.cit, p 125.

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كدولة نامية

إن ما تجدر الإشارة إليه هنا، هو أن فعالية العناصر المكونة لطرده الاستثمار المباشر و توافقها يسمح بالحصول على التكنولوجيا مما يؤدي بدوره إلى تعجيل سيرورة التنمية حسب (O C D E) و إن سياسة فتح الطرد تقوم أساسا على التفرقة بين الجانب التقني للملكية و تسيرها.

إن أهداف الدول النامية تختلف كثيرا مما ذكرناه سابقا، و ذلك لان وجهة نظرها تختلف عن وجهة منظمة (O C D E) خاصة من خلال معاينة للصراع القائم في العلاقات الدولية الاقتصادية بين الدول النامية و الدول المتقدمة حول كيفية صيانة مبادئ نظام اقتصادي عالمي يراعي مصلحتها من خلال خدمة التنمية و هذا ما يجعلنا نفكر في الأهداف من عملية تشجيع التوجه للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث : أهداف توجه الدول النامية لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تلجأ الدول النامية إلى تشجيع جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها عامل محرك للتنمية الشاملة، و لهذا تسعى الدول النامية من وراء ذلك لتحقيق عدة أهداف، و التي يمكننا التفريق بين نوعين منها، إما ذات طابع داخلي أو ذات طابع خارجي.

أ: أهداف ذات طابع داخلي:

ويمكن حصرها في النقاط الآتية¹:

– تحقيق التوافق بين جذب المشاريع الاستثمارات المباشرة الأجنبية و الاقتصاد الوطني، و ذلك بتوسيعها محليا لخدمة و إنعاش الاقتصاد الوطني و بالتالي إعطاء حركية و فعالية اثر من خلال تنمية الميدان الصناعي على وجه الخصوص.

– توسيع المشاريع المتميزة بكثافة العمالة حتى يتم خلق أكبر قدر ممكن من مناصب شغل، و تقليص حجم البطالة و كذلك تحقيق الرفاهية الاجتماعية الحديثة و إعادة توزيع الدخل القومي، و هذا ما نجده خاصة عند الدول الصناعية الحديثة و على رأسها كوريا الجنوبية، سنغافورة، ماليزيا، و كذا بعض دول أمريكا اللاتينية . كالبرازيل، المكسيك، بحيث قامت بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و توجيهه نحو

¹ - Delapierre Michel et Milelli Christian، **Firmes multinationales : des entreprises au cœur d'industries mondialisées**، Vuibert، Paris، 1995.p 379.

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كدولة نامية

المناطق الأهلية بالسكان و ذات البطالة الكبيرة، مما أدى إلى التخفيض منها، و بالتالي تنمية هذه المناطق و إنعاشها

- إحلال اليد العاملة المحلية بدلا من اليد العاملة الأجنبية الشيء الذي يسمح لهذه الدول بتحقيق التكوين و المهارة و التكنولوجيا العالمية لليد العاملة المحلية و هذا ما يسمح باكتساب مستويات متقدمة من التكنولوجيا.

- الرفع من الإنتاج القومي الخام و الزيادة في مستوى القيمة المضافة، و زيادة الموارد الجبائية نظرا للأهمية البالغة للجباية في تمويل إستراتيجية التنمية مع تكليف البحث و التطوير

أ: أهداف ذات طابع خارجي:

و يمكن تلخيصها في الجوانب الآتية:

- تحقيق إحلال الإنتاج المحلي للمنتجات المستوردة للحد من الواردات و هذا ما استطاعت الدول الصناعية الجديدة الحد من الواردات كالبرازيل، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، خاصة فيما يخص بعض المنتجات البسيطة كالنسيج، المواد الغذائية،..... الخ .

- التوسع في المنتجات الموجهة للتصدير، و الذي يفتح مجالا واسعا للحصول على العملة الصعبة إضافة إلى ترقية الصادرات و تطويرها من أجل تحقيق عالمية الطلب على المنتجات، و هذا الهدف الخارجي ينعكس ايجابيا على الهدف الداخلي المتمثل في التشغيل.

و الجدير بالذكر أن بعض الدول النامية تصب جل اهتماماتها في إطار تحقيق الأهداف من خلال :

- منح امتيازات كبيرة لأصحاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و هذا بإعفاء جزئي أو كلي للضرائب، فمثلا قامت كوريا بالسماح لأصحاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الحق الملكية لرؤوس الأموال الخاصة بالفروع الإنتاجية. و ذلك بنسبة 100 % مقابل مراعاة هذه الأخيرة لضرورة التصدير.

- فرض التزامات التصدير على الشركات التي تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول النامية فمثلا تايوان لإقامة الاستثمار الأجنبي المباشر على إقليمها إلا إذا كان الاستثمار يهدف للتصدير و حين إن رومانيا تشترط على الشركات المستثمرة أن تقوم بتصدير كامل إنتاجها 10 % إلى الأسواق ذات قوة العملة الصعبة .

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كدولة نامية

- إضافة إلى الإنتاج الموجه للتصدير، تهدف الدول النامية إلى مطالبة أصحاب الاستثمار الأجنبي المباشر بـ جلب رؤوس أموالهم، من أجل تحقيق تمويل ذاتي خاص بمشاريعهم هذا ما يسمح بتحسين الميزان التجاري الشيء الذي يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات .

المبحث الثاني : مشاكل الاستثمار الأجنبي المباشر و الحوافز الممنوحة في الدول النامية:

رغم محاولة الدول النامية مسايرة الظروف العالمية الجالبة للاستثمار الأجنبي المباشر الا أن هناك مشاكل و عوائد كثيرة و متنوعة بما تحول دون تحقيق بيئة استثمارية جيدة مما قيد حجم التدفقات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

وقد ساعدت الظروف التي عرفتها البلدان النامية في أواخر الثمانينات و بداية التسعينات في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و هذا نتيجة لعدة أسباب منها انخفاض أسعار الفائدة و تباطؤ النمو في البلدان المتقدمة إلى الخروج هذه الرؤوس الأموال بحثا عن معدلات عائد أكبر و مخاطر أقل إلا أنه رغم زيادة التدفقات الاستثمارية إلى البلدان النامية إلا انه يلاحظ تهميش الأغلبية منها حيث توجه هذه الأخيرة (القسم الأكبر) إلى ما يزيد عن 12 بلد نامي و التي تعد حديثة التصنيع و نجد أن 10 دول منها تقاسمت 76 % من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها و تحصلت 74 بلد أقل نمو على ما لا يتجاوز 0.6 % من هذه الاستثمارات.¹

المطلب الأول : مشاكل الاستثمار و معوقاته في الدول النامية.

أ- المشاكل الاقتصادية:

نلخصها فيما يلي:

- عدم الاستقرار الاقتصادي حيث لم توضح الحكومات موقفها من الاستثمار الأجنبي في العديد من الدول النامية.

- اختلال الهياكل القاعدية و البنية التحتية كمشاكل المواصلات و النقل و الطاقة و المياه..... الخ

- ضعف و نقص أسواق رأس المال اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية.

- محدودية السوق المحلي و هذا نتيجة انخفاض الدخل الفردي و بالتالي الاستهلاك .

- احتكار القطاع العام على معظم القطاعات مما يصعب دخول المستثمر الأجنبي في إحدى القطاعات التي تسيطر عليها الحكومة.

- تدخل الحكومة لتحديد أسعار السلع المنتجة و هذا ما يعارض أهداف المستثمر و نظام اقتصاد السوق.

¹ - مرزوق نبيل، العولمة و النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، مجلة العمل العربية ، 2001 ص 68.

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كدولة نامية

- تذبذب أسعار صرف العملة المحلية مما يؤدي إلى تذبذب أرباح المستثمرين.
- قلة تنوع المنتجات المحلية و بالتالي تعتمد على سياستها الإنتاجية على الإنتاج المواد الخامة و المواد الغذائية.
- تأثر البلدان النامية بأسعار أسواق العالمية (أسواق النفط) وانعكاسه على إيرادات الدولة إيجابا و سلبا.
- المشاكل التي يواجهها المستثمر الأجنبي في النظام الضريبي و كذا الإعفاءات التي تمنحها الدول الاستثمارية قد يؤدي إلى تشجيع الفساد الإداري و البيروقراطي مما يسمح أو يشجع على التهرب الضريبي .
- تعمل الكثير من الدول على تشجيع المنافسة و التخفيف من حماية السلع المحلية، إلا أن النظام الجمركي قد يعطل في بعض الأحيان وصول المعدات الرأسمالية المستوردة إلى المصانع في الوقت المناسب و ما ينتج عنه من تكاليف.
- ضعف النظام النقدي المصرفي و كذا التحديد غير الموضوعي لأسعار الفائدة و كذا السياسة المنتهجة في الإصدار النقدي و كل هذا كان من أسباب التضخم الحاد الذي تعرفه هذه الدول مما يؤدي إلى انخفاض أسعار العملة المحلية و هذا ما يؤدي إلى نفور المستثمرين الأجانب.

ب- المشاكل القانونية:

يمكن أن نلخصها فيما يلي:

- عدم وجود نص صريح ينظم المشاريع الاستثمارية و الاستثمارات و هذا ما يصعب استيعاب المستثمر للقانون الذي يعمل به هذه الدول و ذلك لأن قطاع الاستثمار قطاع جديد العهد بما.
- تذبذب التشريعات المنظمة للاستثمارات مما يولد الشعور بالخطر و قلة الثقة و الاطمئنان.
- عدم وجود أو نقص تشريعات لحماية الرأسمال المستثمر و عدم الالتزام بالاتفاقيات المبرمة مع المستثمر.
- القيود المفروضة على تملك الأراضي و العقارات و على حركة رأس المال و تحويل الأرباح و إلزامه بالمشاركة المحلية و كذا نسبة المشاركة الأجنبية و كل هذه تعتبر كقيود تحد من فرص الاستثمار المتاحة للمستثمرين و تحد من سلطتهم على هذه المشاريع.

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كدولة نامية

— تعدد الأجهزة و الإدارات التي يتعامل معها المستثمر و هذا ما قد ينتج بعض التعارض فيما بينها، نتيجة لعدم التنسيق بين مهامها و اختصاصاتها.

— فرض بعض القيود القانونية تؤدي إلى إضعاف ثقة المستثمر بالتشريعات الخاصة بالاستثمار .

ج- المشاكل الإدارية و التنظيمية:

تتمثل بدورها في النقاط الآتية:

— نقص التنسيق بين الصيغ التنظيمية و التشريعات الاقتصادية الإقليمية التي تحكم العمليات الاستثمارية خاصة في مجال الضرائب و الإعفاءات و الرسوم الجمركية .

— تعدد الأجهزة المسيرة للاستثمارات مما يزيد من تعقيد الإجراءات للحصول على التراخيص .

— عدم كفاءة بعض الأيدي العاملة في إدارات أجهزة الاستثمار.

— نقص الكفاءة و الكثرة في النظام الإداري و الفني المسير للمشاريع .

— وجود تعقيدات بيروقراطية و روتينية و غياب نظام للمعلومات.

د- المشاكل الإدارية و التنظيمية:

تتمثل أهم هذه المشاكل في:

— عدم الاستقرار السياسي و الاضطرابات الأمنية في بعض الدول النامية مما يضعف من حجم الثقة المتبادلة بين الأطراف و عدم الاطمئنان.

— انخفاض المستوى المعيشي للفرد إضافة لبعض السلوكيات و العادات و التقاليد و تدهور المستوى الثقافي كل هذا لا يشجع على الاستثمار بهذه الدول.

— فرض بعض أنواع الاستثمارات و هذا بهدف امتصاص البطالة مما قد يحد من حرية المستثمر.

— نقص الملتقيات و الندوات الدولية مما يضعف من حجم التنسيق الدبلوماسي الذي لا يسمح بعرض الضمانات و الواقع الداخلي للبلدان المضيفة.

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كدولة نامية

و لقد تمكنت مجموعة من الدول النامية و خاصة في أمريكا اللاتينية و آسيا من تخطي العوائق المذكورة أعلاه أو على الأقل التقليل منها و جذب الاستثمار الأجنبي لكونها عاشت عدة تحولات نحو أنظمة موجهة للخارج بدرجة كبيرة و ذلك منذ منتصف الثمانينات ، و من أهم هذه التحولات تمثل الاستقرار السياسي و الاقتصادي، إضافة إلى توفر القوانين و النظم الحاكمة لعملية الاستثمار و توفرها على البنية التحتية، و من أهم هذه الدول نجد: سنغافورة، ماليزيا، الصين، تايوان، المكسيك، الأرجنتين، البرازيل .

و لكن بالرغم مما ذكر أيضا لازالت دول أخرى تعاني من الصراعات الأهلية إضافة إلى العجز الهيكلي و حجم أسواقها المحدودة حيث وصل نمو الناتج الوطني الإجمالي في إفريقيا جنوب الصحراء إلى 2.3 % (باستثناء جنوب إفريقيا) للفترة 1983-1989. و 1.4 % في الفترة 1990-1995¹.

المطلب الثاني: طبيعة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.

إن أهم ما ميز عملية الاستثمار في الدول النامية هي تلك الحوافز الممنوحة جراء العوامل و المشاكل التي عرقلت الأداء و تميزه بالبطء و بذل الجهود لزيادة معدلات النمو نحو استقطاب الاستثمارات الخارجية لضمان تدفقها أكثر للدول النامية.

أولاً: الحوافز الممنوحة للاستثمار.

أ: مفهوم حافز الاستثمار .

معناه تقلص الامتيازات الاقتصادية بحيث يمكن تقديره بقيمة نقدية من طرف الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي الوافد إليها، كما يمكن تخصيص شكل معين من الاستثمارات حسب أهداف الدولة مثل سعيها إلى تنمية المناطق النائية أو جلب استثمار يتميز بكثافة اليد العاملة، و يعتبر التصدير أهم هدف تسعى إليه الدول النامية.

¹ - مشتاق باركر، الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط، المجلة الاقتصادية السعودية، مركز النشر الاقتصادي، الرياض، العدد 09، 1997، ص 05.

ب: مفهوم العائد الايجابي :

يمكن تحقيق العائد الايجابي من جراء تقديم الدول المضيفة حوافز الاستثمار إذا كانت تكلفة منح الحافز أقل من المردود الذي تتحصل عليه من المشروع الاستثماري و عليه يجب على الدولة مراعاة تحقيق عائد ايجابي أكبر من تكلفة الحافز.

ج: أثر الحافز بقرار الاستثمار الأجنبي المباشر.

الحافز التمويلي يجد قبولاً أكبر من الحافز المالي بين المستثمرين إلى جانب هذا نجد نوع المشروع الاستثماري وإمكانية الانطلاق للأسواق من خلال الموقع الاستثماري للظروف السياسية و الاقتصادية والبيئية و الاستثمارية.

د: الإطار الدولي لحوافز الاستثمار.

لا يمكن تحديد إطار دولي عام لحوافز الاستثمار فهي غير مستقرة بسبب التزايد الكبير للمنافسة بين الدول من أجل استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية خاصة بعد خضوع هذه الأخيرة لقانون العرض و الطلب (آليات السوق)¹ إلا أنه نلاحظ العديد من الاتفاقيات الدولية جاءت لتنظيم هذا النوع من الاستثمارات و كما أنها تهدف لحماية مصالح الدول المنظمة إليها من الإجراءات التي تتخذها بعض الدول والتي ينتج عنها تأثير على تدفق الاستثمارات لباقي الدول المنظمة لهذه الاتفاقيات و أهمها "المصادقة على اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بسيول (كوريا الجنوبية) في 11 أكتوبر 1985"

و قد أنشأت هذه الوكالة تحت رعاية البنك الدولي للإنشاء و التعمير هدفها تشجيع تدفق الاستثمارات للأغراض الإنتاجية و قد جاءت عدة اتفاقيات تتعلق تارة بحماية المؤسسات المحلية و أخرى لتشجيع الاستثمار كما نجدها تختلف في تحديدها لنوعية الضمانات (دولية و وطنية) الأكثر رعاية للاستثمار، و نجد اتفاقيات، التعريفات و التجارة (GATT) و التي تحكم العلاقات التجارية الدولية حيث أنها منعت أية إجراءات تسعى لربط منح الحافز للاستثمار بمتطلبات تلزم الاستثمار الأجنبي المباشر رغم صعوبة الوصول لصياغة اتفاقية دولية بشأن الاستثمار الأجنبي فإنه نجد أن منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية منذ جوان 1995 و بمشاوره منظمة التجارة الدولية (OMC) تسعى للوصول إلى اتفاقية دولية تخص الاستثمار و الحوافز و المنازعات لتكون أكثر دقة و شمولاً و إلزاماً.

¹ - عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 69.

هـ : أشكال الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر .

يمكن تصنيف الحوافز التي تمنحها الدول النامية لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة (3) أشكال:

– الحوافز المالية و التمويلية :

و هي التي تتعلق بالتخفيضات و الإعفاءات الضريبية و الجمركية المختلفة و يكون لمدة محدودة قصيرة و متوسطة أو طويلة و تتفاوت حسب القطاع الذي توجه له الاستثمارات و في جميع الأحوال تتراوح مدة الإعفاء الكامل 3 سنوات إلى 20 سنة و يستمر الإعفاء طوال مدة وجود الاستثمار .

أما الحوافز التمويلية فهي عبارة عن التسهيلات الائتمانية و القروض المقدمة للاستثمارات الأجنبية بشروط ميسرة و يكون ذلك بتوفير الأموال مباشرة للمشروع و هذا على شكل إعانات حكومية أو قروض بفوائد مخفضة، و الملاحظ أن الدول النامية تجد صعوبة في تقديم هذا الحافز لافتقارها للموارد في حين نجده متوفرا في الدول الصناعية مما يجعلها مناطق أكثر اجتذابا للاستثمار الأجنبي.

– الحوافز المرتبطة بالضمان ضد المخاطر:

هناك ثلاثة (3) أنواع من الضمانات ضد المخاطر:

– الضمانات المادية : يتمثل في :

– ضمانات حرية تحويل رأس المال و عوائده .

– ضمانات التعويض عن الأضرار التي تصيب الاستثمارات بسبب الخسارة الناجمة عن تغير سعر الصرف.

– الضمانات القانونية :

تتمثل هذه الضمانات في التعويض عن التأميم و ذلك بمرافقة إجراءات التأميم لأي سبب موضوعي مقنع و يدفع تعويض عاجل و فعلي خلال مدة معقولة.

– الضمانات القضائية :

و تتمثل هذه الضمانات في توضيح الطرق التي يتم من خلالها حل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات

و تشمل المسائل التالية :

– حل النزاعات عن طريق هيئة قضائية أو تحكيمية .

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كدولة نامية

- القانون الواجب تطبيقه إذا كان النزاع موجه إلى المحاكم الوطنية، فإنه يطبق القانون الوطني

الداخلي، أما إذا طرح أمام التحكيم المؤسساتي فنظام التحكيم الذي يختاره الطرفين هو الذي يطبق.

- القيمة القانونية للقرار التحكيمي.

- الحوافز المرتبطة بالتسهيلات المختلفة :

تمثل في جملة التسهيلات المختلفة وتعتبر هذه الحوافز في مجملها من الحوافز التمييزية التي تمنح الى

المشاريع التي تستثمر في قطاعات معينة و من أمثلتها:

- عدم وضع أي قيود على تملك المشاريع الاستثمارية سواء كان تملك كاملا أو جزئي

- السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي و العقارات.

- تخفيض الرسوم الخاصة باستخدام و استغلال المرافق العامة كالمياه ، الكهرباء و تخفيض قيمة الإيجار

العقاري و الأراضي الخاصة بالمشاريع الاستثمارية.

ثانيا: البيئة الاستثمارية و العوامل المؤثرة فيها:

لضمان انتقال رؤوس الأموال من بلد إلى آخر يجب توفير بنية استثمارية متميزة تضمن تحقيق أهداف كل

من البلد المضيف و المستثمر الأجنبي فهي تمثل مجموعة من الأوضاع السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية

و القانونية التي تؤثر بصفة مباشرة على توجه رأس المال، و فيما يلي أهم العوامل المؤثرة في البنية الاستثمارية على

النحو التالي :

أ : المحيط الاجتماعي و السياسي :

هو تلك العوامل ذات البعد الاجتماعي و السياسي التي تشكل في مجملها محيط مشجعا للاستثمار

الأجنبي المباشر أو المنفر له و من أهم هذه العوامل نذكر ما يلي :

- الوضع السياسي و مدى استقراره.

- درجة المشاركة الشعبية في نظام الحكم (الديمقراطية) .

- درجة قدرة الدولة من ناحيتين (كفاءة موظفي الحكومة و مدى احترام الموظفين لمهامهم).

- تحقيق الاستقرار و تنمية الجهود الاجتماعية و ذلك من خلال إعطاء الأولوية للقواعد الاجتماعية

الأساسية.

ب : المحيط الاقتصادي و القانوني :

و هي مجموعة من الإجراءات الاقتصادية القانونية التي تخص مجالات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر و أهمها :

- معدل النمو الاقتصادي حيث كلما كان هذا المعدل متطورا بمساهمة قاعدة الإنتاج المحلي.
- مستوى الاستقرار الاقتصادي الداخلي (معدل التضخم، سعر الصرف، الخ).
- هيكل المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال التوزيع القطاعي للإنتاج المحلي الإجمالي.
- صياغة القوانين و طريقة تنفيذها و التي تتناسب مع الثقافة القانونية المحلية و المتطلبات الدستورية.

ج : المؤشرات المؤثرة في توجهات الاستثمار الأجنبي :

في دراسة (Jacky mathonnat)¹ عن الاستثمار الأجنبي في إفريقيا يرى أن هناك ثلاث (3) أنواع من المؤثرات التي توجه الاستثمار الأجنبي :

- استثمارات موجهة لاستغلال الموارد المنجمية و البترولية .
- استثمارات موجهة للسوق المحلي أو الجهوي أو موجهة للواردات.
- استثمارات موجهة للتصدير.

المطلب الثالث : أثر الحوافز على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية:

تسعى البلدان النامية من خلال وضع سياسات تحفيزية لجلب و استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر و هذا لتحقيق أهداف مختلفة أهمها تشجيع الاستثمار و عملية التصدير، و تختلف سياسة الحوافز من دولة لأخرى حسب الأهداف المسطرة من وراء الانفتاح على الأسواق الخارجية و تشجيع الاستثمار الأجنبي.

¹ - Jacky mathonnatm, le retrait des investissements privés directs étranger de l'espace Africain , economica, paris, 1991, p 289.

أولاً: إجراءات تنظيم و توجيه الاستثمار الأجنبي:

أ : إنشاء هيئات و أجهزة الاستثمار الأجنبي المباشر :

تقوم الدول المضيفة بإنشاء أجهزة حكومية مخصصة لتخطيط و تنظيم و توجيه الاستثمار الأجنبي مع إمكانية التسويق و الترويج للمشروع الاستثماري محليا و في الأسواق الخارجية خاصة، و تقوم هذه الهيئات الحكومية باختيار نوع التكنولوجيا الملائمة و متطلبات التنمية المحلية و مستوى هذه التكنولوجيا و يتطلب ذلك في بعض الدول المشاركة مع الأجهزة الحكومية الأخرى في اتخاذ القرارات الخاصة بنوع التكنولوجيا.¹

و يمكن تلخيص الأنشطة و المهام العامة للأجهزة المشرفة على الاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة في ما يلي² :

- تخطيط الاستثمار الأجنبي في ضوء الخطة العامة للدولة.
 - تنظيم و توجيه مشاريع الاستثمار الأجنبي في المجالات الاقتصادية المختلفة.
 - متابعة الانجازات و الممارسات الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات.
 - حل المشكلات التي تواجه المستثمرين الأجانب.
 - تصميم السياسات الخاصة بتحفيز و جذب المستثمرين الأجانب و تطويرها.
 - توفير المعلومات و البيانات للمستثمرين الأجانب .
 - القيام بإجراءات القبول و الاعتماد بمنح الموافقات على المقترحات الخاصة بمشروعات الاستثمار بعد الدراسة.
 - التنسيق بين الوزارات و الهيئات الحكومية و بين المستثمرين الأجانب .
- وقد تختلف الهيئات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية من دول إلى أخرى و هذا من حيث الهيكل التنظيمي و الإداري و درجة المركزية في اتخاذ قرارات الاستثمار الأجنبي.

¹ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 266.

ب- اجراءات القبول و الاعتماد :

تمر هذه الإجراءات بعدة مراحل، و تعرف أشكالاً مختلفة حسب طبيعة الاستثمار و التقدم بملف الاستثمار إلى المصالح المعنية بمثابة تصريح بالاستثمار، أما اعتماد المشاريع الاستثمارية فيرى إشكالاً مختلفة¹:

- تكوين الملف :

و يشمل عدة معلومات متعلقة بقطاع النشاط، الموقع، مناصب الشغل المستحدثة، التكنولوجيا المستعملة و المخطط المالي للمشروع.

- التصريح بالاستثمار :

يتم تقديم الملف إلى الهيئة المكلفة بدراسة ملفات المشاريع الاستثمارية لدى الدولة المستضيفة التي يرغب المستثمر الاستثمار بها.

- الاعتماد :

بعد دراسة الملف المقدم يتم إعادة أو رفضه و تأخذ هذه الدراسة مدة تختلف من دولة لأخرى ، كما يمكن الطعن في قرار رفض المشروع و الملاحظ أن كلما كانت الفترة التي تتم فيها إجراءات القبول و الاعتماد قصيرة كانت التكاليف المصاحبة لها أقل و العكس صحيح.

ثانيا: سياسة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر:²

و يمكننا أن نذكر بعض أنواع هذه السياسات :

أ- سياسات تستهدف الربط بين الحوافز و الأداء :

تسعى هذه السياسات للربط بين الحوافز و بين أداء المشروع الاستثماري، لذلك تشترط أن يتم منح الحوافز المنصوص عليها على مراحل تتناسب مع بدء عملية تنفيذ المشروع و حتى بداية تشغيله أو بعد مرحلة التشغيل بالفعل و هذا النوع من السياسات التي يشترط فيها من النقاط:

- تشغيل جزء من العمالة الوطنية.

- استخدام المواد الأولية المحلية طالما أنها متوفرة بالكمية و الجودة اللازمة.

- توجيه جزء من الإنتاج لغرض التصدير.

¹ - عبد القادر خديجي، مرجع سبق ذكره، ص 87.

² - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 272.

ب: سياسة التمييز في منح الحوافز :

تهدف هذه السياسة إلى توجيه الاستثمارات الأجنبية إلى المناطق الجغرافية النائية الفقيرة و بالمقابل يتحصل المستثمر على الكثير من الامتيازات و التسهيلات أكثر من المستثمر في المناطق صناعية أو ذات كثافة سكانية عالية فإذا كان الإعفاء من الضريبة على الأرباح التجارية و الصناعية لمدة 5 سنوات بعد بدء مرحلة التشغيل فإن المستثمر في المناطق النائية قد يمنح إعفاء لمدة تتراوح ما بين 10 و 15 سنة.

كما أن التسهيلات الممنوحة للمستثمرين في مجالات الصناعة تختلف عن التسهيلات المقدمة لقطاع الخدمات مثلا، و كذا بالنسبة كالمشاريع الموجهة للتصدير بالمقارنة بغيرها من المشاريع الموجهة للسوق المحلي.

ج- السياسة المرتبطة بنقل التكنولوجيا :

تقوم بعض الدول النامية بوضع سياسة معينة لها على أساس مستوى التكنولوجيا المستعملة في مشاريعها الاستثمارية لذا فإنها تصنع أجهزة مختصة لتقييم نوعية التكنولوجيا المستوردة و التي على أساسها تتمكن الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الاستفادة من الحوافز الممنوحة إذا احترمت الشروط المحددة للنوعية التكنولوجية المستعملة من أمثلتها

- استبعاد أنواع التكنولوجيا الواردة المتقدمة أو التي لها نظائر في السوق المحلي.

- استبعاد أنواع التكنولوجيا التي تكون لها آثار سلبية على المحيط و البيئة.

و ربما هذه الظروف قد تؤدي إلى تنغير المستثمرين الأجانب بدلا من جذبهم لذا فان نجاح هذه

السياسات يتوقف على عوامل منها :

- مدى جاذبية الدولة كسوق مرتقب.

- المقدرة التفاوضية للدولة مع المستثمر الأجنبي.

- المتغيرات الحاكمة لمناخ الاستثمار.

- درجة أهمية و ضرورة المشروع الاستثماري بالنسبة للدولة المضيفة النامية.

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كدولة نامية

- قدرة الدولة على تسويق فرص الاستثمار بها على الصعيدين المحليين و الدولي، و إذا قامت الدولة الضيفة في التحكيم بهذه العوامل فإنها ستضمن تحقيق أهدافها الناجمة عن تقديم الحوافز، و هذا مع مراعاة التوازن بين مصلحة الشركات الأجنبية المستثمرة و مصلحة الدول المضيفة النامية.¹

ثالثا: أثر سياسة الحوافز في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر:

محاولة لتقييم الآثار المالية لبعض الحوافز :

إن السياسات المالية تهدف دائما لزيادة إيرادات الدولة فإذا أرادت الدولة زيادة حجم الصادرات للتخفيف من العجز مثلا فإن ذلك يتطلب زيادة منح الإعفاءات و تخفيض الضرائب و الرسوم على الصادرات و كذلك ينطبق الأمر على الاستثمارات في زيادة حجمها، يعني التوسع في دائرة الإعفاءات و التخفيضات و بذلك فإن سياستها المالية ستفقد لالتجاه المعاكس بدل أن تزيد من حجم الإيرادات، مما يجعلها تتحمل عبء مالي نتيجة التنازلات الممنوحة.

إن محاولة التقدير الكمي لحوافز الاستثمارية يؤدي إلى تبيان حجم الآثار السلبية للحوافز المالية للدولة المضيفة، و كذا يعطي مؤشر لفعالية تلك الحوافز في جذب الاستثمارات و لقياس آثار الحوافز المالية الممنوحة فإنه يمكن حساب ما يسمى بالفاقد الجمركي² و الفاقد الضريبي إلى حصيللة الإيرادات الجمركية و الإيرادات الضريبية، و يمكن حساب تأثير الحوافز المالية على الدخل الوطني لحساب نسبة الفاقد الضريبي، كما يمكن حساب تأثير الحوافز المالية على الدخل الوطني لحساب نسبة الفاقد.

و يمثل الفاقد ما تتخلى عنه الدولة النامية من إيرادات مقابل الحوافز التي تقدمها و بالتالي يمكن الحكم على تلك الحوافز على الجهد المالي للدولة فكلما كانت نسبة الفاقد صغيرة كلما كان الإبقاء على نظام الحوافز المالية مشجعا للاستثمار و للعكس صحيح و يمكن حساب الجهد المالي للدولة :

الفاقد الضريبي = نسبة الضريبة (في حالة انعدام الحوافز - نسبة الضريبة (في حالة الحافز)

الفاقد الجمركي = نسبة الرسوم الجمركية (في حالة انعدام الحوافز - نسبة الرسوم الجمركية (في حالة الحافز).

¹ - أبو قحف عبد السلام ، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 281.

² - خير أحمد الزبير محمد ، الحوافز للاستثمار الأجنبي المباشر تجربة السودان ، مؤسسة التنمية السودانية، 1997، ص 92 .

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كدولة نامية

$$\begin{array}{ccc} \text{الفاقد الجمركي} & & \text{فاقد الضريبة} \\ \hline & + & \\ \text{جملة إيرادات التحصيل الجمركي} & & \text{جملة إيرادات الضرائب} \\ \hline & = & \text{الجهد المالي للدولة} \end{array}$$

و يمكن تقدير الحوافز المالية لحساب نسب الضرائب و الرسوم الجمركية المعمول بها قبل تقديم الإعفاءات لأنها تتأثر بعدة عوامل¹

- عدد الشركات المنشأة في ظل قوانين الاستثمار إلى مجموعة الشركات في البلاد.

- فترة الإعفاء الضريبي و الجمركي المؤشر على نسبة التخفيض في العبء الضريبي و الجمركي فكلما امتدت هذه الفترة كلما زادت نسبة التخفيض.

- اعتماد قيمة الإعفاءات على حجم الوعاء الضريبي (الأرباح) و هذا يعتمد على عمر المشروع فهي تقضي سنوات لكي تصل إلى المستوى المطلوب بالإضافة إلى عمر المشروع فهي تتأثر بالدورة الاقتصادية.

هذا بالنسبة للحوافز المالية، أما التقدير الكمي للحوافز التمويلية (المنح. الدعم المباشر) فيمكن الحصول عليها من الهيئات المختصة في دعم الاستثمار.

و أخيرا فإن محاولة معرفة العبء المالي المترتب على خزانة الدولة بسبب الحوافز الممنوحة ل الاستثمار الأجنبي المباشر ليس بعملية سهلة و لهذا الصعوبة لحصول على المعلومات اللازمة بينما الافتراضات متعددة و هذا بسبب غياب جملة من المعطيات الكفيلة بإتاحة الفرز التلقائي للاستثمارات المستفيدة من الحوافز و كذلك الأرباح الناتجة عنها.

و ما يمكن ملاحظة النقاط التالية:

¹ - سلمان عبد العزيز، برنامج الخصخصة قضايا التحول إلى اقتصاد السوق في مصر، مركز الدراسات و اشتراكية مؤسسة الأهرام القاهرة، 1996، ص 137.

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كدولة نامية

- إن ما يسمى بالعائد أو الإيراد المتنازل عنه يعتبر خسارة على خزينة الدولة على المدى القصير إلا أنه يعتبر كإيراد على المدى البعيد مع رسم الخطة التي من خلالها يتم زيادة اليد العاملة و بالتالي زيادة الإيرادات على الأرباح من المشاريع و الأجور من الاقتطاعات.

- إن التعارض بين زيادة الإيرادات و الحوافز الممنوحة لتشجيع الاستثمار فقط خلال فترة الإعفاء المحدودة بعدها سوف تزيد حصيلة الضرائب العائدة من الاستثمار.

- لا خسارة للدولة في حالة لم يحقق المستثمر الأرباح، فهي بذلك لا تقدم له إعفاء من الضريبة أي أن عملية تقييم الضريبة على الأرباح ينفي عملية الاحتمالية.

- يتطلب التقدير الكمي للحوافز الممنوحة للاستثمارات الأجنبية إعادة تصنيف المعلومات حول الاستثمار الأجنبي من حيث توافر المعلومات دقيقة الحجم حول الإعفاءات الجمركية و الضريبة للوصول إلى نتائج دقيقة عند التقييم و المقارنة .

و مع التطورات الجديدة فإن نظام الحوافز سيتأثر بهذه التغيرات و يحاول التكيف معها لإيجاد نظام تشجيعي يتميز بالمرونة يسعى إلى زيادة أنواع الأنشطة الاقتصادية و هذا بإجراءات مبسطة و هناك عدة اعتبارات لتطويره مثل :

- عدم التوسع في إعفاء مزايا جديدة لمشروع الاستثمار و العمل على ترشيد الحوافز القائمة.

- الاكتفاء بتقديم حوافز للاستثمار للمناطق الفقيرة و النائية لضمان ترقيتها و تطورها و ترك المناطق الكبرى لاعتماد على نفسها في تسير الاستثمارات و توجيهها.

المبحث الثالث : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية:

هناك الكثير من الانعكاسات الايجابية لزيادة الاستثمارات الأجنبي المباشرة في الدول النامية في إطار إستراتيجيتها الجديدة للتكيف مع النظام الاقتصادي العالمي.

المطلب الأول : الأثر على الأجنبي النقد.

في هذا الشأن نجد وجهتي رأي مختلفتين نواعا ما:

أولا : يرى أصحاب المدرسة الكلاسيكية أن وجود الشركات المتعددة الجنسيات التي تنشط في الدول النامية يؤدي إلى نقص تدفق النقد الأجنبي الخارجي مقارنة بالتدفق الداخلي لأسباب:

- زيادة حجم أرباح المرحلة إلى الخارج (زيادة لتحصيل الضريبي للدول الأصلية).
- دفع المرتبات الخاصة بالعمال و الإطارات الأجانب.
- صغر حجم الأموال المستثمرة في بداية المشروع الاستثماري.

ثانيا : يرى أصحاب المدرسة الحديثة أن الشركات متعددة الجنسيات لديهم موارد مالية ضخمة و قدرها الحصول على موارد نقدية من الأسواق النقد الأجنبي و باستطاعتها سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي لتمويل مشاريع للتقوية و حجم المدخرات (الأموال المتاحة محليا)، كما أنها تقوم بتقديم جاذبية للاستثمار و ذلك بتشجيع المواطنين على الادخار و هذا كعدة عوامل :

- مدى تأثير شركة متعددة الجنسيات على تحويل المدخرات المحلية إلى استغلال و إنتاج فعال .
- حجم القروض التي يتحصل عليها تلك الشركات من البنوك المحلية و دورها في توسيع الأداء.

المطلب الثاني : الأثر على التقدم التكنولوجي.

يظهر اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التقدم التكنولوجي في الدول النامية من خلال أثرين مختلفين أحدهما ايجابي و الآخر سلبي¹.

أ: الأثر الايجابي : التكنولوجيا المقصودة هنا هي تكنولوجيا الإنتاج المتطور التي تنقلها المؤسسات الأجنبية إلى البلد المضيف من أجل دفع عجلة التطور و النمو ، و ذلك عن طريق تكييف المؤسسات المحلية على استغلال التطور التقني الحاصل من دون إنتاج ، أي استغلال المعارف دون إعادة تجربتها.

¹ - Jacquemot Pierre, **La Firme multinationale, Une introduction économique**, Economica, France, 1990, P 216.

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كدولة نامية

ب: الأثر السلبي : و يتمثل في التبعية التكنولوجية للمؤسسات الأجنبية نتيجة التأخر الكبير في الصناعات المتقدمة و التقنيات الحديثة، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى عدم الاستفادة من الانتقال التكنولوجي خاصة في البلدان النامية التي لا تحصل سوى على تقنيات قديمة أو مترسبة.

المطلب الثالث : الأثر على العمالة و على التجارة و ميزان المدفوعات.

أولاً: الأثر على العمالة.

إن مشكلة البطالة من المشاكل الاجتماعية التي تتخبط فيها البلدان النامية من جراء سياساتها الاقتصادية و من أجل التخفيف من حدتها لابد من فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي و المحلي مع الأخذ بنوعية التكنولوجيا المستخدمة و عنصر العمل و أهم ما نستطيع ذكره:

- إنشاء مشاريع موجهة للتصدير و الاستيراد من بينها المناطق الحرة التي تسمح بتوظيف عمال.
- وجود علاقة تكامل بين التكنولوجيا المستخدمة و نوعية العمل حيث تسمح بالقضاء على اليد العاملة غير مؤهلة و توفير طبقة عاملة ذات خبرة و كفاءة.
- الإيراد الناجم عن تحصيل الربح التجاري و الصناعي للنشاطات الاستثمارية يمكن من التوسع و زيادة كبر حجم المشاريع وبالتالي مهام جديدة أخرى.
- يؤدي بالاستثمارات الأجنبية إلى تقريب المناطق المعزولة و تنميتها و خاصة المناطق الريفية المتميزة بالنشاط الفلاحي مما يسمح بأحداث مناصب عمل .

ثانياً : الأثر على التجارة و ميزان المدفوعات

يمكن تقسيم اثر الاستثمارات الأجنبية على التجارة و ميزان المدفوعات على ضوء مايلي:

أ: التدفقات الداخلية :

- مقدار الوفرة من النقد الأجنبي الناجم عن الوفرة في الواردات من السلع و الخدمات المختلفة.
- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي في شكل مساعدات مالية من الحكومات الأم.
- التدفق الداخل من النقد الأجنبي الناتج عن منع تأثيرات الدخول و الإقامة للعاملين الأجانب.

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كدولة نامية

- القروض المتحصل عليها من الخارج.
 - الزيادة في مساهمة المستثمر الأجنبي في المشاريع حتما يعود على الزيادة في حجم تدفق النقد الأجنبي.
- ب: التدفقات الخارجية و المتمثلة في :
- مقدار الأجور و المرتبات و الحوافز الخاصة بالعاملين الأجانب المحمولة للخارج.
 - حجم استيراد المواد الخام الأولية و مستلزمات الإنتاج.
 - حجم الأرباح المحمولة للخارج مع بدئ في عملية الإنتاج و التسويق
 - فروق أسعار التحويل للمواد الخام و المواد الأولية (معاملات بين شركة الأم و فروعها بالدول المضيفة).

المبحث الرابع: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

نظرا للمشاكل والأزمات التي مر بها الاقتصاد الوطني ابتداء من أزمة أسعار البترول سنة 1986، بدأت الدولة الجزائرية في البحث عن بدائل أخرى خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية نظرا لدورها الهام في جذب رؤوس الأموال وتوفير مناصب الشغل، وتعتبر من أهم أوجه تحقيق التنمية الاقتصادية في العصر الحالي، ونجد بأن معظم دول العالم تتسابق من أجل جذب الاستثمارات اللازمة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، حيث توفر لها الدول كل الضمانات القانونية التي تهيئ للمستثمر مناخا ملائما لتوظيف أمواله، كما تعمل على إزالة مختلف المعوقات التي تحد من جذب الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم القوانين المنظمة للاستثمار في الجزائر، وذلك نظرا للأهمية التي يحظى بها الاستثمار في اقتصاديات الدول أجنبا أو وطنيا كان، فان جل دول العالم تعمل على توفير وتهيئة المناخ الاستثماري الذي يسمح لها باستقطاب رؤوس الأموال، لأنه يعتبر المحرك الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية في العصر الحالي، وفي سبيل تحقيق هذا عملت الجزائر على إصدار عدة قوانين منظمة للاستثمار منذ سنة 1990.

أولا: قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990:1

إن قانون النقد والقرض رقم 1990/10/90 من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات فهو يهدف إلى إضفاء الأهمية لمكانة النظام البنكي الجزائري، بالإضافة إلى ذلك يعتبر بمثابة تنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر، كما اسند لمجلس النقد والقرض مهمة إصدار القرارات المطابقة للمشاريع المقدمة، ومنه فإنّ قانون النقد والقرض ليس قانونا خاصا بالاستثمار لكن هو منظم لسوق الصرف وحركة رؤوس الأموال.

1- مبادئ الاستثمار الأجنبي في ظل أحكام قانون النقد والقرض:

- مبدأ حرية الصناعة و التجارة؛
- مبدأ التمييز بين المقيم و الغير المقيم؛

¹ قانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، ج ر رقم 16، المؤرخة في 18 أفريل 1990.

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كدولة نامية

- مبدأ عدم التمييز بين الوطني و الأجنبي؛
- مبدأ تبعية الاستثمار للسياسة النقدية و المالية للبنك؛

2- أسس الاستثمار الأجنبي:

- الأسس القانونية: التي وردت في القوانين الداخلية المنظمة للاستثمارات الأجنبية؛
- الأسس الاتفاقية: التي تتعلق بمختلف الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع الدول الأجنبية بشأن حماية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة؛
- الأسس التنظيمية: هي مجموعة الأسس النابعة من مختلف الأنظمة التي أصدرها بنك الجزائر و مختلف الهيئات العمومية الأخرى المعنية. بمسألة تنظيم الاستثمار الأجنبي.

بالنسبة للأسس الاتفاقية للاستثمار الأجنبي تميّز هذا القانون بثلاثة سمات أساسية وهي:

- الطابع الشمولي: حيث أبرمت الحكومة الجزائرية ترسانة ضخمة من الاتفاقيات الثنائية و المتعددة الأطراف مع معظم دول العالم و ذلك في إطار ثلاثة محاور:

- محور التعاون الدولي جنوب جنوب؛
- محور التعاون الدولي شمال جنوب؛
- محور التعاون العربي؛

- الطابع المكثف: بلغ عدد هذه الاتفاقيات المبرمة مع الدول الأجنبية ما يناهز 709 اتفاقية دولية معظمها اتفاقيات دولية ثنائية تعني بالتعاون الاقتصادي و أما الجزء المتبقي فهي عبارة عن اتفاقيات متعددة الأطراف العامة و مجردة و تشكل ضمانات إضافية للاستثمار الأجنبي.

- الطابع البرغماتي: إذ أن أكثر من 147 اتفاقية دولية تم بموجبها إنشاء شركات ذات اقتصاد مختلط، أو تأسيس بنوك تجارية مختلطة أو صناديق تنمية مشتركة.

ثانيا: قانون ترقية الاستثمار الخاص رقم 12/93: ¹

جاء هذا المرسوم التشريعي بعد ثلاث سنوات من صدور قانون النقد والقرض، وهو يبيّن الإرادة الواضحة للدولة من أجل ترقية الاستثمارات وكذا تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث أحدث عدّة تغيّرات، وبذلك فهو يرتكز على ما يلي:

¹ المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، ج ر رقم 64، المؤرخة في 10 أكتوبر 1993.

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كدولة نامية

- المعاملة المماثلة لكل المستثمرين على حد سواء؛
 - إعفاء القطاع الخاص الوطني والأجنبي من القيود التي كانت في ظل القوانين السابقة، فأصبح يتم الاقتصار على التصريح بدلا من إجراءات الموافقة التي كانت من قبل؛
 - منح العديد من الحوافز و الامتيازات للمستثمرين قصد تشجيع و تطوير الاستثمار.
- بالإضافة إلى ذلك فإن الأمر التشريعي رقم 12/93 والمؤرخ في 1993/10/05 والمتعلق بترقية الاستثمار والذي احتوى في طياته على أمر جديد في غاية الأهمية ألا وهو تكريس حرية الاستثمار الخاص وطنيا كان أم أجنبيا.

وبموجب المادة 7 من هذا القانون تم إنشاء وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات (APSI) على شكل شبك وحيد لضمان أحسن التسهيلات في عمليات الاستثمار، كما تتم على مستوى هذا الشبك العمليات التالية:

- جمع المعلومات؛
- دفع وتسجيل الاستثمار؛
- دفع وتسجيل طلب منح الامتياز للمشاريع؛
- نيل الإشعار بقرار منح الامتيازات؛
- جمع الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز و استغلال المشروع؛
- الاستشارة و التوجيه والمساعدة في كل جوانب المشروع.

ثالثا: قانون تطوير الاستثمار 2001: ¹

قررت سلطة الإنعاش الاقتصادي بعد أن تبين لها عجز المرسوم التشريعي رقم 12/93 عن تحريك عجلة الاستثمار، بإصدار قانون جديد يتمثل في الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 2001/08/20 لذي ينص على: " استبدال فكرة ترقية الاستثمار بفكرة تطوير الاستثمار، وهذا الاستبدال يحمل في طياته أكثر من دلالة فمن جهة يضمن على العمل الاستثماري الطابع الإيجابي من خلال منحه الحرية الكاملة في النشاط، ومن جهة أخرى يكرس انسحاب الدولة من حقل الاستثمار الاقتصادي بحيث تتخلى عن دور المنتج وتتفرغ لدور المحفز بكل ما يحمله من أجهزة و ضمانات."

¹ الأمر 03/01 المعدل والمتمم، المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الإستثمار، ج ر رقم 47، الصادرة في 22 أوت 2001.

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كدولة نامية

وبالتالي، جاء هذا القانون من أجل إعطاء دفعة جديدة لمسايرة الاستثمارات في الجزائر، وذلك بعد النتائج السلبية التي خلّفها المرسوم التشريعي رقم 12/93، حيث أنّ التجربة دلّت على بعض النقائص والقصور فيها، طالما أنّه لن يحقق ما كان منتظرا منه، رغم الضمانات والحوافز التي قدمت فيه. إذ تبين أن مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات التي بلغ عددها 48 ملفا من سنة 1993 حتى سنة 2001 تم تجسيد 10% منها فقط، لذلك جاء الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار في ثوب جديد ليعزّز الحوافز و يشجع على المزيد من الاستثمارات ويتفادى بطبيعة الحال ما وقع فيه المرسوم التشريعي السابق من مآخذ.

رابعاً: الأمر التشريعي رقم 08/06: ¹

- لقد جاء الأمر رقم 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 و الموافق ل 19 جمادي الثاني 1427 مكملا و معدلا للأمر 03/01 من خلال ادخال التعديلات التالية:
- تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لطلبات المستثمرين و المرتبطة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من 30 يوما إلى 72 ساعة فقط. قصد التخفيف من الثقل الإداري؛
 - تخضع المزايا التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب المتعلقة بالمشاريع الكبرى للاقتصاد الوطني إلى المفاوضات بين الوكالة و المستثمرون الأجانب على خلاف ما كان موجود في القانون السابق، حيث كانت هذه المزايا محددة و موحدة لكل المشاريع؛
 - إنشاء المجلس الوطني للاستثمار كهيئة عمومية أخرى لتسيير ملفات الاستثمار، يسهر هذا المجلس من اعداد سياسات شاملة لترقية الاستثمار و السهر على تطبيقها.

خامساً: تقديم القانون 09/16 الصادر في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار

يضم القانون 09/16 الصادر في 3 أوت 2016، 39 مادة مقسمة إلى سبعة فصول وتحتوي بعض الفصول على أقسام.²

¹ الأمر 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المعدل والمتمم للأمر 03/01، المتعلق بتطوير الإستثمار، ج ر رقم 46.

² القانون 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016، المتعلق بترقية الإستثمار، ج ر رقم 46، المؤرخ في 03 أوت 2016.

1- الفصل الأول: مجال التطبيق

يضم هذا الفصل أربع مواد، حيث تتضمن المادة الأولى هدف هذا القانون، وفي مادته الثانية المقصود بالاستثمار، أما المادة الرابعة تنصل على أسبقية تسجيل الاستثمارات لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل استفادتها من المزايا التي نص عليها هذا القانون.

2- الفصل الثاني: المزايا

أ. القسم الأول: أحكام عامة يضم سبعة مواد من المادة 5 إلى المادة 11.

ب. القسم الثاني: المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة، يضم ثلاثة مواد من المادة 12 إلى 14.

ج. القسم الثالث: المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشئة لمناصب شغل، تضم مادتين من المادة 15 إلى المادة 16.

د. القسم الرابع: المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، يضم ثلاثة مواد من المادة 17 إلى المادة 19.

3- الفصل الثالث: أجل الإنجاز

يضم مادة واحدة فقط، هي المادة 20.

4- الفصل الرابع: الضمانات الممنوحة للاستثمارات

يضم هذا الفصل خمسة مواد، من المادة 21 إلى المادة 25.

5- الفصل الخامس: أجهزة الاستثمار

يضم مادتين الأولى حول الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، أما المادة 27 حول مراكز الاستثمار.

6- الفصل السادس: أحكام مختلفة

يضم سبعة مواد، من المادة 28 إلى المادة 34.

7- الفصل السابع: أحكام انتقالية وختامية

يضم خمسة مواد، من المادة 35 إلى المادة 39.

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية بهدف تشجيع ولوج الاستثمارات الأجنبية، حيث قامت بسن مجموعة من القوانين آخرها قانون "09/16 الصادر في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كدولة نامية

الإستثمار"، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب مع الطموحات على الرغم من تحقيق بعض النتائج الايجابية فيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. ويمكن إرجاع ذلك إلى مجموعة من العراقيل الاقتصادية والقانونية والإدارية.

أولاً: مشكلة العقار

- **عدم وجود سوق عقارية منظمة:** يرى الخبير الاقتصادي المدير العام لمؤسسة إعادة التمويل الوطني "عبد القادر بلطاس" أن المشكلة الرئيسية للعقار في الجزائر تعود إلى عدم وجود سوق عقارية منظمة والتي تتجلى مظاهرها في:¹

- نقص الأراضي التي تتوفر على عقود الملكية؛
- نقص تجهيز الأراضي الموجهة للاستثمار.
- طول الفترة الزمنية التي يستغرقها قرار منح العقار والتي قد تصل أحيانا إلى سنة؛
- ضعف عملية التسيير العقاري.

ثانياً: حجم السوق ودرجة الانفتاح الاقتصادي.

تعتبر الأسواق الكبرى عامل مهم في جذب المستثمرين نظرا لحجم الفرص في تمويل تلك الأسواق والمساهمة فيها لتعويض الواردات وتعتبر الهند والصين والبرازيل من البلدان التي تتمتع بأسواق هائلة نظرا لحجم السكان، كما ينبغي التنويه إلى ان حجم السوق لا يعتمد فقط على عدد السكان فقط وإنما أيضا مرتبط بالقدرة الشرائية للمستهلكين وحجم الدخل السنوي، فالدول التي يتمتع فيها الأفراد بدخل مرتفع فهذا عامل مهم في جذب الإستثمار، كما أن الدول الصغيرة التي تحتل مواقع إستراتيجية وتكون مجاورة للأسواق الكبيرة أو الدول التي تقيم علاقات جوهريّة وأقليمية من أجل تكوين أسواق واسعة تكون موقعا مهما للاستثمار الأجنبي.²

كما يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة والتي تتميز بعدم وجود أي قيود على حركة التبادل التجاري أو على عناصر الإنتاج لما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها وعدم وجود أي اختلال في الأسواق بمعنى أنه كلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم كبيرة كلما كان الاقتصاد الوطني

¹ - قدوري نور الدين، الإصلاحات الجبائية وأهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2010، ص: 160.

² - زايري بلقاسم، الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري تكوين منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص: 04.

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كدولة نامية

مليء بالاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال قياس نسبة الصادرات والواردات على الناتج الداخلي ودرجة تمركز الصادرات بالإضافة إلى التخفيضات والقيود التعريفية والغير التعريفية.

ثالثا: عدم وجود الشفافية في المصالح الجمركية:

من بين الأشياء التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية، حيث يعمل هذا الجهاز في استقبال المستثمرين الاجانب وهذا في بداية الامر عند القيام بزيارة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول، الملاحظ أنه في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي يؤدي بهروب الكثير من رجال الاعمال تخوفا من طول الاجراءات القانونية وكذا احتمال انه يتم عرقلة عملية الاستثمار في تلك الدول.¹

رابعا: الاستقرار السياسي

يعتبر الاستقرار السياسي من بين أهم العوامل التي تحد من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان، حيث أن العلاقة قوية هذا بين العامل وتحفيز جلب الاستثمارات في البلدان. عرفت الجزائر خلال التسعينيات وضعية أمنية صعبة أثرت على الوضع الأمني ككل في البلاد، ما أدى بميئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها "الكوفاس" من خلال تقديرها لخطر البلاد قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجدد مرتفع، ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، كما تلعب وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية دورا هاما في نقل وتوصيل للمعلومة للمستثمر.²

بالإضافة إلى مجموعة أخرى من العوامل مثل: سعر الصرف، التضخم، محددات بيئية، سعر الفائدة، التكنولوجيا، التسويق، تكاليف الإنتاج، السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة في الدول، مشكلة التمويل، غياب سياسة واضحة لعملية الخوصصة، مشكلة الفساد المالي والسوق الموازية، كل هذه العوامل تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول، وكل عامل له نسبة تأثير معينة على جذب الاستثمارات الأجنبية، فعلى الدول الراغبة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة العمل على تحسين هذه العوامل حيث في الأخير تعطي صورة جيدة لها.

¹ - صالح مفتاح، دلال بن سمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 44، 2008، ص: 124-125.

² - علي همال، فاطمة حفيظ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية، مجلة الاقتصاد والمناجنت، الجزائر، العدد 04، 2005، ص: 79-80،

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كدولة نامية

المطلب الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تسعى الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي في العديد من القطاعات من خلال الإصلاحات التي اعتمدها ضمن إطار البرامج التنموية الهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمار والتقليل من التعقيدات التي تواجه المستثمر الأجنبي، وقد تبنت الجزائر مثل هذه الإصلاحات لخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وحتى تكون قطبا جاذبا لمختلف الاستثمارات.

أولا: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

قامت الجزائر بإصدار مجموعة من القوانين بهدف تشجيع وتهيئة المناخ الاستثماري، وذلك بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر سجل حجم تدفقات ضعيفة خلال فترة التسعينات وذلك راجع إلى مشكلة العشرية السوداء وكذا بداية الإصلاح الهيكلي، ما أدى إلى تقليص حجم الاستثمارات سوى الاستثمار في قطاع المحروقات، لكن مع بداية الألفية الثالثة بدأ يتجلى التحسن في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01/02): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة 1990-2019

الوحدة: (Millions of dollars) مليون دولار

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القيمة	60,291	10,280	11,1113	96,1064	88,637	85,881	34,1145	17,1888	33,1743	71,2631
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة	76,2753	23,2301	63,2580	45,1499	87,1696	73,1506	53,-584	30,1636	34,1232	08,1466
السنوات	2019									
القيمة	89,1381									

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

تم الاطلاع في 2022/01/05، <https://www.dhaman.net/ar/statistics/#stat-list>

لم تعرف الفترة (2011-2018) تغيرات كبيرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، حيث عرفت هذه الفترة زيادة في التدفقات السنوية ولو بنسب قليلة باستثناء سنة 2015 التي عرفت تراجع مقارنة بالسنة السابقة بسبب انخفاض أسعار البترول، وبلغ معدل نمو التدفقات 22% خلال السبع سنوات، ارتفعت من 23,63 مليون دولار سنة 2012 إلى 29,05 مليون دولار سنة 2017.

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كدولة نامية

ثانيا: نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر

عرفت تدفقات الاستثمارات الواردة إلى الجزائر نوعين من الاستثمارات، استثمارات محلية واستثمارات أجنبية، وفيما يلي جدول يوضح تطور حجم الاستثمارات الأجنبية والمحلية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

الجدول رقم (02/02): تطور حجم الاستثمارات المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2017-2002)

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62334	58,98%	11 780	38,82%	011,1 098	15,89%
الاستثمار الأجنبي	901	42,1%	2 519	62,17%	583,133	85,10%
المجموع	63235	100%	213,11 572	100%	594,1 231	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2017-2002 الرابط <http://www.andi.dz>

توضح بيانات الجدول أن حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مجموع 63235 مشروع مصرح به لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (2017-2022) لم تتجاوز نسبة 42,1% في حين أن 58,98% المتبقية كانت في شكل مشاريع قام بها المستثمرون المحليون، أما من حيث قيمة المبالغ المرصدة لهذه المشاريع فإن الاستثمارات المحلية أربعة أخماس القيمة الإجمالية للمشاريع الإجمالية في مقابل 20% تقريبا من الاستثمارات الأجنبية. فتباين في عدد المشاريع وقيمتها انعكس على مناصب الشغل المستحدثة حيث ان حوالي 15,89%.

من هذه كان مصدرها استثمارات محلية، في حين لم تساهم الاستثمارات الأجنبية إلا بنسبة 85,10%، وهذا يمثل نسبة ضعيفة جدا حيث نلاحظ السيطرة الكلية للاستثمارات المحلية بنسبة 98%، وذلك يعني أن السياسة المنتهجة من طرف الجزائر في هذا المجال لم تكن فعالة بالقدر المناسب، ولم تتمكن من توفير المناخ الملائم واللازم لاستقطاب المستثمرين الأجنبيين.

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كدولة نامية

ثالثا: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر للفترة 2002-2018.

من خلال هذا العنصر سوف نتعرف على أهم القطاعات التي تفضلها الدول والشركات المتعددة الجنسيات الاستثمار فيها، حيث في الغالب يتم التركيز على القطاعات التي تدر أرباحا أكثر ولا تستغرق مدة زمنية طويلة.

الجدول رقم (03/02): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2002-2018

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة (%)	القيمة (مليون دج)	النسبة (%)	مناصب الشغل	النسبة (%)
الزراعة	13	44,1	5 768	23,0	641	48,0
البناء	142	76,15	82 593	28,3	23 928	91,17
الصناعة	558	93,61	2 050 277	37,81	81 413	95,60
الصحة	6	67,0	13 572	54,0	2 196	64,1
النقل	26	89,2	18 966	57,0	2 407	80,1
السياحة	19	11,2	128 234	09,5	7 956	73,5
الخدمات	136	09,15	130 980	20,5	13 842	36,10
الاتصالات	1	11,0	89 441	55,3	1 500	12,1
الإجمالي	901	100	2 519 831	100	226 471	100

المصدر: قويدري كمال، بلغيث امينة، محفزات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الإبداع، المجلد 11، العدد

A01، 2021، ص: 546.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر قد توزعت بشكل غير متوازن على عدد من القطاعات، حيث نلاحظ بأن القطاع الصناعي استحوذ على أكبر نسبة والتي بلغت 93,61%، ثم يليه قطاع البناء 76,15%، وذلك راجع إلى ارتفاع مردودية هذين القطاعين لدى الشركات الأجنبية على المدى القصير، ولم تحظ بقية القطاعات إلا بنسب قليلة مقارنة بهذين القطاعين، وذلك راجع إلى تركيز الشركات الأجنبية على القطاعات التي تحقق أرباح كبيرة في أوقات قصيرة عكس بقية القطاعات.

رابعا: أهم الدول المستثمرة في الجزائر

توضح لنا بيانات الجدول التالي أهم الدول التي قامت بالاستثمار في الجزائر والتكلفة المالية، بالإضافة إلى عدد المشاريع المنجزة من قبل هذه الشركات خلال الفترة 2013-2017.

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كدولة نامية

الجدول رقم (04/02): أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين 2013 وديسمبر 2017

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
الصين	3 539	10	5
سنغافورة	3 151	3	1
إسبانيا	2 565	10	6
تركيا	2 313	4	4
ألمانيا	380	7	7
جنوب إفريقيا	350	1	1
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	4	4
إيطاليا	232	1	1
المملكة المتحدة	212	2	2
أخرى	892	28	28
الإجمالي	14 293		

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018، ص: 61، تم الإطلاع عليه في 2022/02/05.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الصين احتلت الصدارة في مصادر المشاريع الواردة إلى الجزائر بتكلفة قدرت ب 3 539 مليون دولار، وبلغت عدد المشاريع التي استثمرت فيها 10 مشاريع وذلك من خلال خمس شركات، واحتلت بعدها سنغافورة المرتبة الثانية بتكلفة قدرت ب 3 151 مليون دولار وعدد المشاريع 03، تليها إسبانيا وتركيا وألمانيا وفرنسا بتكلفة قدرت ب 2 565 و 2 313 و 380 و 350 و 330 على التوالي.

خامسا: أهم الشركات المستثمرة في الجزائر:

الجدول رقم (05/02): أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين 2013 وديسمبر 2017

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
China State Construction Engineering Corporation	الصين	3 300
Indorama	سنغافورة	3 151
Grupo Ortiz Construcción y Servicios Del Mediterraneo	إسبانيا	2 209
Tosyali Holding	تركيا	1 397

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كدولة نامية

900	تركيا	Taypa Tekstil
-----	-------	---------------

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018، ص: 61، تم الإطلاع عليه في 2022/02/05.

من خلال الجدول نلاحظ أن الشركة الصينية China State Construction Engineering Corporation تأتي في المرتبة الأولى بتكلفة تقدر ب 3 300 مليون دولار والمختصة في الإنشاء والتعمير، ثم تليها الشركة السنغافورية "Indorama" بتكلفة تقدر ب 3 151 مليون دولار، وفي المرتبة الثالثة الشركة الإسبانية "Grupo Ortiz Construcción y Servicios Del Mediterraneo" بتكلفة تقدر ب 2 209 مليون دولار، وفي المرتبة الرابعة والخامسة الشركتين التركيتين.

سادسا: الأقاليم المستثمرة في الجزائر من جانفي 2013 إلى ديسمبر 2017.

من خلال هذا العنصر سوف يتم معرفة مصدر التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع الجغرافي للأقاليم.

الجدول رقم (06/02): توزيع الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع

الجغرافي للأقاليم ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017

النسبة %	التكلفة (مليون دولار)	الأقاليم المستثمرة
7,48	9,6 964	آسيا والمحيط الهادي
4,28	1,4 056	أوروبا الغربية
3,16	9,2 327	الدول الأوروبية الناشئة
9,3	3,554	إفريقيا
2,2	1,317	الشرق الأوسط
4,0	4,59	أمريكا الشمالية
1,0	7,12	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018، ص: 61، تم الإطلاع عليه في 2022/02/05.

من خلال الجدول يتضح أن أكبر الأقاليم استثمارة في الجزائر هي دول آسيا والمحيط الهادي بنسبة 70,48% تليها دول أوروبا الغربية بنسبة 40,28%، بينما نجد دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي هي أقل الدول استثمار في الجزائر بنسبة بلغت 10,0%.

خلاصة الفصل:

تشارك الدول النامية في نفس الخصائص التنموية و الملامح الكبرى لاقتصادياتها من جوانب كثيرة سواء تعلق الأمر بهيكلها الاقتصادي أو الأنماط السياسية الحاكمة أو المنظومة الاجتماعية و الثقافية، وأوجه الاشتراك في الخصائص السابقة جعلها تشارك في سياساتها العامة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، فنجد أنها حاولت تكييف سياساتها الاقتصادية مع البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة و التي من أهمها نجد فتح المجال امام الاستثمار الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا.

وقد منحت الدول النامية العديد من الامتيازات و الحوافز من أجل جلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية إلا أن حصتها من حجم هذه الاستثمارات بقيت جد ضئيلة بسبب هشاشة نظامها الاقتصادي و السياسي مما جعل البيئة العامة للاستثمار بها غير جذابة و غير تنافسية، هذا بالإضافة الى سياسات الدول العظمى و سيطرتها على مشهد الاقتصاد العالمي.

و الجزائر كدولة نامية لها نفس الصورة السابقة الموجودة في بقية الدول النامية، فقد حاولت تحسين مناخ الاستثمار بما إلا أنه بقي غير كاف مما جعل حجم الاستثمارات الواردة إليها قليل و متذبذب من فترة إلى أخرى و هذا راجع لعدة أسباب أهمها الفساد السياسي على وجه الخصوص.

الفصل الثالث:

قياس و تحليل المحددات الاقتصادية
للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990 - 2019
(عرض النتائج و المناقشة)

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى تقديم النموذج القياسي الذي نشرح فيه المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك بالاعتماد على نظرية الموائمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر هذا من جهة ومن جهة أخرى نظرية المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تشكل مربع كالدور السحري، حيث تم تحديد المتغيرات التي يمكن أن تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر (المحددات المفترضة) والتي تتكون من 16 متغير رئيسي شمله النموذج القياسي. حيث سيتم استخدام التحليل الوصفي و طريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP) كمرحلة أولى ثم بعد ذلك تقدير نموذج الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطة (ARDL) و اختباره المختلفة من أجل الوصول إلى الغاية النهائية للدراسة و استخلاص النتائج.

وعليه سنحاول في هذا الفصل تطبيق الأساليب الإحصائية و القياسية من أجل معرفة المحددات الحقيقية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: العرض و التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.
- المبحث الثاني: الطريقة المستخدمة و أدوات الدراسة.
- المبحث الثالث: تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفق طريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP).
- المبحث الرابع: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطة (ARDL) و اختباره.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

المبحث الأول: العرض و التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

سنقوم أولاً بعرض وصفي لمتغيرات الدراسة المختارة وفق نظريتي المقاربة الموائمة المؤسسية و نظرية المتغيرات الاقتصادية الكلية (متغيرات المربع السحري لكالدور).

المطلب الأول: عرض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نظرية الموائمة المؤسسية:

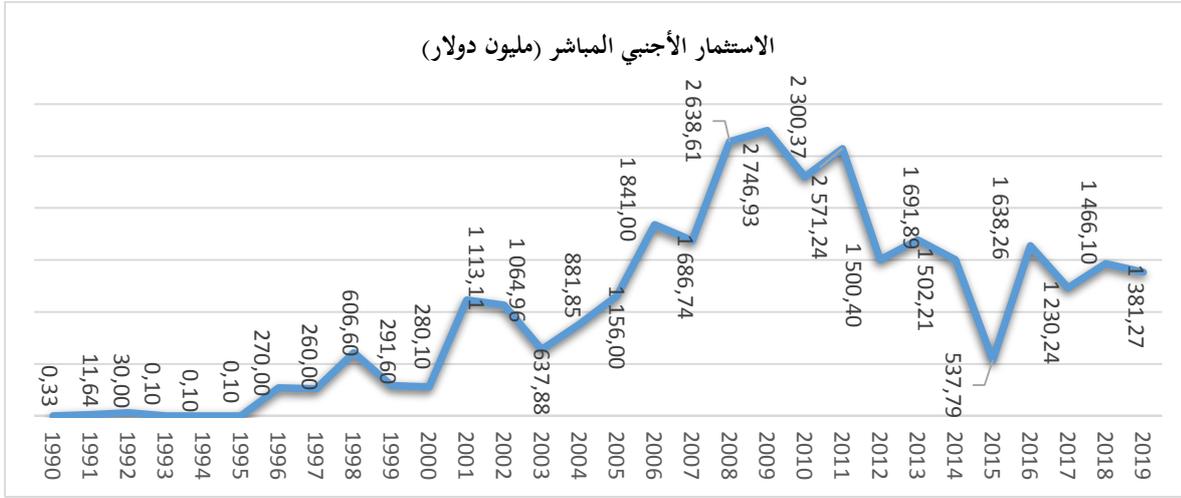
من أجل تفعيل وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يعتبر أحد أهم المصادر البديلة لدعم الموارد المحلية وزيادة من حجم تراكم رأس المال الحقيقي الذي يؤثر بشكل إيجابي على مختلف النشاطات الاقتصادية، عملت العديد من الدول على توفير مناخ يساعد على استقطاب هذا النوع من الاستثمارات. وفي ظل كل هذه المعطيات تعمل الجزائر حالياً على توفير وتحسين المناخ الملائم من أجل تطوير الاستثمارات المحلية والأجنبية في ظل مختلف التحديات والتطورات الاقتصادية الحاصلة خاصة في مجالات التكنولوجيا والعولمة، والتي أصبحت تشكل تحدياً حقيقياً لتطوير هكذا نوع من الاستثمارات، و لمعرفة واقع بعض المؤشرات المتعلقة بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب نظرية الموائمة المؤسسية تحصلنا على معطيات إحصائية و قمنا بتلخيصها وإعدادها في أشكال بيانية و تحليلها، والتي من خلالها تم الحصول على النتائج التالية:

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر:

نلاحظ في الجدول أدناه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 1990-2019 مرت بثلاث مراحل أساسية، مرحلة الضعف و التراجع و هي الفترة الممتدة من بداية التسعينات إلى غاية سنة 2000 حيث تميزت هذه الفترة بضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بسبب العشرية السوداء الناتجة عن الاضطرابات السياسية و الاجتماعية التي عرفتها الجزائر من 1989 إلى غاية 1999، كما صاحب هذه الاضطرابات قيام الحكومة بإصلاحات اقتصادية عميقة، بينما الفترة الثانية فهمي فترة الارتفاع المستمر لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهي الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2010 حيث عرفت الجزائر تحسن كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة تحسن الظروف السياسية في البلاد و أيضاً بدأت الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الوطني تأتي نتائجها، أما الفترة الثالثة و الأخيرة فهي مرحلة تراجع و انحصار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهي الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2019 و يعزى هذا التراجع إلى الأزمة الاقتصادية العالمية بداية من 2014.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

الشكل: (01/03): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 1990-2019.

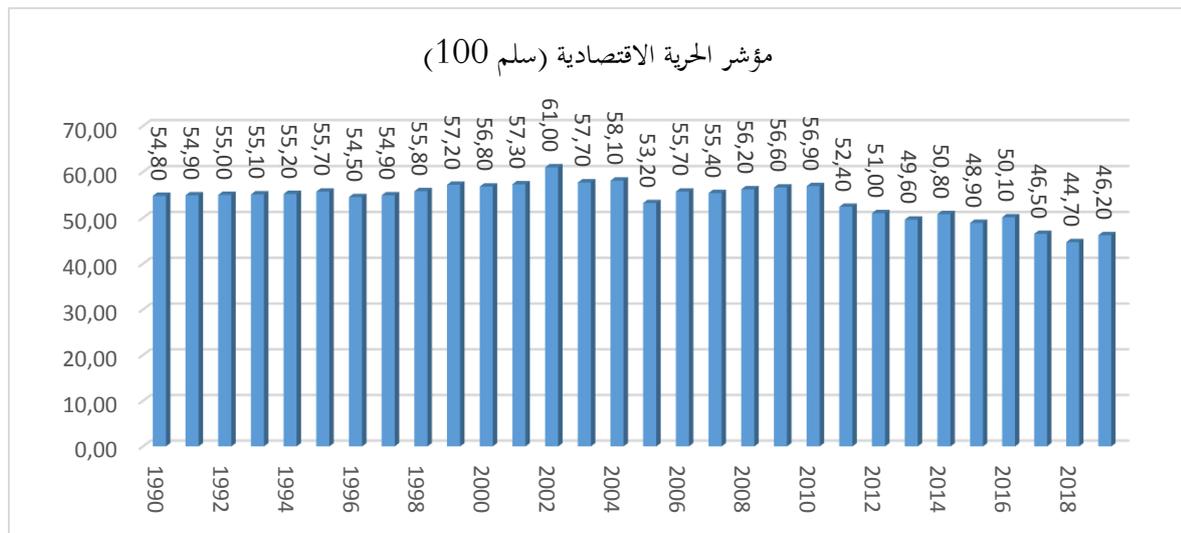


المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مصادر إحصائية مختلفة.

ثانيا: الحرية الاقتصادية:

يعبر هذا المؤشر عن 10 مؤشرات جزئية تقيس كلها درجة سهولة وحرية ممارسة النشاط و الفعل الاقتصادي، و كلما اقتربت الدولة من القيمة (100) كلما دل ذلك على وجود حرية اقتصادية و العكس صحيح، ونلاحظ في الجدول أدناه أن هناك ثبات نسبي للجزائر في الوسط في حدود القيمة (50) ولم تتمكن من الوصول إلى المستويات التنافسية العالمية (عموما أكثر من 75).

الشكل: (02/03): مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.



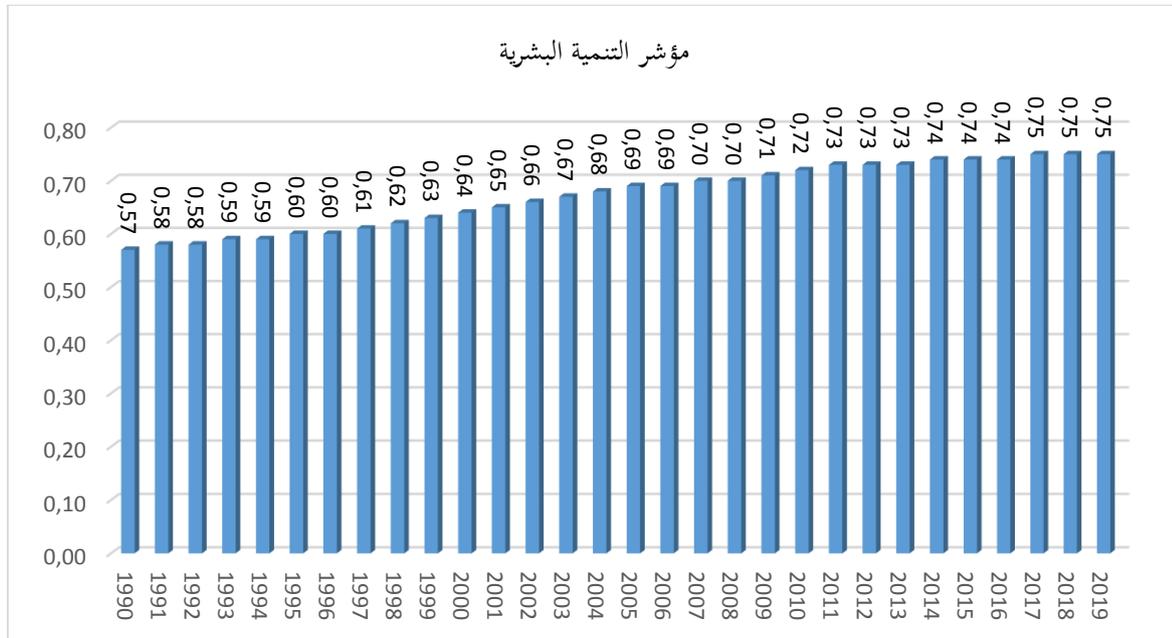
المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مصادر إحصائية مختلفة.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

ثالثا: التنمية البشرية:

يعكس هذا المؤشر مستويات حق المواطن في أي دولة في خدمات الصحة و التعليم على وجه الخصوص، و نلاحظ في الجدول أنه أن هناك تحسن مستمر لهذا المؤشر في الجزائر ببعد أن كان 0.57 سنة 1990 أخذ في تطور مستمر ليبلغ 0.75 سنة 2019 وهي مؤشر جيد فالجزائر تحتل مراتب متقدمة في هذا المؤشر عربيا و هذا بسبب سياسة الانفاق العام التي انتهجتها الجزائر و التي كانت موجهة أساسا إلى تحسين الإطار العام للصحة و التعليم.

الشكل: (03/03): مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مصادر إحصائية مختلفة.

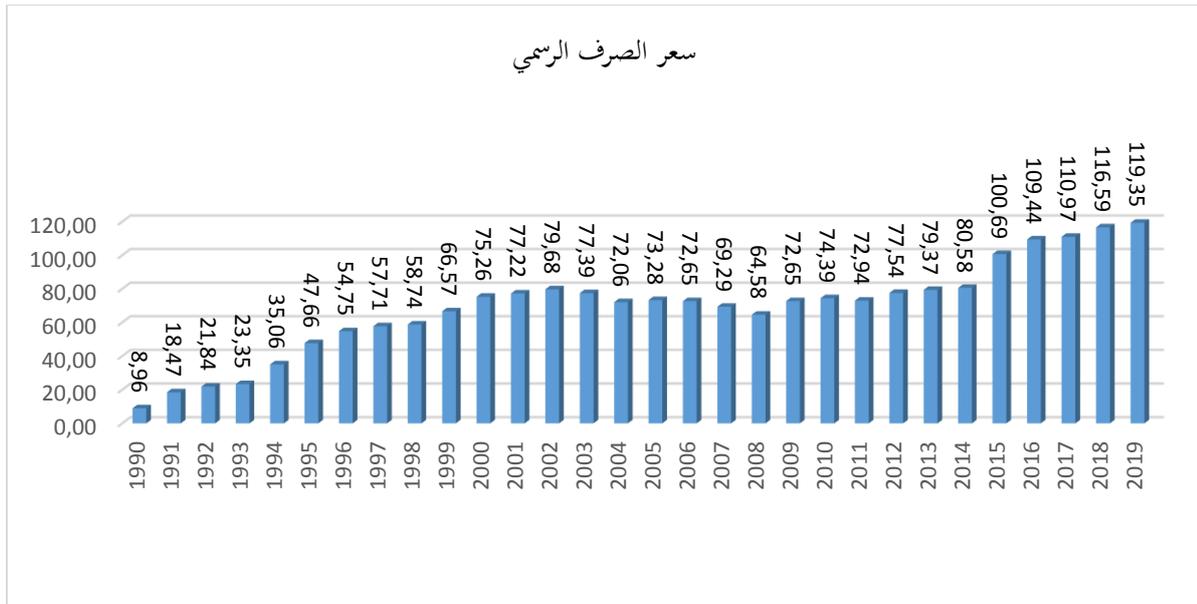
رابعا: سعر الصرف (مقابل الدولار):

نلاحظ في الجدول أدناه استمرار انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري مقارنة بالدولار الأمريكي و هذا راجع إلى سياسية سعر الصرف المنتهجة في الجزائر (سياسة التعويم المدار)، فقد لجأت السلطات النقدية في الجزائر إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري من أجل معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية وخاصة تلك المتعلقة بالميزانية العامة

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

للدولة، إضافة إلى وجود ضعف في الصادرات خارج قطاع المحروقات الناتجة عن ضعف جهاز الإنتاج المحلي في الجزائر.

الشكل: (04/03): مؤشر سعر الصرف الرسمي (مقابل الدولار) في الجزائر خلال الفترة 1990-2019



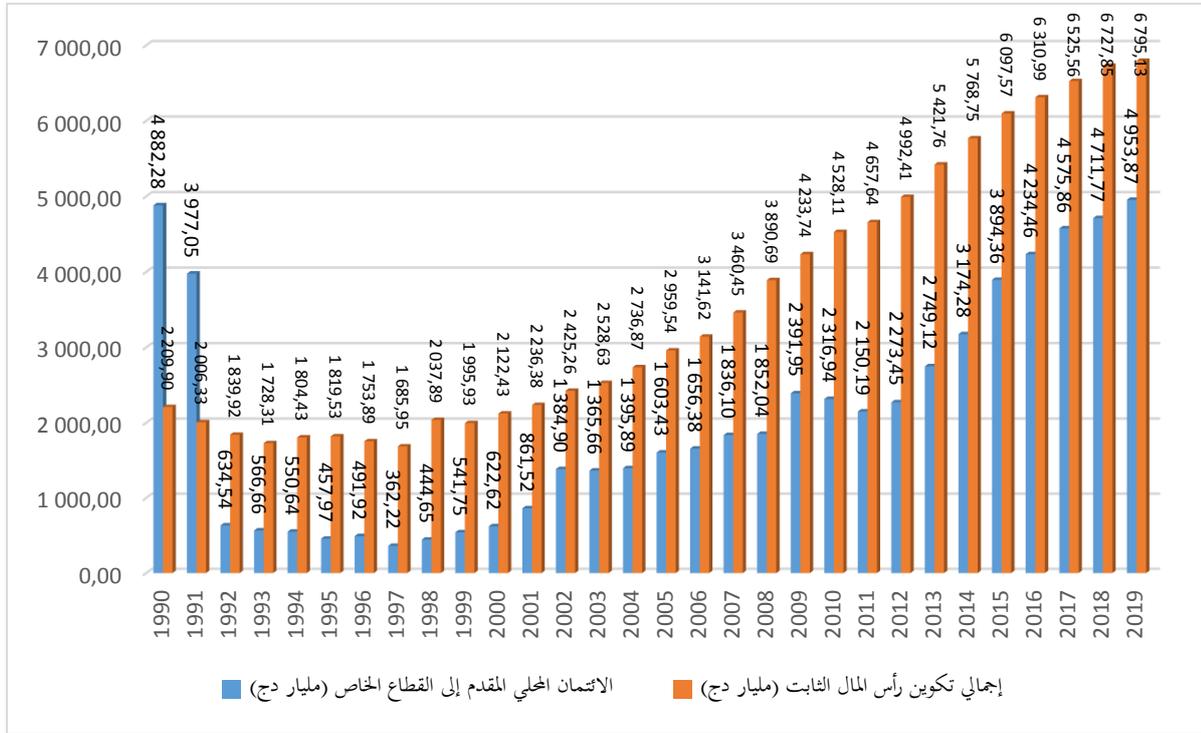
المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مصادر إحصائية مختلفة.

خامسا: إجمالي تكوين رأس المال الثابت / الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص:

نلاحظ في الجدول أدناه تطور مستمر لمؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، وهو ناتج عن التراكم المستمر للاستثمارات المادية نتيجة تزايد حاجة الاقتصاد الوطني إلى تطوير استثماراته المادية و تحسين قدراته الإنتاجية، بينما نلاحظ تذبذب في مؤشر الائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص وخاصة خلال فترة التسعينات حيث تراجع من قيمة 4882.28 مليار دينار سنة 1990 الى 362.22 مليار دينار سنة 1997 وهذا راجع إلى الظروف الأمنية السيئة لهذه الفترة و تراجع الحافز على الاستثمار المحلي و الأجنبي، وبعد هذه الفترة نلاحظ تزايد مستمر لهذا المؤشر ليبلغ 4953.87 مليار دينار سنة 2019.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

الشكل: (05/03): مؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت / الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.



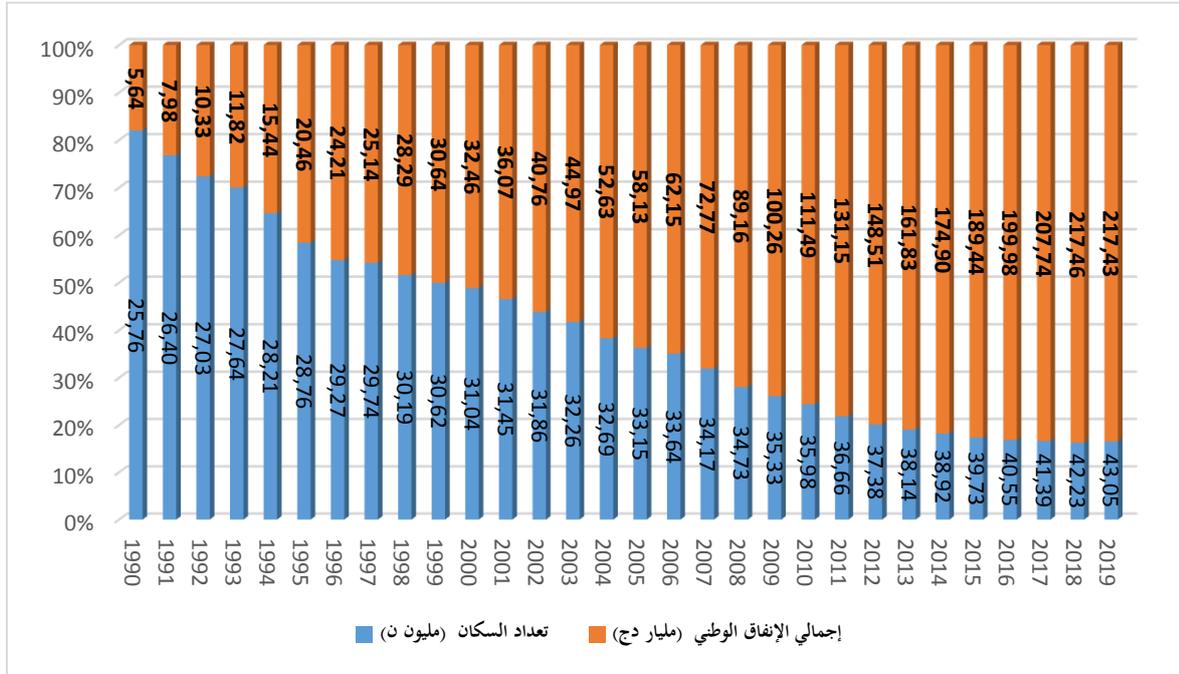
المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مصادر إحصائية مختلفة.

سادسا: إجمالي الإنفاق الوطني / عدد السكان

يبين الجدول أدناه التطور المستمر لكلا المؤشرين، فالنسبة لإجمالي الإنفاق الوطني نلاحظ ارتفاع من قيمة 5.64 مليار دينار سنة 1990 إلى 62.15 مليار دينار سنة 2006 ليبلغ سنة 2019 ما قيمته 217.43 مليار دينار، و يعزى هذا الارتفاع إلى تواصل دور الدولة في تحفيز النشاط الاقتصادي عن طريق سياسة التوسع في الإنفاق العام، و بالنسبة لعدد السكان نلاحظ أيضا التزايد المستمر لعدد السكان في الجزائر نتيجة تحسن الظروف المعيشية للسكان بشكل عام حيث انتقل عدد السكان من 25.26 مليون نسمة سنة 1990 إلى 33.64 مليون نسمة سنة 2006 ثم 43.05 مليون نسمة سنة 2019.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

الشكل: (06/03): مؤشر إجمالي الإنفاق العام / عدد السكان في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مصادر إحصائية مختلفة.

سابعاً: صافي الضرائب على المنتجات:

نلاحظ في الجدول الموالي تزايد مستمر لحجم الضرائب على المنتجات بسبب تزايد حجم النشاط الاقتصادي و عدد المؤسسات المنتجة سواء المحلية أو الأجنبية، حيث ارتفع من 421.4 مليار دينار سنة 1990 الى 7.202 مليار دينار سنة 2007 ليصل الى حدود 13.59 مليار دينار سنة 2015 ليتراجع في السنوات الموالية ليصل الى ما قيمته 11.992 مليار دينار سنة 2019 بسبب الأزمة الاقتصادية لسنة 2014 و تداعياتها المختلفة و خاصة تراجع أسعار النفط في السوق العالمية.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

الشكل: (07/03): مؤشر صافي الضرائب على المنتجات في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.



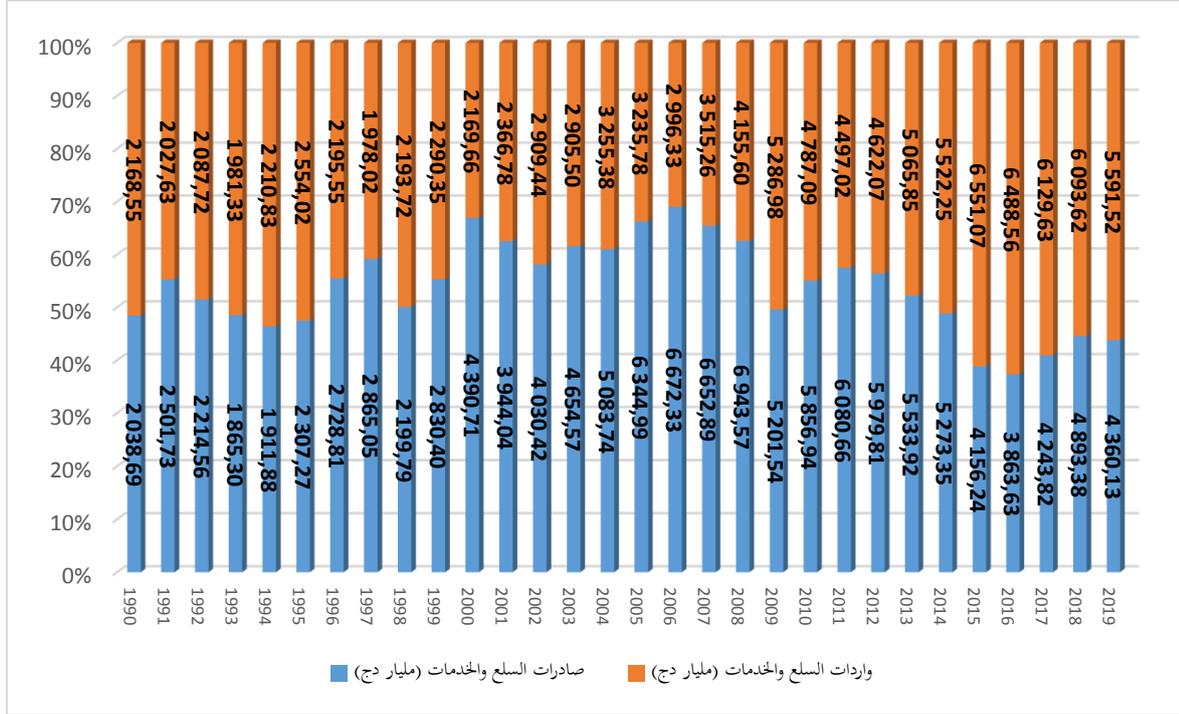
المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مصادر إحصائية مختلفة.

ثامنا: واردات و صادرات السلع و الخدمات:

نلاحظ في الجدول أنه تطور مستمر نسبيا لحجم الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات فقد ارتفعت كل من الصادرات و الواردات على السلع و الخدمات 2038.69 مليار دينار و 2168.55 مليار دينار سنة 1990 الى 6672.33 مليار دينار و 2996.33 مليار دينار سنة 2006 على التوالي و هذا بسبب زيادة التطلعات الاستهلاكية و الاستثمارية في الجزائر، و قد استقرت كل من الصادرات السلعية و الواردات السلعية في حدود 4360.12 مليار دينار و 5591.52 مليار دينار على التوالي سنة 2019.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

الشكل: (08/03): مؤشر واردات و صادرات السلع و الخدمات في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.



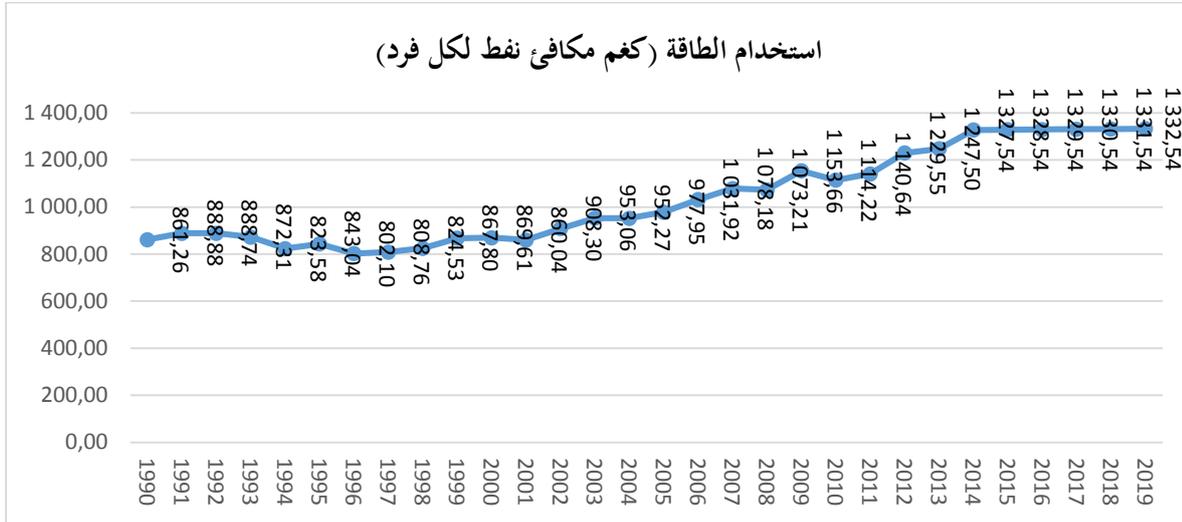
المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مصادر إحصائية مختلفة.

تاسعا: استخدام الطاقة:

نلاحظ في الجدول أدناه أن هناك تحسن مستمر في هذا المؤشر في الجزائر، فقد ارتفع متوسط استخدام الطاقة من 881.26 (كغم مكافئ نפט لكل فرد) سنة 1990 إلى 1153.66 (كغم مكافئ نפט لكل فرد) سنة 2010 ثم حافظ على نفس وتيرة الارتفاع ليصل سنة 2019 إلى 1332.54 (كغم مكافئ نפט لكل فرد) و هذا راجع بسبب تواصل مجهودات الدولة في توفير المتطلبات الأساسية لحياة الفرد و خاصة الربط بالكهرباء و الغاز.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

الشكل: (09/03): مؤشر استخدام الطاقة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مصادر إحصائية مختلفة.

المطلب الثاني: عرض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نظرية المتغيرات الاقتصادية الكلية (نظرية المربع السحري لكالدور):

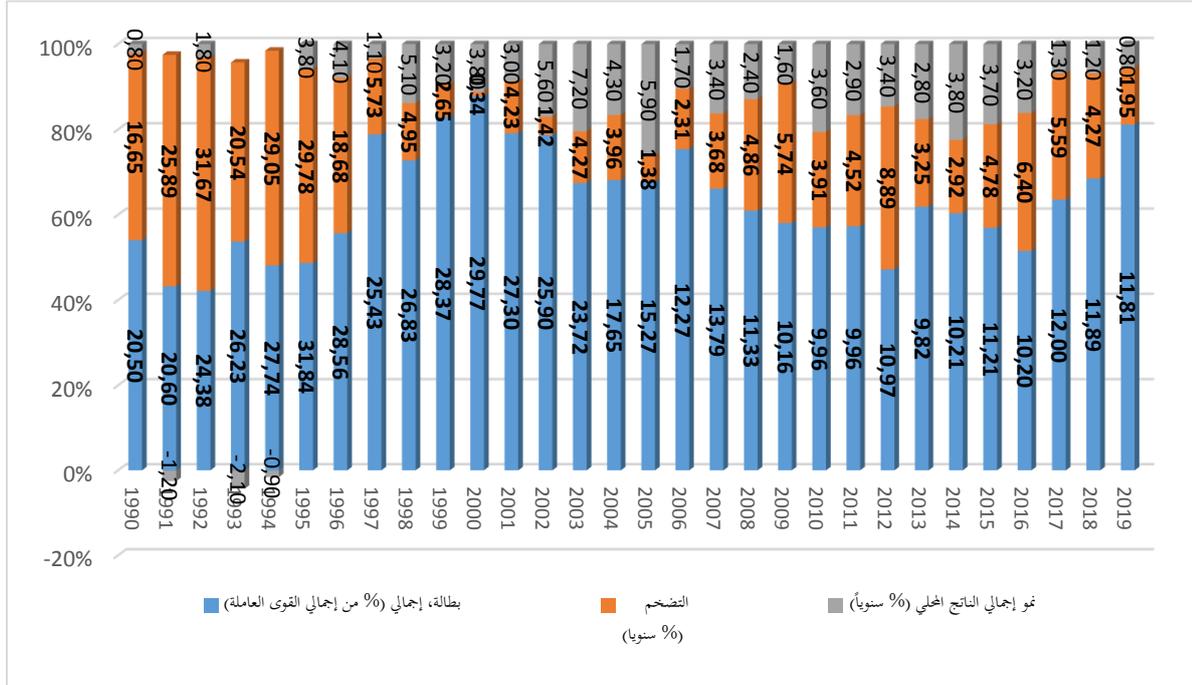
تعتبر المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية المشكلة المربع السحري لكالدور عاملا أساسيا لتطوير اقتصاد أي بلد، والذي بدوره سينعكس بالإيجاب على تطور حجم الاستثمارات الأجنبية وحتى المحلية بالبلاد. بحيث يشكل تحقيق النمو الاقتصادي المثالي وتحقيق التشغيل الكامل للموارد المادية والبشرية والتحكم في معدلات التضخم وتحقيق التوازن الخارجي هدفا مثاليا للسياسة الاقتصادية الناجمة لأي بلد. وانطلاقا من هذه المعطيات وتأثير المتغيرات الأربعة على النشاط الاقتصادي للبلاد من جهة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، قمنا بتلخيص مؤشرات المتغيرات الأربعة المشكلة لمربع كالدور السحري في البيانات التالية:

أولا: نمو إجمالي الناتج المحلي (النمو الاقتصادي)، التضخم، البطالة.

نلاحظ من الجدول الموالي تذبذب في تطور المؤشرات الثلاثة (النمو الاقتصادي و البطالة و التضخم) خلال الفترة 1990-2019 وهذا راجع خصوصية هيكل الاقتصاد الجزائري و ارتباطه بالإيرادات النفطية، فتحسن المؤشرات الثلاثة مرتبط بمدى تحسن أسعار النفط في السوق العالمية، و نلاحظ أن فترة التسعينات هي الفترة التي عرفت نتائج متدهورة بسبب الأزمة السياسية و الأمنية التي عرفت الجزائر خلال هذه الفترة.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

الشكل: (10/03): مؤشر نمو الناتج المحلي، التضخم، البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.



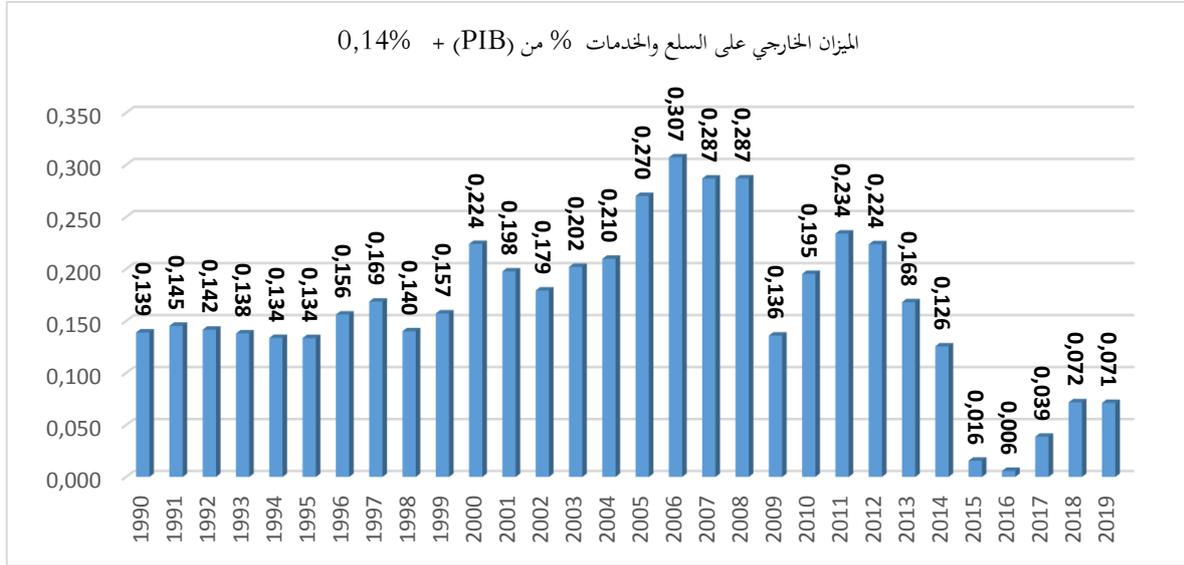
المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مصادر إحصائية مختلفة.

ثانيا: الميزان الخارجي على السلع و الخدمات.

نلاحظ في الجدول الموالي ثبات مستويات رصيد الميزان الخارجي على السلع و الخدمات خلال فترة التسعينات وهي في حدود 0.142%، بينما عرفت ارتفاعا خلال فترة 2000-2010 بسبب توسع حجم الواردات نظرا لارتفاع الإيرادات من العملة الأجنبية بسبب تحسن أسعار النفط في السوق العالمية، بينما نلاحظ أن هناك تراجع كبير بعد سنة 2014 بسبب اتجاه الدولة نحو المزيد من الضغط على الواردات مما أدى إلى تراجعها بشكل كبير و هو ما أثر على رصيد الميزان الخارجي على السلع و الخدمات.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
 خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

الشكل: (11/03): مؤشر الميزان الخارجي على السلع و الخدمات في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مصادر إحصائية مختلفة.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

المبحث الثاني: الطريقة المستخدمة و أدوات الدراسة.

بالاعتماد على الإطار النظري القياسي المنتهج في هذه الدراسة، تم تحديد نموذج قياسي يجمع من خلاله محددات المواثمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر مع المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تشكل مربع كالدور السحري، وذلك بالاعتماد على الأساليب الإحصائية في تحديدنا لطريقة الدراسة، فقد تم في هذا المبحث تحديد المنهجية والطريقة المستخدمة في الدراسة من خلال تحديد مصادر البيانات والفترة الزمنية التي شملتها الدراسة، وفي الأخير تم صياغة النموذج القياسي الخاص بالدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة.

من خلال النظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يستعمل فيه التقنيات الكمية والأساليب القياسية لضبط وتقدير العلاقة بين مؤشرات أو محددات المواثمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر مع المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تشكل مربع كالدور السحري، حيث تم استعمال طريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP) من أجل اختيار المتغيرات الأحسن تمثيلا لاختزال البيانات وهيكلتها لاستعمالها بعد ذلك في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطة (ARDL) والذي يتناسب مع طبيعة وإشكالية الدراسة، وذلك بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (STATA.15). بحيث سهل لنا هذا النموذج معالجة العلاقة السببية بين المتغيرات محل دراسة، كما سمح لنا بمناقشة وتحليل النتائج، ومقارنتها مع النتائج المتحصل عليها سابقا، من خلال دراسات سابقة في نفس المجال.

أولا- مصادر البيانات: لقد تم الحصول على بيانات الدراسة من خلال الاستعانة ببيانات البنك الدولي للمعلومات، وقاعدة بيانات الأونكتاد وبيانات معهد (Fraser Institue) من خلال تقاريرهم السنوية والدورية حول الجزائر، هذا بالإضافة لبيانات بنك الجزائر المركزي من خلال النشرات الإحصائية الدورية للبنك. كما تضمنت الدراسة استغلال إحصائيات حول تطور أعداد السكان بالجزائر خلال الفترة محل الدراسة، من خلال التقارير الإحصائية الدورية حول السكان من طرف الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

ثانيا- فترة الدراسة: إن المتغيرات المتعلقة بالدراسة قد غطت الفترة من 1990 إلى 2019، والتي تميزت بعدد المتغيرات والتحويلات الاقتصادية في البلاد، منها انفتاح الاقتصاد الجزائري نحو الخارج (اقتصاد السوق) والذي أدى إلى زيادة عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد.

المطلب الثاني: صياغة نموذج الدراسة.

تتكون الدراسة من ستة عشر (16) متغير، موزعة على مدى ثلاثين (30) سنة (1990-2019) بالجزائر. فلقد هدفت دراستنا لتمثيل واقع المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث مثلت متغيرات الموائمة المؤسسية (الحرية الاقتصادية؛ نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ تعداد السكان؛ التجارة الخارجية (الصادرات والواردات)؛ حصيللة الضرائب؛ سعر الصرف الرسمي؛ الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي؛ الكتلة النقدية؛ استخدام الطاقة؛ التنمية البشرية)، كما شكلت متغيرات المربع السحري لكالدور (التضخم: استقرار المستوى العام للأسعار؛ البطالة: مستوى التشغيل؛ النمو الاقتصادي؛ ميزان المدفوعات: الميزان التجاري (% من PIB)، هذه المتغيرات المذكورة سابقا لها تأثيرات مباشرة على المتغير التابع المتعلق بحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

أولا-متغيرات النموذج (الرموز والقياس):

يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول (01/03): المتغيرات، الرموز والقياس الخاص بالدراسة.

المتغيرات	الرمز	التعريف	الوحدة	ملاحظات
-تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر	IDE	الاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة.	دولار أمريكي	/
محددات الاستثمار الاجنبي المباشر حسب نظرية الموائمة المؤسسية				
-مؤشر الحرية الاقتصادية	ILE	مؤشر يعبر عن موائمة الحكومة.	سلم (من 1 إلى 100)	/
-نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	G/PIB	مؤشر يعبر عن موائمة الحكومة.	%	الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الداخلي الخام
-تعداد السكان	POP	مؤشر يعبر عن موائمة الأسواق.	عدد السكان	/
-التجارة الخارجية (الصادرات)	IMP/PIB	مؤشر يعبر عن موائمة سوق	الدينار الجزائري	/

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

		السلع والخدمات.		
/	الدينار الجزائري	مؤشر يعبر عن موائمة سوق السلع والخدمات.	EXP/PIB	-التجارة الخارجية (الواردات)
حصيلة الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الداخلي الخام	الدينار الجزائري	مؤشر يعبر عن موائمة سوق السلع والخدمات.	IMPO/PIB	-حصيلة الضرائب
/	الدينار مقابل الدولار	مؤشر يعبر عن موائمة سوق رأس المال.	TCH	-سعر الصرف الرسمي
/	الدينار الجزائري	مؤشر يعبر عن موائمة سوق رأس المال.	ASL	-الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي
/	الدينار الجزائري	مؤشر يعبر عن موائمة سوق رأس المال.	M2	-الكتلة النقدية
/	كغم مكافئ نفط لكل فرد	مؤشر يعبر عن موائمة الارتباطات السوقية.	ENER	-استخدام الطاقة
/	%	مؤشر يعبر عن موائمة التعليم	IDU	مؤشر التنمية البشرية
المحددات الاقتصادية الكلية حسب نظرية المربع السحري لكالدور				
/	%	متغير كالدور السحري	INF	-التضخم (استقرار المستوى العام للأسعار)
/	%	متغير كالدور السحري	CHO/EMPL	-البطالة (مستوى التشغيل)
/	%	متغير كالدور السحري	TCR	-النمو الاقتصادي
/	%	متغير كالدور السحري	BP	-ميزان المدفوعات (الميزان التجاري % من PIB)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصادر البيانات.

ثانيا-التحليل باستعمال طريقة المركبات الأساسية:

قبل القيام بتقدير النموذج القياسي الذي يجب على إشكالية الدراسة، تم القيام باختيار المتغيرات الأحسن تمثيلا وتناسقا لنموذج الدراسة من خلال الاستعانة بطريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP) والتي من خلالها تم تقليص عدد المتغيرات المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التحلي عن المتغيرات التي لها نفس الخصائص أو المميزات التي ترتبط بالمتغيرات المختارة للنموذج.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

ثالثا- النموذج القياسي للدراسة:

من أجل استكشاف نوع العلاقة بين متغيرات الدراسة التي تم تقليصها أثناء تحليل المركبات الأساسية (ACP)، تمت الاستعانة بنظرية نماذج النمو الكلاسيكية والنماذج الكلاسيكية المطورة، حيث أن هذه المدارس ارتكزت في نظرياتها المتعلقة بالنمو الاقتصادي ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

المبحث الثالث: تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفق طريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP):

بعد القيام بالدراسة الوصفية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، سيتم من خلال هذا المطلب دراسة إحصائية لتلك المحددات وذلك بتطبيق طريق التحليل بالمركبات الأساسية (ACP)، فمن خلال تطبيق هذه الطريقة، أردنا دراسة الصلة والعلاقة بين جميع المتغيرات المفصلة المتعلقة بالمحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: تحليل ومناقشة النتائج.

تستند دراستنا إلى تحليل مختلف المتغيرات المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر الممثلة على النحو التالي: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر (IDE)، مؤشر الحرية الاقتصادية (ILE)، نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (G/PIB)، تعداد السكان (POP)، التجارة الخارجية (الصادرات) (IMP/PIB)، التجارة الخارجية (الواردات) (EXP/PIB)، حصيللة الضرائب (IMPO/PIB)، سعر الصرف الرسمي (TCH)، الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي (ASL)، الكتلة النقدية (M2)، استخدام الطاقة (ENER)، التضخم (استقرار المستوى العام للأسعار) (INF)، البطالة (مستوى التشغيل) (CHO)، النمو الاقتصادي (TCR)، ميزان المدفوعات (BP)، (الميزان التجاري % من PIB). ويمكن تلخيص أهم خطوات التحليل في العناصر الأساسية التالية:

- عرض المتغيرات أو المعطيات الخاصة بالمؤشرات المتعلقة بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تشمل على 16 متغير على مدى ثلاثين سنة (1990-2019)؛
- حساب و تحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية لمجتمع الدراسة؛
- اختبار فرضيات الدراسة من خلال تحليل نتائج Bartlett والتي تحدد مدى استقلالية العلاقة بين متغيرات الدراسة؛
- إبراز مصفوفة الارتباط ما بين المتغيرات لتحليل العلاقات ذات الارتباط القوي، إيجابي أو سلبي، أو الضعيف؛
- تحليل النواقل و القيم الذاتية ونسبة الجمود، ثم التعليق على ارتباط المتغيرات بالمركبات الأساسية؛

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

- التحليل البياني لمنحنى تطابق المفردات مع المتغيرات وتحديد المجاميع المتجانسة فيما بينهم أو التي لها نفس الخصائص وذلك من ناحية تجانس المعطيات الإحصائية الخاصة بكل متغيرة.

من خلال تطبيق طريقة المركبات الأساسية (ACP) على بيانات الدراسة النتائج كانت كمايلي التالية:

1. عرض المتغيرات و تحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية:

الجدول (02/03) بعض الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	القيمة الاعلى	القيمة الادنى	المتغيرات
858,882	1044,571	2746,931	0,001	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
3,860	53,940	61,000	44,700	مؤشر الحرية الاقتصادية
0,061	0,671	0,750	0,570	مؤشر التنمية البشرية
27,819	68,967	119,354	8,958	سعر الصرف الرسمي
1532,216	2097,150	4953,871	362,222	الانتماء المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (مليار دج)
1781,056	3548,116	6795,130	1685,949	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (مليار دج)
193,837	1035,044	1332,536	802,100	استخدام الطاقة (كغم مكافئ نفط لكل فرد)
72,430	84,309	217,459	5,641	إجمالي الإنفاق الوطني (مليار دج)
4,944	33,599	43,053	25,759	تعداد السكان (مليون ن)
9,415	8,809	31,670	0,339	التضخم (% سنويا)
7,793	18,522	31,840	9,820	البطالة (% سنويا)
3709,029	13077,892	19128,092	8485,672	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية مليار دج)
3,270	7,707	13,590	3,944	صافي الضرائب على المنتجات (مليار دج)
11,964	2,319	22,862	-24,837	الميزان الخارجي على السلع والخدمات (مليار دج)
1606,933	4254,139	6943,572	1865,296	صادرات السلع والخدمات (مليار دج)
1572,151	3661,105	6551,072	1978,021	واردات السلع والخدمات (مليار دج)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج XLSTAT.2020.

بعد تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية لمعطيات الدراسة ، بالاعتماد على برنامج (XLSTAT.2020) ، وجدنا بأن كل من متغير مؤشر التنمية البشرية ومؤشر الحرية الاقتصادية هم المسؤولون عن تركز المجتمع لأنهما تتميزان بأقل انحراف معياري. بينما كل من متغير إجمالي الإنفاق الوطني ومعدل

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

التضخم ومتغير الميزان الخارجي على السلع والخدمات هم المسؤولون عن تشتت المجتمع نظرا لأنهم يمتازون بالانحرافات الأكبر. أما بالنسبة للمتوسطات فنجد بأن متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والذي يقدر بـ 1045 مليون دولار لا تتعدى 5% من متوسط الكتلة النقدية في الجزائر والمقدرة بـ 3548 مليار دج، كما أن متوسط مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الداخلي أكبر من متوسط الواردات والتي يرجع سببها لاعتماد الجزائر الكلي على الصادرات من المحروقات.

من خلال جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية نلاحظ بأن الانحرافات المعيارية غير متجانسة، لذلك يمكننا تطبيق طريقة المركبات الأساسية "ACP normée".

2. اختبار الاستقلالية بين متغيرات الدراسة "Test de sphéricité de Bartlett":

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : \text{لا توجد ارتباطات معنوية إحصائية بين متغيرات الدراسة} \\ H_1 : \text{يوجد على الأقل ارتباط معنوي إحصائي بين متغيرات الدراسة} \end{array} \right.$$

الجدول رقم (03/03) : اختبار كاي تربيع "Test de Khi²"

Khi ² (Valeur observée)	-Inf
Khi ² (Valeur critique)	146,567
DDL	120
p-value	< 0,0001
Alpha	0,05

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج XLSTAT.2020.

عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، يمكننا رفض الفرضية الصفرية للاستقلالية بين متغيرات الدراسة أو بين الصفوف والأعمدة. بمعنى آخر توجد علاقة معنوية إحصائية بين المتغيرات محل دراسة ($P - Value < \alpha$) بمعنى قبول الفرضية H_1 والتي تفيد بوجود على الأقل علاقة إرتباط بين المتغيرات).

من خلال الجدول (03/03) نلاحظ أن قيمة Khi^2 المحسوبة أكبر من القيم الحرجة Khi^2 الجدولية ومنه رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي وجود ارتباط معنوي بين مختلف متغيرات الدراسة عند درجة الحرية 120 ومستوى معنوية $\alpha = 5\%$.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

3. دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

للحصول على عرض أوضح وأكثر اكتمالاً للبيانات والارتباطات المتبادلة بين المتغيرات، تم حساب مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات، والملخصة في الجدول أدناه:
تجعل مصفوفة الارتباط من الممكن تقييم الروابط الخطية بين المتغيرات، حيث يمكننا اكتشاف قوة الارتباطات الموجودة بين مختلف المتغيرات المدروسة.

الجدول (04/03): مصفوفة الارتباط الخاصة بمتغيرات الدراسة

المتغيرات	IDE	ILE	IDU	TCH	ASL	M2	ENER	G	POP	INF	CHOM /EMP	TCR	IMPO	BP	EXP	IMP
IDE	1															
ILE	-0,179	1														
IDU	0,778	0,585	1													
TCH	0,535	0,550	0,876	1												
ASL	0,295	0,714	0,551	0,427	1											
M2	0,606	0,813	0,911	0,792	0,774	1										
ENER	0,625	0,775	0,917	0,754	0,750	0,987	1									
G	0,575	0,827	0,912	0,830	0,724	0,993	0,975	1								
POP	0,657	0,733	0,965	0,912	0,628	0,964	0,976	0,976	1							
INF	0,591	0,116	0,694	0,724	-0,198	0,458	0,946	0,976	0,472	1						
CHOM /EMP	-0,794	0,566	-0,849	-0,538	-0,685	0,444	0,444	0,472	0,788	0,462	1					
TCR	0,698	0,724	0,975	0,856	0,688	0,976	0,973	0,972	0,788	0,462	0,870	1				
IMPO	0,588	-0,754	0,925	0,806	0,693	0,976	0,978	0,978	0,821	-0,821	0,970	0,970	1			
BP	0,256	0,579	-0,158	-0,340	-0,524	-0,457	-0,402	-0,479	-0,139	-0,484	0,058	-0,315	-0,439	1		
EXP	0,839	-0,137	0,764	0,535	0,202	0,505	0,552	0,481	-0,675	0,484	-0,735	0,654	0,528	0,484	1	
IMP	0,637	-0,727	0,911	0,784	0,719	0,974	0,972	0,966	-0,444	-0,444	-0,840	0,961	0,976	0,484	0,509	1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج XLSTAT.2020

من خلال مصفوفة الارتباط توصلنا إلى النتائج التالية:

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

- متغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر (IDE) له ارتباط قوي وموجب مع كل من المتغير مؤشر التنمية البشرية (IDU) والذي يرجع سببه لتوفر الكفاءات، ومع متغير النمو السكاني (POP) للبلاد والذي يمكن إرجاعه إلى زيادة الطلب على المنتجات وزيادة حجم الاستهلاك، نفس العلاقة نجدها مع كل من متغير النمو الاقتصادي (TCR)، ومتغير الكتلة النقدية (M2)، ومتغير استخدام الطاقة (ENERG)، ومتغير الصادرات (EXP) والواردات (IMP).

- متغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر (IDE) له ارتباط قوي وسالب مع البطالة (CHOM/EMP) والذي يمكن تفسيره بقدرة تلك الاستثمارات على خفض معدلات البطالة في البلاد.

- متغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر (IDE) له ارتباط متوسط وموجب مع كل من متغير سعر الصرف (TCH) ومتغير الإنفاق العمومي (G) ومتغير التضخم (INF)، ومتغير الضرائب (IMPOT).

- متغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر (IDE) له ارتباط ضعيف جدا مع كل من متغير الحرية الاقتصادية (ILE) والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص (ASL) وكذلك متغير ميزان المدفوعات (BP).

4. تحليل النواقل والقيم الذاتية:

تعتبر القيم الذاتية على مدى تمثيلية الأفراد أو المتغيرات على المحور البياني المتعلق بتلك القيم القيمة، بحيث من خلالها يمكننا تفسير أو شرح أفضل للظاهرة المدروسة خلال فترات الدراسة، بحيث تشكل تلك القيم مجموعة المعلومات التي يحتويها كل محور من المحاور المشكلة لمعطيات الدراسة والذي يعبر من خلالها عن مساهمة كل محور في الجمود الكلي أو نسبة التباين المفسر للظاهرة المدروسة، كما أن معطيات القيم الذاتية تسمح لنا بتقليص المعلومات أو المحاور الممثلة في الفضاء إلى شكل يمكن دراسته وتحليله.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

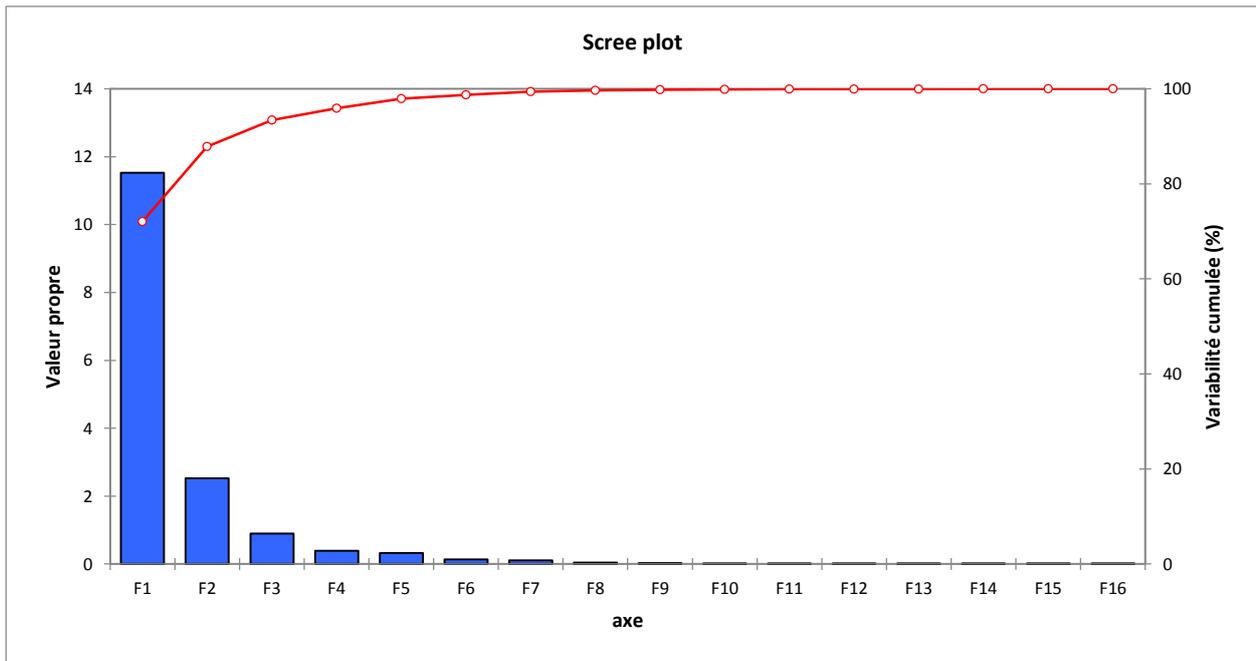
الجدول (05/03): القيم الذاتية و نسب الجمود

F16	F15	F14	F13	F12	F11	F10	F9	F8	F7	F6	F5	F4	F3	F2	F1	المحاور
0,001	0,001	0,001	0,002	0,005	0,007	0,012	0,020	0,040	0,109	0,132	0,326	0,390	0,898	2,526	11,529	القيم الذاتية
0,003	0,005	0,009	0,013	0,030	0,046	0,077	0,125	0,253	0,681	0,826	2,040	2,435	5,613	15,789	72,054	التغيرات(%)
100,000	99,997	99,991	99,982	99,969	99,939	99,893	99,816	99,690	99,437	98,757	97,931	95,891	93,456	87,842	72,054	(التراكم%)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج XLSTAT.2020.

المحور العملي (F1): يمثل نسبة 72.054% من قيمة المعلومات الخاصة بالظاهرة المدروسة.
المحور العملي (F2): يمثل نسبة 15.789% من قيمة المعلومات الخاصة بالظاهرة المدروسة.

الشكل (12/03): التمثيل البياني للقيم الذاتية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج XLSTAT.2020.

من خلال الشكل أعلاه، وجدنا بأن كمية المعلومات التي يقدمها كلا من المحورين F1 و F2 فإن نسبة التمثيل في المستوي أو على المعلم العملي الأول ذو المحورين تصل إلى 87.84%، من الجمود الكلي، وهي نسبة جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقاط على هذا المعلم، بحيث تم إختزال التمثيل الفضائي من 16 معلمة أو محور إلى 2 معلم أو محورين.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

5. تحليل إرتباط المتغيرات بالمركبات الأساسية (F1 و F2):

قمنا في هذا العنصر بتوضيح وتحليل الارتباطات الموجودة بين المتغيرات الأساسية المتمثلة في محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والمركبات الأساسية المتمثلة في المحور الأول والثاني كما يلي:

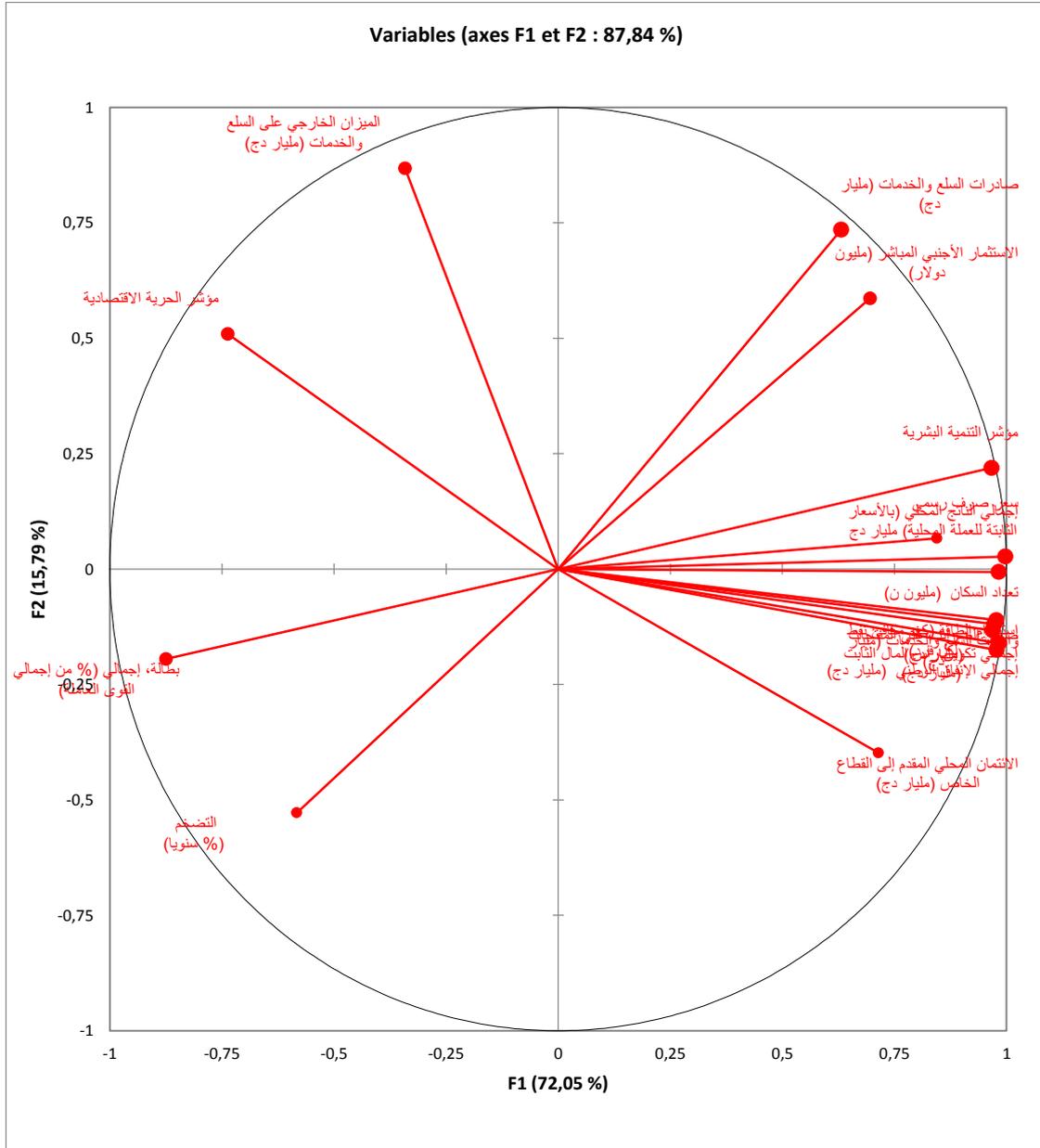
الجدول (06/03): الارتباط بين المتغيرات والمركبات الأساسية

F5	F4	F3	F2	F1	المتغير
0,259	-0,062	-0,194	0,587	0,696	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
0,381	0,101	0,099	0,509	-0,737	مؤشر الحرية الاقتصادية
0,009	-0,059	0,086	0,219	0,967	مؤشر التنمية البشرية
-0,028	-0,038	0,496	0,066	0,845	سعر الصرف الرسمي
-0,022	0,459	-0,313	-0,398	0,714	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (مليار دج)
-0,001	-0,020	-0,052	-0,160	0,983	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (مليار دج)
0,013	-0,048	-0,112	-0,111	0,978	استخدام الطاقة (كغم مكافئ نفط لكل فرد)
-0,029	-0,075	0,033	-0,175	0,978	إجمالي الإنفاق الوطني (مليار دج)
-0,029	-0,080	0,146	-0,006	0,983	تعداد السكان (مليون نسمة)
0,059	-0,353	-0,476	-0,528	-0,583	التضخم (% سنويا)
-0,041	-0,074	0,399	-0,195	-0,874	بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)
-0,017	-0,027	0,013	0,027	0,998	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية مليار دج)
0,033	-0,083	0,012	-0,119	0,973	صافي الضرائب على المنتجات (مليار دج)
-0,248	-0,047	-0,239	0,868	-0,342	الميزان الخارجي على السلع والخدمات (مليار دج)
-0,129	-0,023	-0,131	0,735	0,631	صادرات السلع والخدمات (مليار دج)
0,162	-0,069	-0,038	-0,133	0,969	واردات السلع والخدمات (مليار دج)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج XLSTAT.2020.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

الشكل (13/03): التمثيل البياني للمتغيرات الأساسية على دائرة الارتباط



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج XLSTAT.2020

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه، وجدنا بأنه تقريبا كل المتغيرات لها تمثيل بياني جيد وواضح على المحطط البياني الأول (Axe1 Axe2)، وذلك بالنظر إلى قرب تلك المتغيرات عن حدود دائرة التي تشكل قوة الارتباط.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

كل من المتغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشر التنمية البشرية، سعر الصرف الرسمي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، استخدام الطاقة، إجمالي الإنفاق الوطني، معدل نمو إجمالي الناتج المحلي، الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، تعداد السكان، صافي الضرائب على المنتجات، ومتغير واردات السلع والخدمات لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول. بينما مؤشر الحرية الاقتصادية ومعدل بطالة لهما ارتباط قوي وسالب مع المحور الأول، كما أن كل من متغير الميزان الخارجي على السلع والخدمات، صادرات السلع والخدمات، ومعدل التضخم لهم ارتباط قوي وموجب مع المحور الثاني عدا معدل التضخم كان ارتباطه قوي وسالب.

الجدول (07/03): مساهمة المتغيرات في تكوين المركبات الأساسية

F5	F4	F3	F2	F1	المتغير
0,067	0,004	0,038	0,344	0,484	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
0,145	0,010	0,010	0,260	0,543	مؤشر الحرية الاقتصادية
0,000	0,003	0,007	0,048	0,934	مؤشر التنمية البشرية
0,001	0,001	0,246	0,004	0,714	سعر صرف رسمي
0,000	0,211	0,098	0,158	0,510	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (مليار دج)
0,000	0,000	0,003	0,026	0,966	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (مليار دج)
0,000	0,002	0,012	0,012	0,956	استخدام الطاقة (كغم مكافئ نفط لكل فرد)
0,001	0,006	0,001	0,031	0,956	إجمالي الإنفاق الوطني (مليار دج)
0,001	0,006	0,021	0,000	0,966	تعداد السكان (مليون ن)
0,003	0,124	0,226	0,279	0,339	التضخم (% سنويا)
0,002	0,005	0,160	0,038	0,764	بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)
0,000	0,001	0,000	0,001	0,995	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) مليار دج
0,001	0,007	0,000	0,014	0,946	صافي الضرائب على المنتجات (مليار دج)
0,061	0,002	0,057	0,754	0,117	الميزان الخارجي على السلع والخدمات (مليار دج)
0,017	0,001	0,017	0,540	0,398	صادرات السلع والخدمات (مليار دج)
0,026	0,005	0,001	0,018	0,938	واردات السلع والخدمات (مليار دج)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج XLSTAT.2020

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

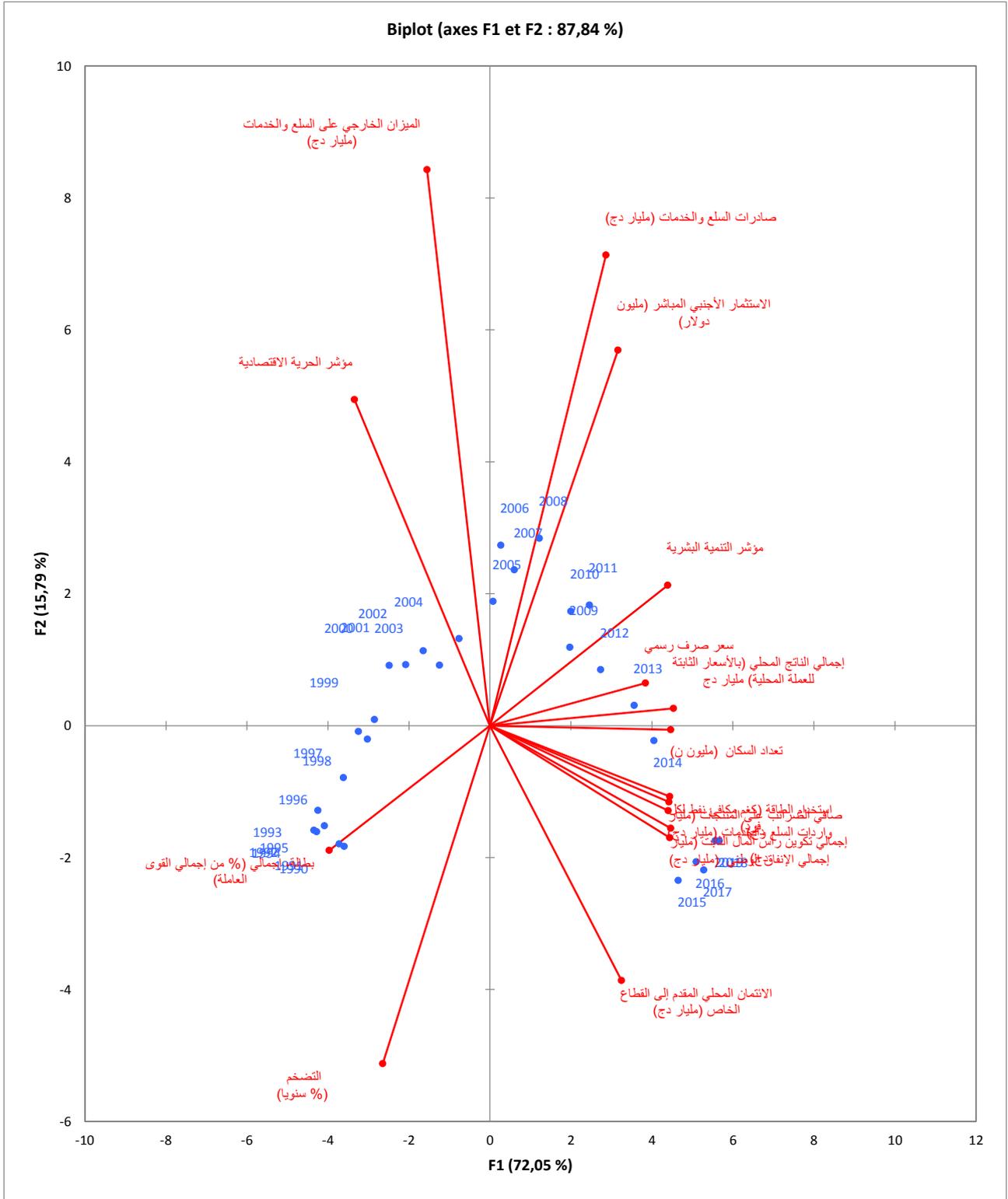
من خلال الجدول أعلاه، نجد أنه تقريبا كل المتغيرات محل الدراسة يشكلون النواة الأساسية للمحور الأول (l'axe 1) وذلك من خلال وجود ارتباط قوي وموجب ومتوسط في متغيرين فقط. في المقابل كل من المتغيرين الميزان الخارجي على السلع والخدمات والصادرات السلع والخدمات هم النواة الأساسية في تشكيل المحو الثاني (l'axe 2)، وذلك بارتباط قوي وموجب، بحيث أن القيم الكبيرة لـ **Cosinus carrés des variables** أثبتت ذلك.

المطلب الثاني: التعليق على النتائج.

من خلال ملاحظة الشكل أدناه والذي يعبر عن نتائج تطابق المفردات مع المتغيرات محل الدراسة وجدنا أربع مجموعات أساسية من المتغيرات التي لديها نفس الخصائص والمميزات من ناحية تكوين المعطيات وتوجهها والتي تتوزع على طول المحور الأول من اليسار إلى اليمين وفق التدرج لقيم المتغيرات ككل من الضعيفة إلى المتوسطة إلى القوية، إذ يمكن توضيح تلك المجموعات فيما يلي:

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
 خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

الشكل (14/03): التمثيل البياني للأفراد و المتغيرات (l'axe 1 , l'axe 2)



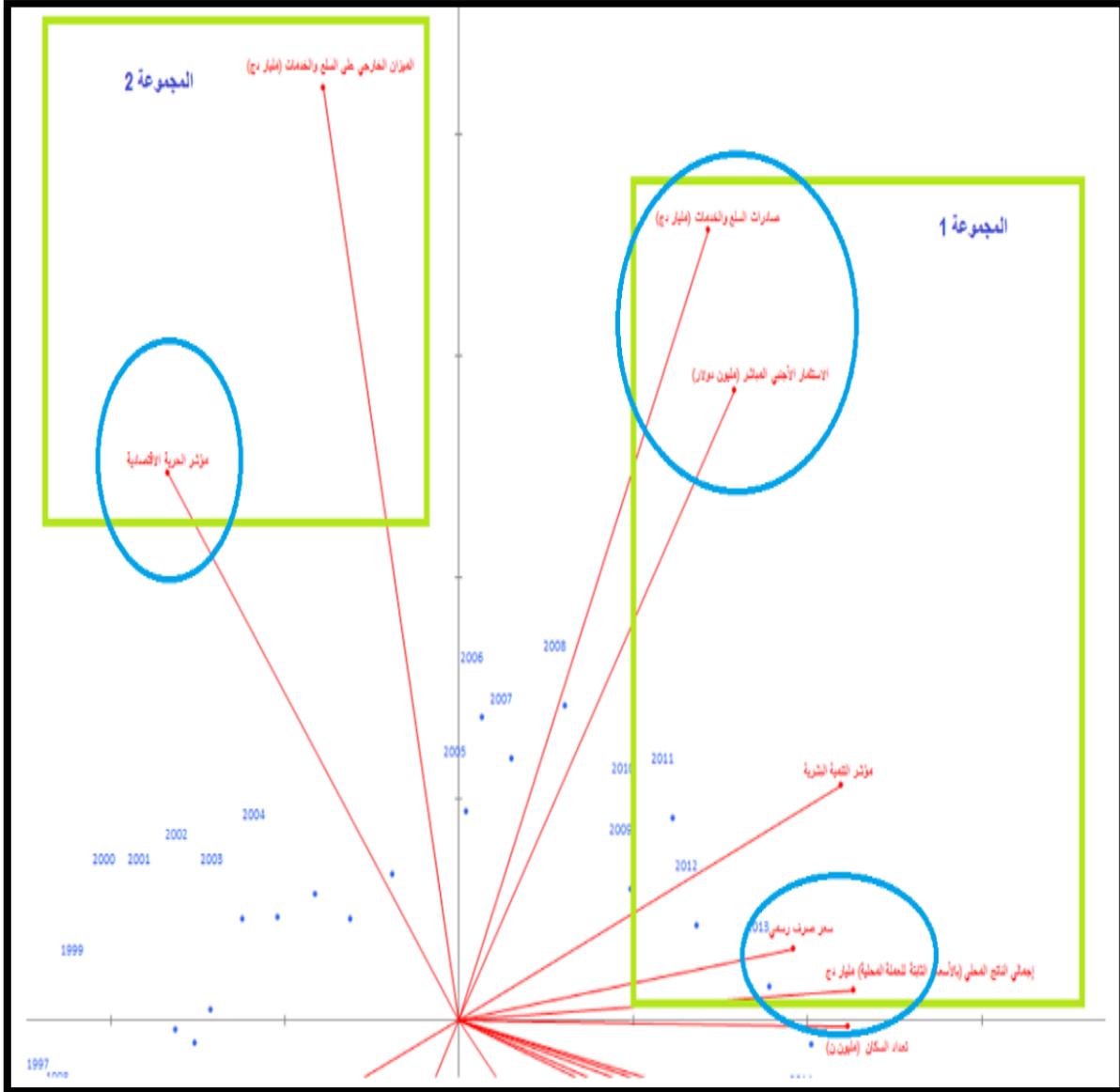
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج XLSTAT.2020.

1. بالنسبة للمجموعة الأولى والثانية:

من خلال النتائج المبينة في الشكل أدناه والخاصة بمكونات المجموعة المتجانسة الأولى والتي تتكون من متغيرين هما الاستثمارات الأجنبية المباشرة وصادرات السلع والخدمات، حيث ترتبط فيها العملية التصديرية بشكل إيجابي مع زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بالنسبة للمحور الثاني *Axe2*، وذلك من خلال الميزة النسبية التي تحتويها البلاد في عديد المنتجات وفي مختلف القطاعات، خاصة في قطاع المحروقات (الغاز والنفط). بينما المجموعة الفرعية الثانية التي تشكل كل من إجمالي الناتج المحلي وسعر الصرف ومؤشر التنمية البشرية، والذين يتجانسون من خلال موقعهم في التمثيل البياني على المحور الأول *Axe1*. عدم وجود توافق كلي بين إجمالي الناتج المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر يمكن إرجاعه إلى ضعف مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد في النشاط الاقتصادي الجزائري.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
 خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

الشكل (15/03): تمثيل بياني توضيحي للمجموعات المتجانسة 1 و 2



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج XLSTAT.2020.

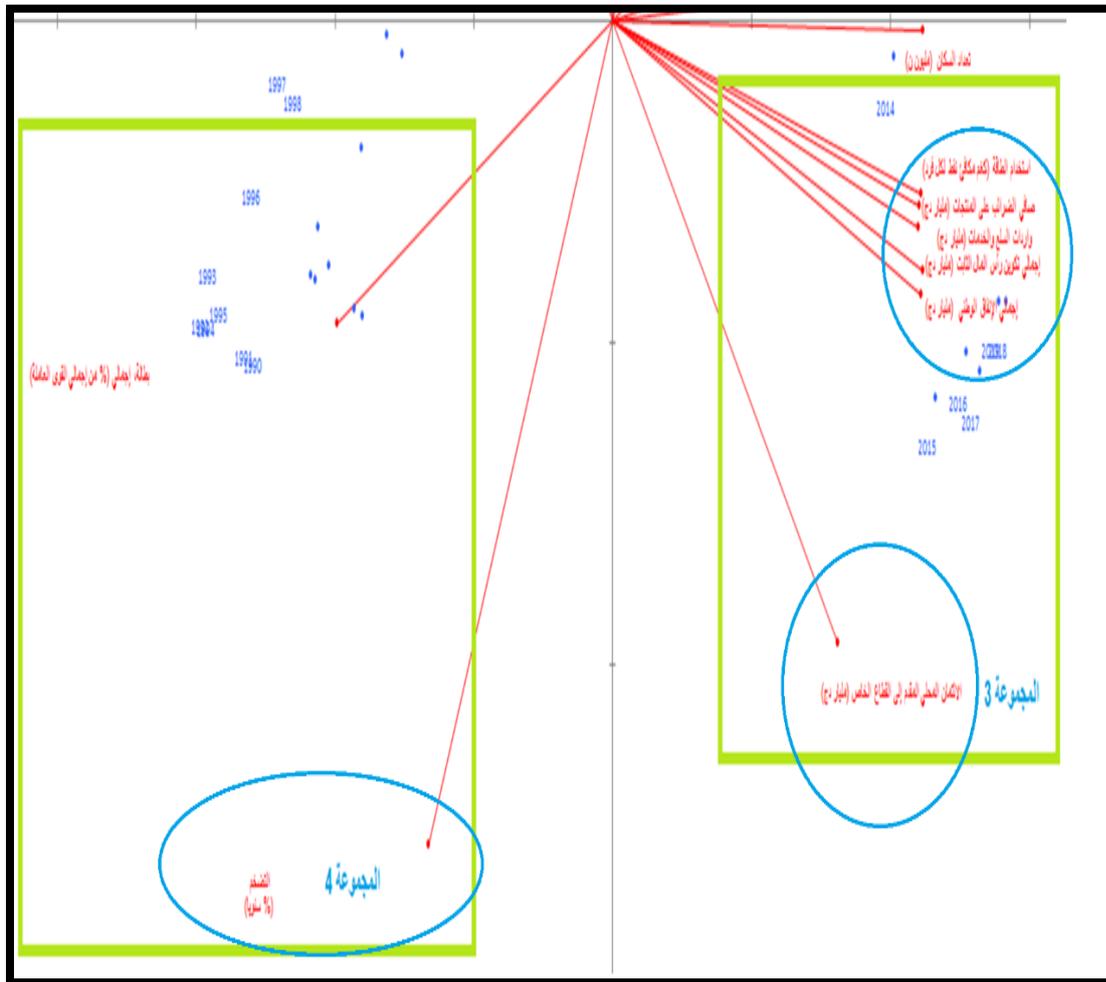
أما بالنسبة للمجموعة المتجانسة الثانية المتشكلة من المتغيرين مؤشر الحرية الاقتصادية والميزان الخارجي للسلع والخدمات، اللذان يرتبطان بشكل عكسي مع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، فإنهما يتوافقان بحكم أن ميزان المدفوعات عرف عجزا خلال الفترات السابقة وذلك بفعل تراجع الصادرات سواء كانت من المحروقات أو خارجها والتي لم تتعدى 2 مليار دولار حاليا، هذا بالإضافة إلى زيادة حجم الواردات، كل هذا يأتي في ظل تراجع مؤشر الحرية الاقتصادية في البلاد وهو الأمر الذي يفسر تلك العلاقة السلبية مع دخول المستثمرين الأجانب إلى الاستثمار في البلاد بالنسبة للمحور الثاني *Axe2*.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

2. بالنسبة للمجموعة الثالثة والرابعة:

فيما يخص المجموعة الثالثة والتي يمكننا تقسيمها لمجموعتين فرعيتين، الأولى تشمل كل من المتغيرات، استخدام الطاقة، صافي الضرائب، واردات السلع، إجمالي تكوين رأس المال، وإجمالي الإنفاق العمومي، والتي ترتبط بشكل عكسي مع متغير الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمحور الأول *Axe1*، أما بالنسبة للائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص والذي يرتبط بشكل عكسي مع تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للمحور الثاني *Axe2*.

الشكل (16/03): تمثيل البياني توضيحي للمجموعات المتجانسة 3 و4



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج **XLSTAT.2020**

أما بالنسبة للمجموعة الرابعة والمتشكلة من التضخم والبطالة، واللذان يرتبطان بشكل عكسي مع متغير الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل بالنسبة للمحورين معا، فان تجانسهما من ناحية كمية المعلومات وتمثيلها ترجع

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

لعلقتها الطردية والسببية في النشاط الاقتصادي في البلاد، على اعتبار زيادة نسبة التضخم ستؤدي حتما إلى ارتفاع في نسبة البطالة والعكس.

3. تحليل النتائج:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج والتي مكنتنا من اختيار بعض المتغيرات المتجانسة والأحسن تمثيلا للنموذج القياسي المقترح للإجابة على إشكالية الدراسة والمتعلقة بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

- يعتبر المناخ الاستثماري في الجزائر غير ملائم لاستقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بحيث أثبتت العلاقة العكسية الموجودة بين مؤشر الحرية الاقتصادية وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية ذلك، أين يعتبر هذا المؤشر عامل أساسي ومهم في تحسين مناخ الاستثمار في أي بلد.

- تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP) على بعض المؤشرات المتعلقة بمحددات الاستثمار الأجنبية المباشرة أثبت وجود عديد الاختلالات في علاقة تلك المحددات بزيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال استخراجنا لأربعة مجموعات وبعض المجموعات الفرعية الداخلة في تكوينها.

- دراسة الارتباط بين المتغيرات الدراسة اثبت وجود علاقات سببية بين تلك المتغيرات والتي تعكس الإطار النظرية الاقتصادية، والتي يرجع أساسها لخصائص الاقتصاد الجزائري.

- بالنظر لكمية المعلومات الهائلة ومستوى تمثيلها الفضائي الكبير في المستوي والواضح والتي تم استخراجها بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP)، فلقد توصلنا إلى اعتماد نموذج قياسي يشتمل على المتغيرات الأساسية كما يلي:

المجموعة الأولى:

والتي تتشكل من (02 متغيرات):

- المجموعة الفرعية 1: متغير الاستثمار الأجنبي المباشر.

- المجموعة الفرعية 2: متغير إجمالي الناتج المحلي.

المجموعة الثانية: والتي تتشكل من متغير واحد (01) مؤشر الحرية الاقتصادية.

المجموعة الثالثة: والتي تتشكل من (01 متغيرات):

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

-المجموعة الفرعية 1: متغير واردات السلع والخدمات؛

المجموعة الرابعة: والتي تتشكل من متغير واحد (01) معدل التضخم.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

المبحث الثالث: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة (ARDL) و اختباراته.

تلعب المحددات الاقتصادية التقليدية أو الحديثة دورا بارزا في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وذلك من خلال تحسين مناخ الأعمال والذي حتما سيؤدي إلى انفتاح الاقتصاد المحلي على العالم الخارجي بدرجة كبيرة والذي سيشجع للشركات الأجنبية تصدير فائض إنتاجها واستيراد متطلبات إنتاجها من الخارج. وانطلاقا من الدور الذي تلعبه تلك المحددات في زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية، تم بناء نموذج قياسي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة (ARDL) يشمل تلك المحددات الاقتصادية، بحيث أن نموذج الدراسة تم تكييفه حسب النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة والهدف من هذه الدراسة، مع مراعاة كمية ونوعية المعطيات الدقيقة المتوفرة.

المطلب الاول: عرض نموذج الدراسة و تقديره:

نموذج الدراسة تم تكييفه حسب النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة والهدف من هذه الدراسة، حيث يركز النموذج القياسي الخاص بهذه الدراسة على المعادلة الأساسية التالية:

$$IDE_t = F(ILE_t, PIB_t, INF_t, IMPORT_t, \epsilon_{it})$$

حيث أن:

IDE_t : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر؛

ILE_t : مؤشر الحرية الاقتصادية؛

PIB_t : إجمالي الناتج المحلي؛

INF_t : التضخم؛

$IMPORT_t$: واردات السلع والخدمات؛

ϵ_{it} : يمثل الأثر أو الاختلافات الزمنية غير الملحوظة في الفترة (t).

1- تقدير نموذج للدراسة:

بعد التعرف على متغيرات الدراسة من خلال تحليلها في المحور السابق سنحاول في هذا العنصر معرفة أثر محددات الاستثمار الأجنبي في الجزائر على زيادة حجم الاستثمارات الواردة إلى الاقتصاد المحلي.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

لتقدير العلاقة السابقة في المدى الطويل سوف نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) الذي قدمه بيرسون (Pesaran et al¹). وتمتاز منهجية (ARDL) للتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك الأخرى بإمكانية تطبيق منهجية اختبار الحدود لتكامل المشترك بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة $I(0)$ و $I(1)$ ، فالشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون درجة تكامل أيا من المتغيرات $I(2)$. كذلك (ARDL) يمكن تطبيقه في حالة ما إذا كان حجم العينة صغير وهذا عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبير لتكون النتائج أكثر كفاءة. من أجل التأكد من شرط تطبيق اختبار (ARDL) والمتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، بحيث يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما $I(0)$ و $I(1)$ قمنا باختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة والجدول التالي يبين درجة تكامل السلاسل الزمنية محلا لدراسة والتي حددت اعتمادا على اختبار ديكي فولر المطور (ADF) وفيليبس بيرون (PP).

1-1. اختباري جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (ADF) و (PP):

بهدف استقصاء سكون متغيرات الدراسة، تم اللجوء إلى اختبار جذر الوحدة ديكي- فولر الموسع واختبار فيليبس بيرون، حيث كانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي.

الجدول (08/03) ملخص نتائج اختبار جذر الوحدة

المتغيرات	IDE_t	ILE_t	PIB_t	INF_t	$IMPORT_t$
درجة التكامل	$I(1)$	$I(1)$	$I(1)$	$I(1)$	$I(1)$

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews.9.

الجدول (09/03): نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي- فولر الموسع، وفيليبس بيرون).

المتغير	النموذج	المستوى	القيمة المحسوبة		القيمة الجدولية عند المستوى	
			PP	ADF	5%	10%
IDE_t : تدفقات	(3)	عند المستوى	-2,48	-2,58	-3,57	-3,22
		الفرق الأول	-23,10	-6,77	-3,58	-3,22

¹ Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J., **Bounds testing approaches to the analysis of level relationships**, Journal of applied econometrics, 16(3), 2001, P289-326.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

-2,62	-2,96	-2,17	-2,26	عند المستوى	(2)	الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر (مليار دج)
-2,62	-2,97	-23,97	-6,82	الفرق الأول		
-1,61	-1,95	-0,83	-0,83	عند المستوى	(1)	
-1,60	-1,95	-20,28	-6,87	الفرق الأول		
-3,22	-3,57	-1,53	-1,80	عند المستوى	(3)	
-3,22	-3,58	-16,61	-7,18	الفرق الأول		
-2,62	-2,96	-0,30	-0,60	عند المستوى	(2)	ILE_t : مؤشر الحرية الاقتصادية
-2,62	-2,97	-6,77	-6,71	الفرق الأول		
-1,61	-1,95	-1,00	-0,85	عند المستوى	(1)	
-1,60	-1,95	-6,55	-6,60	الفرق الأول		
-3,22	-3,57	-2,11	-1,93	عند المستوى	(3)	
-3,22	-3,58	-4,80	-4,81	الفرق الأول		
-2,62	-2,96	-0,61	-0,59	عند المستوى	(2)	PIB_t : إجمالي الناتج المحلي (مليار دولار)
-2,62	-2,97	-4,93	-4,93	الفرق الأول		
-1,61	-1,95	-0,67	0,71	عند المستوى	(1)	
-1,60	-1,95	-4,74	-4,72	الفرق الأول		
-3,22	-3,57	-2,05	-1,90	عند المستوى	(3)	
-3,22	-3,58	-5,66	-5,45	الفرق الأول		
-2,62	-2,96	-1,42	-1,47	عند المستوى	(2)	INF_t : التضخم؛
-2,62	-2,97	-5,47	-5,47	الفرق الأول		
-1,61	-1,95	-1,46	-1,45	عند المستوى	(1)	
-1,60	-1,95	-5,45	-5,43	الفرق الأول		
-3,22	-3,58	-2,20	-2,71	عند المستوى	(3)	
-3,23	-3,60	-3,71	-3,75	الفرق الأول		
-2,62	-2,96	0,37	-0,46	عند المستوى	(2)	$IMPORT_t$: واردات السلع والخدمات (مليار دج)
-2,62	-2,97	-3,94	-4,14	الفرق الأول		
-1,61	-1,95	1,45	1,22	عند المستوى	(1)	
-1,60	-1,95	-3,80	-3,91	الفرق الأول		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews.9 .

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

تشير النتائج أعلاه والموضحة بالتفصيل في الجدولين السابقين إلى أن السلاسل الزمنية لجميع متغيرات الدراسة لم تكن ساكنة في مستوياتها، إذ أشار اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) إلى أن قيم ديكي فولر المحسوبة لكل متغير بالقيمة المطلقة أقل من القيم الجدولية في قيمتها المطلقة، عند مستوى دلالة إحصائية 5% أو 10%، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم سكون المتغيرات في مستوياتها. أما عند أخذ الفرق الأول لهذه المتغيرات فقد أصبحت جميع المتغيرات ساكنة، حيث كانت قيم ديكي فولر المحسوبة بالقيمة المطلقة لجميع المتغيرات أكبر من القيم الجدولية عند مستوى دلالة 5% أو 10%، أي أنها متكاملة من الدرجة (1)I. كما أشارت أيضا نتائج اختبار فيليبس-بيرون (PP) في نفس الجدول إلى عدم سكون المتغيرات عند المستوى، وعند إعادة الاختبار بعد أخذ الفرق الأول أصبحت هذه المتغيرات ساكنة، وهذه النتائج مطابقة لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF).

بما أن كل المتغيرات هي متكاملة من نفس الدرجة (1)I، وبالتالي يمكن تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

2-1. اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test):

تقوم معادلة التكامل المشترك في هذه الدراسة على تقدير انحدار كل متغير من متغيرات الدراسة الخمسة المستخدمة، ويمكن كتابة معادلة نموذج الدراسة (ARDL) على الشكل التالي (خمس 05 معادلات أساسية):

$$\begin{aligned} * \Delta IDE_1 &= \alpha_{0,1} + \sum_{j=1}^{P1} B_{J,1} \Delta IDE_{t-j} + \sum_{j=0}^{P2} \gamma_{J,1} \Delta ILE_{t-j} + \sum_{j=0}^{P3} \delta_{J,1} \Delta PIB_{t-j} + \\ &+ \sum_{j=1}^{P7} B_{J,1} \Delta INF + \sum_{j=0}^{P2} \gamma_{J,1} \Delta IMPORT_{t-j} + \pi_{1,1} IDE_{t-1} + \pi_{2,1} ILE_{t-1} + \pi_{3,1} PIB_{t-1} + \\ &+ \pi_{4,1} INF_{t-1} + \pi_{5,1} IMPORT_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots 1 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} * \Delta ILE_2 &= \alpha_{0,2} + \sum_{j=1}^{P1} B_{J,2} \Delta IDE_{t-j} + \sum_{j=0}^{P2} \gamma_{J,2} \Delta ILE_{t-j} + \sum_{j=0}^{P3} \delta_{J,2} \Delta PIB_{t-j} + \\ &+ \sum_{j=1}^{P7} B_{J,2} \Delta INF + \sum_{j=0}^{P2} \gamma_{J,2} \Delta IMPORT_{t-j} + \pi_{1,2} IDE_{t-1} + \pi_{2,2} ILE_{t-1} + \pi_{3,2} PIB_{t-1} + \\ &\pi_{4,2} INF_{t-1} + \pi_{5,2} IMPORT_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots 2 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} * \Delta PIB_3 &= \alpha_{0,3} + \sum_{j=1}^{P1} B_{J,3} \Delta IDE_{t-j} + \sum_{j=0}^{P2} \gamma_{J,3} \Delta ILE_{t-j} + \sum_{j=0}^{P3} \delta_{J,3} \Delta PIB_{t-j} + \\ &+ \sum_{j=1}^{P7} B_{J,3} \Delta INF + \sum_{j=0}^{P2} \gamma_{J,3} \Delta IMPORT_{t-j} + \pi_{1,3} IDE_{t-1} + \pi_{2,3} ILE_{t-1} + \pi_{3,3} PIB_{t-1} + \\ &+ \pi_{4,3} INF_{t-1} + \pi_{5,3} IMPORT_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots 3 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} * \Delta INF_4 &= \alpha_{0,4} + \sum_{j=1}^{P1} B_{J,4} \Delta IDE_{t-j} + \sum_{j=0}^{P2} \gamma_{J,4} \Delta ILE_{t-j} + \sum_{j=0}^{P3} \delta_{J,4} \Delta PIB_{t-j} + \\ &+ \sum_{j=1}^{P7} B_{J,4} \Delta INF + \sum_{j=0}^{P2} \gamma_{J,4} \Delta IMPORT_{t-j} + \pi_{1,4} IDE_{t-1} + \pi_{2,4} ILE_{t-1} + \pi_{3,4} PIB_{t-1} + \\ &+ \pi_{4,4} INF_{t-1} + \pi_{5,4} IMPORT_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots 4 \end{aligned}$$

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

$$\begin{aligned} * \Delta IMPORT_5 = & a_{0,5} + \sum_{j=1}^{P1} B_{j,5} \Delta IDE_{t-j} + \sum_{j=0}^{P2} \gamma_{j,5} \Delta ILE_{t-j} + \sum_{j=0}^{P3} \delta_{j,5} \Delta PIB_{t-j} + \\ & + \sum_{j=1}^{P7} B_{j,5} \Delta INF + \sum_{j=0}^{P2} \gamma_{j,5} \Delta IMPORT_{t-j} + \pi_{1,5} IDE_{t-1} + \pi_{2,5} ILE_{t-1} + \pi_{3,5} PIB_{t-1} + \\ & + \pi_{4,5} INF_{t-1} + \pi_{5,5} IMPORT_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots 5 \end{aligned}$$

بحيث يمثل كل من:

a_0 : يمثل الثابت؛

$\pi_1, \pi_2, \pi_3, \dots, \pi_5$ تمثل مقدرات العلاقة في الأجل الطويل وهي معاملات المتغيرات عند المستوى ولفترة تباطؤ زمني واحدة؛

و B_j, δ_j, γ_j تمثل مقدرات العلاقة في الأجل القصير وهي معاملات المتغيرات بصيغة الفرق الأول؛

ε_t : تمثل حد خطأ النموذج.

والرمز Δ : الفرق الأول.

يوضح نموذج (ARDL) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يمكن شرحه عن طريق قيمه المتباطئة، والقيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة المتمثلة في محددات الاستثمار الأجنبي، بحيث أن التكامل المشترك وفقاً لـ (Pesaran and al (2001) في نماذج (ARDL) يتركز على اختبار الفرضية التالية:

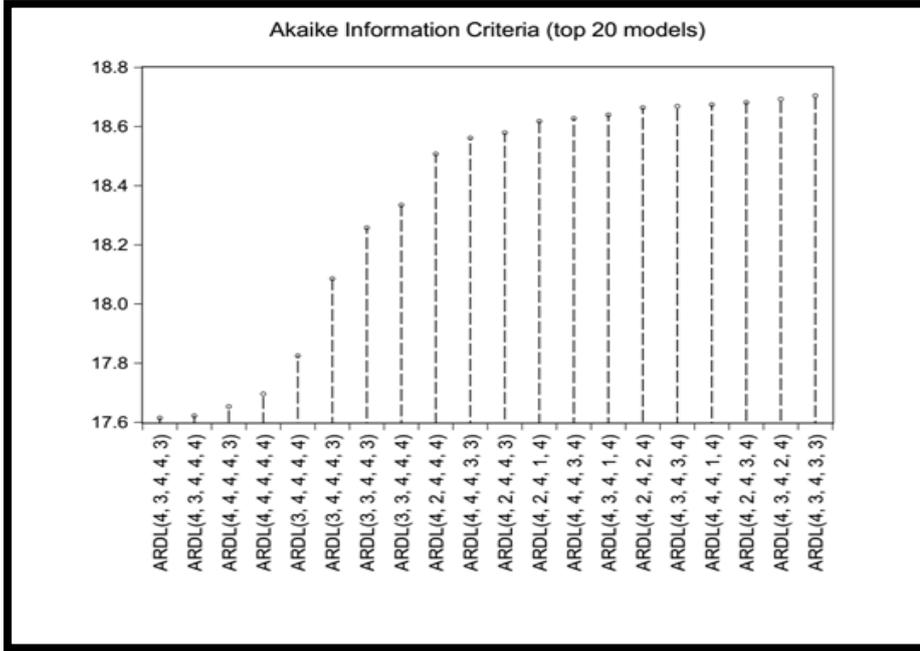
$$\begin{pmatrix} H_0 & : \pi_1 = \pi_2 = \pi_3 \dots \dots \pi_5 = 0 \\ H_1 & : \pi_1 \neq 0, \pi_2 \neq 0, \pi_3 \neq 0 \dots \dots \pi_5 = 0 \end{pmatrix}$$

أ- اختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج:

حيث يتيح برنامج (Eviews) بنسخته المحدثه (10) تعيين فترات الإبطاء المثلى لنموذج (ARDL) بشكل تلقائي، حيث قمنا بإعطاء أربع (04) فترات إبطاء تلقائية بالنسبة للمتغير التابع و المتغيرين المفسرين مع اعتماد معيار (AIC) من أجل اختيار أحسن نموذج ARDL(n,m,p,q,l).

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

الشكل (17/03): النموذج الأمثل لفترات الإبطاء بالاستعمال معيار AIC



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9

يوضح الشكل السابق بأن فترات التباطؤ الأمثل لنموذج الدراسة باستعمال معيار AIC هو نموذج:

$$ARDL(3, 4, 4, 3, 4)$$

ب-إختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل لنموذج الدراسة:

بالاعتماد على اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds test) الذي تظهر نتائجه في الجدول الموالي يتضح أن القيمة المحسوبة للإحصائية $F=10.80$ تقع خارج الحدود العليا والدنيا عند جميع مستويات المعنوية 95%، 90% و 99% وأن قيمة هذه الإحصائية أكبر من جميع الحدود العليا وفقا لجداول Pesaran (حدود القيم الحرجة عند مختلف درجات المعنوية المقترحة من قبل (Pesaran and al (2001) وهو ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة المدى، أين رفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات المفسرة باتجاه المتغير التابع، وهو ما يبين بأن مجموع المتغيرات المفسرة تفسر المتغير التابع.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

الجدول (10/03): اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك (Bounds test) (تشخيص المقدرات)

ARDL Bounds Test				
Date: 10/21/21 Time: 13:55				
Sample: 1994 2019				
Included observations: 26				
Null Hypothesis: No long-run relationships exist				
Test Statistic	Value	k		
F-statistic	10.80144	4		
Critical Value Bounds				
Significance	I0 Bound	I1 Bound		
10%	2.45	3.52		
5%	2.86	4.01		
2.5%	3.25	4.49		
1%	3.74	5.06		
Test Equation:				
Dependent Variable: D(IDE)				
Method: Least Squares				
Date: 10/21/21 Time: 13:55				
Sample: 1994 2019				
Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IDE(-1))	3.102135	0.757979	4.092640	0.0064
D(IDE(-2))	1.453980	0.512712	2.835859	0.0297
D(IDE(-3))	0.303522	0.293267	1.034966	0.3406
D(ILE)	5641.616	1139.166	4.952407	0.0026
D(ILE(-1))	-151.8808	1375.478	-0.110420	0.9157
D(ILE(-2))	686.5360	1201.614	0.571345	0.5885
D(PIB)	209.0196	80.95238	2.582007	0.0417
D(PIB(-1))	866.0723	128.1933	6.755989	0.0005
D(PIB(-2))	778.5484	169.7373	4.586784	0.0037
D(PIB(-3))	436.2865	138.1012	3.159180	0.0196
D(INF)	686.0942	206.5179	3.322202	0.0160
D(IMPORT)	2.728958	2.916126	0.935816	0.3855
D(IMPORT(-1))	-32.42299	7.689157	-4.227713	0.0055
D(IMPORT(-2))	-16.65206	5.358789	-3.107430	0.0209
C	-696452.0	121169.9	-5.747730	0.0012
ILE(-1)	11345.68	1996.158	5.683759	0.0013
PIB(-1)	-200.2040	88.52226	-2.261623	0.0644
INF	-672.2755	155.1255	-4.333751	0.0049
IMPORT(-1)	48.50832	7.388880	6.565044	0.0006
IDE(-1)	-5.802631	0.935005	-6.205986	0.0008
R-squared	0.949564	Mean dependent var	593.7169	
Adjusted R-square	0.789849	S.D. dependent var	6334.565	
S.E. of regression	2903.903	Akaike info criterion	18.85762	
Sum squared resi	50595903	Schwarz criterion	19.82539	
Log likelihood	-225.1491	Hannan-Quinn criter.	19.13630	
F-statistic	5.945387	Durbin-Watson stat	3.225698	
Prob(F-statistic)	0.017733			

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9

كما يتضح من معادلة الاختبار الموضحة في هذا الجدول الذي يتضمن تقدير العلاقة على المدى القصير وعلى المدى الطويل بأن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر (المتغيرات المستقلة) في الفترة السابقة تؤثر بشكل سلبى في الفترات الأخرى وبشكل ايجابي في الأقل تأخيرا على تدفقات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر (المتغير التابع) في المدى الطويل، وهو الأمر الذي يفسر بتحسّن مؤشرات تلك محددات الاستثمار مقارنة مع ما كانت عليها الحالة في السابق.

ج- تقدير علاقة التكامل المشترك طويلة وقصيرة الأجل:

بعد تقدير المعادلات الخاصة بنموذج (ARDL)، تم الحصول على نتائج اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات الموضحة في الجدولين المواليين، حيث تم التركيز فقط على المعادلة الأولى فقط، والتي تتماشى مع تحقيق أهداف الدراسة.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

الجدول (11/03): نتائج التقدير وفق منهجية (ARDL)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IDE(-1)	-1.151290	0.290678	-3.960706	0.0287
IDE(-2)	-2.100602	0.294877	-7.123653	0.0057
IDE(-3)	-1.197193	0.231749	-5.165899	0.0141
IDE(-4)	-0.468266	0.263214	-1.779034	0.1733
ILE	3541.023	1020.835	3.468751	0.0404
ILE(-1)	6317.914	987.9706	6.394841	0.0077
ILE(-2)	3956.762	1270.463	3.114426	0.0527
ILE(-3)	-2337.108	996.3363	-2.345702	0.1007
PIB	69.19880	72.14199	0.959203	0.4082
PIB(-1)	367.2942	94.29050	3.895347	0.0300
PIB(-2)	289.8650	149.6621	1.936795	0.1482
PIB(-3)	-318.2807	87.71423	-3.628610	0.0360
PIB(-4)	-759.9701	138.5387	-5.485616	0.0119
INF	388.4423	174.8419	2.221678	0.1129
INF(-1)	-979.3702	192.1630	-5.096560	0.0146
INF(-2)	416.7559	211.5774	1.969756	0.1435
INF(-3)	-835.0355	265.1091	-3.149781	0.0513
INF(-4)	534.2130	207.4306	2.575381	0.0821
IMPORT	10.21920	3.607036	2.833129	0.0660
IMPORT(-1)	-2.789516	6.480097	-0.430474	0.6959
IMPORT(-2)	26.69035	5.352081	4.986911	0.0155
IMPORT(-3)	21.62818	4.106369	5.266986	0.0133
C	-714137.0	84172.42	-8.484216	0.0034
R-squared	0.991687	Mean dependent var	13705.87	
Adjusted R-squared	0.930726	S.D. dependent var	7466.912	
S.E. of regression	1965.284	Akaike info criterion	17.61441	
Sum squared resid	11587027	Schwarz criterion	18.72734	
Log likelihood	-205.9873	Hannan-Quinn crit.	17.93489	
F-statistic	16.26759	Durbin-Watson stat.	3.113889	
Prob(F-statistic)	0.020456			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9

الجدول (12/03): نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IDE(-1))	3.766061	0.665803	5.656419	0.0109
D(IDE(-2))	1.685459	0.458629	3.631388	0.0360
D(IDE(-3))	0.468266	0.263214	1.779034	0.1733
D(ILE)	3541.02317	1020.835226	3.468751	0.0404
D(ILE(-1))	-3956.7617	1270.462606	-3.114426	0.0527
D(ILE(-2))	2337.10762	996.336310	2.345702	0.1007
D(PIB)	69.198795	72.141985	0.959203	0.4082
D(PIB(-1))	-289.86496	149.662145	-1.936795	0.1482
D(PIB(-2))	318.280741	87.714228	3.628610	0.0360
D(PIB(-3))	759.970108	138.538708	5.485616	0.0119
D(INF)	388.442301	174.841873	2.221678	0.1129
D(INF)	-416.75590	211.577442	-1.969756	0.1435
D(INF)	835.035488	265.109072	3.149781	0.0513
D(INF)	-534.21295	207.430648	-2.575381	0.0821
D(IMPORT)	10.219199	3.607036	2.833129	0.0660
D(IMPORT(-1))	-26.690353	5.352081	-4.986911	0.0155
D(IMPORT(-2))	-21.628185	4.106369	-5.266986	0.0133
CointEq(-1)	-5.917351	0.757508	-7.811603	0.0044

Cointeq = IDE - (1939.8194*ILE -59.4680*PIB -80.2715*INF + 9.4211 *IMPORT -120685.2525)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ILE	1939.81938	119.187531	16.275355	0.0005
PIB	-59.467973	20.593184	-2.887750	0.0631
INF	-80.271475	27.270813	-2.943494	0.0603
IMPORT	9.421145	1.096928	8.588665	0.0033
C	-120685.25	8037.506362	-15.015261	0.0006

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9

من خلال تقدير علاقة التكامل المشترك والعلاقة طويلة الأجل الخاصة بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (3، 4، 3، 4، 4، 4) ARDL، أثبتت النتائج أن معاملات النموذج تقريبا جميعها معنوية عند درجة معنوية 5% و 10%، كما أن معامل التحديد المصحح يبلغ 5,91- وهو سالب ومعنوي، يثبت وجود علاقة

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، أي أنه على المدى الطويل في وحدة الزمن فإن جميع أخطاء الأجل القصير ستصحح وتعود إلى حالة التوازن في الأجل الطويل. والنظرية الاقتصادية أثبتت ذلك، بحيث أنه في حالة توفر مناخ ملائم للاستثمارات الأجنبية (تحسن في محددات الاستثمار الأجنبي المباشر) فإنه يساهم في زيادة حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلاد، بحيث أن كل هذه العوامل يمكن أن تنجز عبر وحدة الزمن وتحقق نجاحها وأهدافها على المدى الطويل، وبالتالي تحقق توازن خلال تلك الفترة من المستقبل.

بالنسبة لعلاقة التكامل في الأجل القصير بين متغيرات الدراسة (معادلة معلومات الأجل القصير وليس

المقدرات):

$$\begin{aligned} IDE = & -1.15 * IDE(-1) - 2.10 * IDE(-2) - 1.197 * IDE(-3) - 0.47 * IDE(-4) \\ & + 3541.02 * ILE + 6317.95 * ILE(-1) + 3956.76 * ILE(-2) - 2337.11 \\ & * ILE(-3) + 69.198 * PIB + 367.29 * PIB(-1) + 289.86 * PIB(-2) \\ & - 318.28 * PIB(-3) - 759.97 * PIB(-4) + 388.44 * INF - 979.37 \\ & * INF(-1) + 416.76 * INF(-2) - 835.04 * INF(-3) + 534.21 * INF(-4) \\ & + 10.22 * IMPORT - 2.79 * IMPORT(-1) + 26.69 * IMPORT(-2) \\ & + 21.63 * IMPORT(-3) - 714136.98 \dots \dots \dots (6) \end{aligned}$$

-نموذج العلاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة:

$$\text{Cointeq} = IDE - (1939.82 * ILE - 59.47 * PIB - 80.27 * INF + 9.42 * IMPORT - 120685.25) \dots \dots \dots (7)$$

$$R^2 = 93.07\% ;$$

يتضح من نتائج تقدير المعادلة رقم (6) الخاصة بالعلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة وجود علاقة معنوية وعكسية بين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر مع بعض محددات الاستثمار في فترات إبطاء مختلفة وبدرجات متفاوتة، مع مؤشر الحرية الاقتصادية المتأخر بستين (-2) (معنوية)، ومع متغير إجمالي الناتج المحلي المتأخر بستين (-1) (غير معنوية)، ومع معدل التضخم المتأخر ب (-2 و-4 سنوات)، ومع الواردات المتأخرة ب (-2) (غير معنوية) و (-3 سنوات). بينما التأخيرات الأخرى المتعلقة بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كانت كلها معنوية وبالعلاقة قوية وموجبة مع تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر ما عدا متغير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر المتأخر ب 04 سنوات ومؤشر الحرية الاقتصادية المتأخر ب 03 سنوات ومتغير إجمالي الناتج المحلي المتأخر بستين ومعامل التضخم المتأخر بسنة واحدة والتي كانت كلها غير معنوية عند 5% و 10%.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

من خلال المعادلة رقم 07 والتي تشكل نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- فيما يتعلق بعلاقة تدفقات الاستثمار الأجنبي نحو الجزائر مع معدلات التضخم السنوية، فلقد بينت النتائج وجود علاقة قوية وعكسية معنوية (عند 5% و 10%) بين المتغيرين، وهذا ما يتطابق فيه مع النظرية الاقتصادية ونوعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والقطاعات النشطة بها، والتي بدأت بالتنوع خارج قطاع المحروقات في بداية سنة 2000 إلى غاية يومنا هذا، بحيث أدى هذا التنوع إلى تأثير عديد الاستثمارات الأجنبية بمختلف التغيرات الاقتصادية الحاصلة في البلاد منها تغيرات مؤشر التضخم خلال العشر سنوات الأخيرة والتي بدورها أدت إلى تراجع كبير في مستويات قيمة العملة المحلية.

- بالنسبة لمؤشر للانفتاح التجاري (الحرية الاقتصادية) فقد كانت علاقته مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر ايجابية ومعنوية عند مستوى (5% و 10%) في المدى الطويل، وهو الأمر الذي يظهر الخطوات الإصلاحية في مجال التحرير التجاري والخطوات الاستباقية التي تقوم بها الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والانفتاح أكثر على مختلف الاقتصاديات بالعالم، هذا الأمر يعزز استقطاب عديد الاستثمارات في البلاد.

- أما فيما يخص تطور إجمالي الناتج المحلي الداخلي الخام وعلاقته بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، فإن النتائج أظهرت وجود علاقة قوية وعكسية معنوية (5% و 10%) بين المتغيرين، وهذه النتائج تؤكد أن مردودية الاستثمار الأجنبي المباشر في النشاط الاقتصادي بالجزائر ضعيفة جدا وتعود بشكل عكسي في تكوين رأس المال في البلاد، والذي يفسر بأن أغلب تلك الاستثمارات كان هدفه تحقيق الأرباح بتلك الشركات دون المساهمة في تطوير النشاط الاقتصادي للبلاد والذي يصل في عديد الحالات إلى تهريب العملات بطرق غير شرعية. هذا بالإضافة إلى أن الناتج المحلي الداخلي الخام يتشكل في غالبه على مداخل المحروقات وهو الأمر الذي يعيق تطوير تدفق الاستثمار الأجنبي إلى البلاد بشكل عام.

- تؤثر الواردات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بعلاقة معنوية وموجبة (5% و 10%)، وهو الأمر الذي يفسر باعتماد أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على إستيراد موادها الأولية أثناء مراحل إنتاجها أو عملها في البلاد، وهو العامل الذي لا يتوافق مع توجهات الحكومات الجزائرية المتعاقبة، والتي تهدف

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

إلى تحسين ورفع مستويات الاستثمار بهذا المجال من أجل رفع مستوى الاستثمار المحلي، والذي يعود بالسلب على الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني: تقييم النموذج القياسي للدراسة (تشخيص النموذج):

يتم تقييم النموذج من خلال القيام بتشخيص المعالم والبواقي والتأكد من إستقرارية النموذج المقدر كما هو موضح من خلال ما يلي:

1. تشخيص البواقي: لتشخيص بواقي النموذج يمكن استخدام الاختبارات التالية:

أ- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Corrélations LM Test):

من خلال استعمال اختبار مضاعف لاغرنج (LM Test) يمكن معرفة وجود ارتباط ما بين الأخطاء من عدمه برتبة أعلى من الواحد، حيث يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء إذا كانت قيمة اختبار فيشر التابع لتوزيع كاي تربيع، أو قيمة معامل التحديد التابعة لنفس التوزيع أصغر من القيمة الجدولية، أو احتمالهما أكبر من مستوى المعنوية 5% أو 10%. انطلاقاً من نتائج الجدول أدناه نجد بأن إحصائية DW تساوي 2,57؛ ومعامل التحديد المعدل R^2 قد بلغ 78,59%؛ كما أن إحصائية فيشر معنوية عند 5%؛ كل هذه الإحصائيات تبين عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

الجدول (13/03): إختبار مضاعف لاغرنج 2 (Corrélations LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	1.836177	Prob. F(2,1)	0.4626	
Obs*R-squared	20.43535	Prob. Chi-Square(2)	0.0000	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 10/21/21 Time: 14:57				
Sample: 1994 2019				
Included observations: 26				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE(-1)	0.295345	0.490857	0.601693	0.6552
IDE(-2)	-0.421439	0.554687	-0.759779	0.5864
IDE(-3)	-0.078391	0.192125	-0.408020	0.7534
IDE(-4)	-0.112451	0.240830	-0.466933	0.7219
ILE	-1532.598	2374.093	-0.645551	0.6351
ILE(-1)	1310.009	1769.729	0.740231	0.5943
ILE(-2)	1823.996	2769.822	0.658525	0.6293
ILE(-3)	-1564.366	2279.635	-0.686235	0.6171
PIB	-52.03964	111.8530	-0.465250	0.7228
PIB(-1)	-35.08585	100.5824	-0.348827	0.7863
PIB(-2)	281.8865	393.0352	0.717204	0.6039
PIB(-3)	-71.80806	91.51374	-0.784670	0.5764
PIB(-4)	-213.4945	312.6131	-0.682935	0.6185
INF	296.3953	332.3160	0.891908	0.5363
INF(-1)	-144.2603	213.0494	-0.677121	0.6211
INF(-2)	60.06392	219.3872	0.273780	0.8299
INF(-3)	-379.6758	539.7010	-0.703493	0.6097
INF(-4)	282.3477	383.0636	0.737078	0.5956
IMPORT	3.913975	6.456126	0.606242	0.6530
IMPORT(-1)	-10.17614	15.11306	-0.673334	0.6227
IMPORT(-2)	9.574131	12.21758	0.783636	0.5768
IMPORT(-3)	2.051983	4.824762	0.425303	0.7440
C	-9360.200	67858.63	-0.137937	0.9127
RESID(-1)	-1.565646	0.839211	-1.865617	0.3132
RESID(-2)	-2.139547	2.077879	-1.029678	0.4907
R-squared	0.785975	Mean dependent var	-7.17E-11	
Adjusted R-squared	-4.350621	S.D. dependent var	680.7944	
S.E. of regression	1574.774	Akaike info criterion	16.22659	
Sum squared resid	2479912.	Schwarz criterion	17.43630	
Log likelihood	-185.9457	Hannan-Quinn criter.	16.57494	
F-statistic	0.153015	Durbin-Watson stat	2.575240	
Prob(F-statistic)	0.982676			

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9

ب- إختبار عدم التجانس (Heteroskedasticity Test): انطلاقاً من الجدول أدناه نجد بأن إحصائية فيشر F-statistic أكبر من 0.05، أي أنه لا يوجد مشكل عدم التجانس في نموذج الدراسة. حيث يشير إختبار عدم ثبات تباين حد الخطأ إلى رفض الفرضية الصفرية القائلة بثبات تباين حد الخطأ.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

الجدول (14/03): اختبار عدم ثبات التباين ARCH

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	2.031632	Prob. F(22,3)	0.3087	
Obs*R-squared	24.36464	Prob. Chi-Square(22)	0.3284	
Scaled explained SS	0.200870	Prob. Chi-Square(22)	1.0000	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 10/21/21 Time: 14:59				
Sample: 1994 2019				
Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	25662126	15683150	1.636286	0.2003
IDE(-1)	101.7489	54.15962	1.878686	0.1569
IDE(-2)	53.41526	54.94201	0.972212	0.4027
IDE(-3)	84.00227	43.17991	1.945402	0.1469
IDE(-4)	20.75205	49.04248	0.423144	0.7007
ILE	-227865.0	190203.8	-1.198004	0.3169
ILE(-1)	-333403.4	184080.4	-1.811184	0.1678
ILE(-2)	147858.2	236714.8	0.624626	0.5765
ILE(-3)	-26389.52	185639.1	-0.142155	0.8960
PIB	-1999.824	13441.62	-0.148779	0.8912
PIB(-1)	-47528.47	17568.37	-2.705343	0.0735
PIB(-2)	14084.49	27885.31	0.505086	0.6483
PIB(-3)	29738.10	16343.07	1.819616	0.1664
PIB(-4)	-2307.306	25812.77	-0.089386	0.9344
INF	21060.83	32576.84	0.646497	0.5640
INF(-1)	-73968.86	35804.14	-2.065930	0.1308
INF(-2)	78006.87	39421.48	1.978791	0.1422
INF(-3)	-36174.81	49395.58	-0.732349	0.5170
INF(-4)	85798.30	38648.84	2.219945	0.1130
IMPORT	1104.132	672.0693	1.642884	0.1989
IMPORT(-1)	-1582.714	1207.383	-1.310864	0.2812
IMPORT(-2)	-266.6413	997.2090	-0.267388	0.8065
IMPORT(-3)	-475.3639	765.1057	-0.621305	0.5784
R-squared	0.937102	Mean dependent var	445654.9	
Adjusted R-squared	0.475846	S.D. dependent var	505777.4	
S.E. of regression	366175.2	Akaike info criterion	28.06936	
Sum squared resid	4.02E+11	Schwarz criterion	29.18229	
Log likelihood	-341.9017	Hannan-Quinn criter.	28.38984	
F-statistic	2.031632	Durbin-Watson stat	3.101546	
Prob(F-statistic)	0.308678			

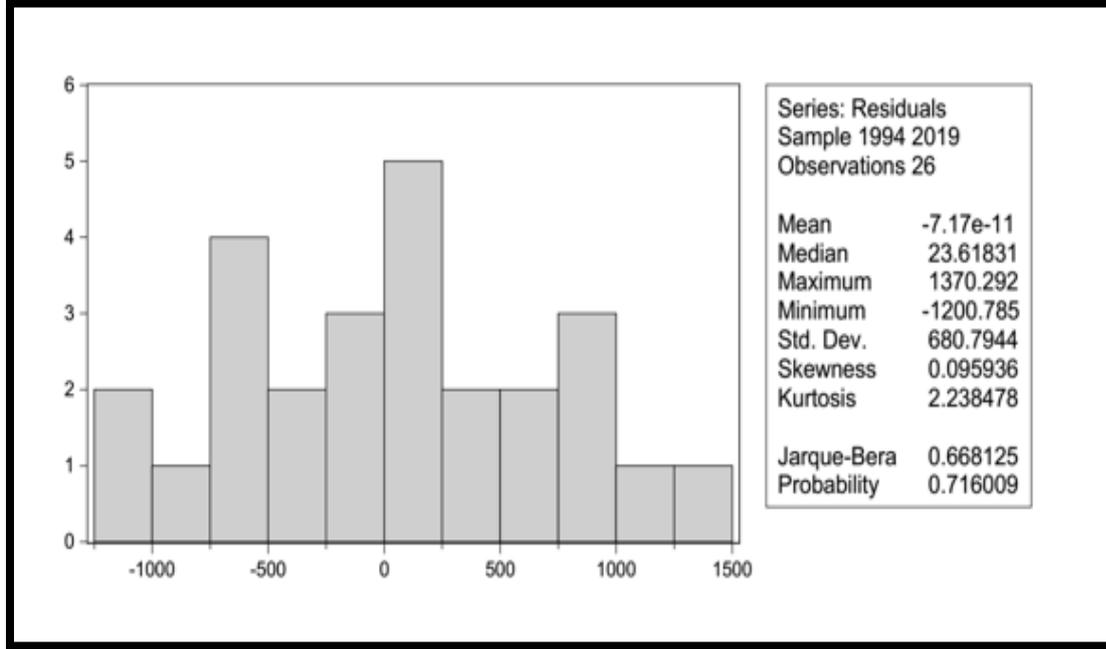
المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9

ج- إختبار توزيع البواقي:

باستعمال إختبار (Jaqu-Bera) يتضح أن البواقي تتوزع طبيعيا لأن احتمال Jaque - Bera الذي يساوي 0.6681 أكبر من مستوى المعنوية 5% كما هو موضح في الشكل أدناه.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

الشكل (18/03): نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبقايا



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9

د-إختبار Ramsey REST:

أما عن اختبار (Ramsey REST) أظهرت نتائج الاختبار بأن القيمة الاحتمالية تساوي 0.2525 وهي أكبر من المعنوية 5% وبالتالي نقبل بالشكل الدالي لنموذج الدراسة.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

الجدول (15/03): نتائج إختبار Ramsey RESET

Ramsey RESET Test				
Equation: UNTITLED				
Specification: IDE IDE(-1) IDE(-2) IDE(-3) IDE(-4) ILE ILE(-1) ILE(-2) ILE(-3) ILE(-4) PIB PIB(-1) PIB(-2) PIB(-3) PIB(-4) INF INF(-1) INF(-2) INF(-3) INF(-4) IMPORT IMPORT(-1) IMPORT(-2) IMPORT(-3) C				
Omitted Variables: Squares of fitted values				
	Value	df	Probability	
t-statistic	1.602543	2	0.2502	
F-statistic	2.568143	(1, 2)	0.2502	
F-test summary:				
	Sum of Sq.	df	Mean Squares	
Test SSR	6514057.	1	6514057.	
Restricted SSR	11587027	3	3862342.	
Unrestricted SSR	5072970.	2	2536485.	
Unrestricted Test Equation:				
Dependent Variable: IDE				
Method: ARDL				
Date: 10/21/21 Time: 15:00				
Sample: 1994 2019				
Included observations: 26				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic):				
Fixed regressors: C				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IDE(-1)	-0.322257	0.568430	-0.566925	0.6279
IDE(-2)	-0.592264	0.971077	-0.609904	0.6040
IDE(-3)	-0.452638	0.501131	-0.903234	0.4617
IDE(-4)	-0.314881	0.233795	-1.346825	0.3104
ILE	712.8245	1949.092	0.365721	0.7496
ILE(-1)	1616.980	3040.721	0.531775	0.6480
ILE(-2)	1648.467	1770.519	0.931065	0.4501
ILE(-3)	-2.038021	1665.853	-0.001223	0.9991
PIB	33.77574	62.50189	0.540395	0.6431
PIB(-1)	58.49959	207.2880	0.282214	0.8043
PIB(-2)	89.67636	174.1109	0.515053	0.6578
PIB(-3)	-5.603179	207.6582	-0.026983	0.9809
PIB(-4)	-228.1883	350.3138	-0.651383	0.5816
INF	-59.39392	313.3210	-0.189563	0.8671
INF(-1)	-241.7284	485.9235	-0.497462	0.6682
INF(-2)	111.2863	256.3834	0.434062	0.7066
INF(-3)	-285.4538	404.6808	-0.705380	0.5537
INF(-4)	111.1481	312.9712	0.355139	0.7564
IMPORT	2.648718	5.555268	0.476794	0.6805
IMPORT(-1)	-0.491664	5.443606	-0.090320	0.9363
IMPORT(-2)	4.080625	14.76028	0.276460	0.8081
IMPORT(-3)	9.329574	8.364854	1.115330	0.3808
C	-236889.8	305518.3	-0.775370	0.5192
FITTED^2	2.47E-05	1.54E-05	1.602543	0.2502
R-squared	0.996361	Mean dependent var	13705.87	
Adjusted R-squared	0.954506	S.D. dependent var	7466.912	
S.E. of regression	1592.635	Akaike info criterion	16.86537	
Sum squared resid	5072970.	Schwarz criterion	18.02669	
Log likelihood	-195.2498	Hannan-Quinn criter.	17.19979	
F-statistic	23.80556	Durbin-Watson stat	2.858966	
Prob(F-statistic)	0.041064			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9

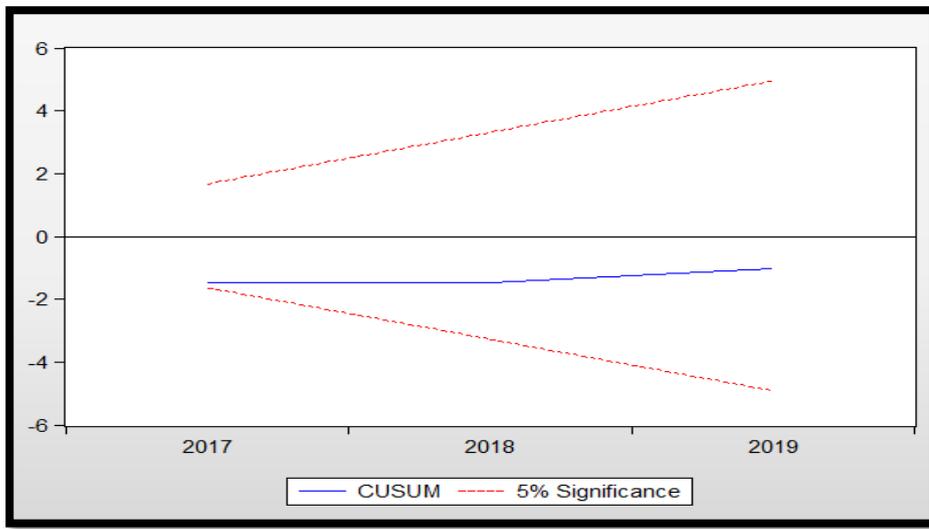
2- إختبار الاستقرار (Stability Test) (Cusum Test):

للتأكد من أن بيانات الدراسة المستخدمة خالية من عدم وجود أي تغيرات هيكلية على مستواها لابد من إجراء إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (Cusum Test) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (Cusum of Squares) اللذان يوضحان مدى استقرار المعلمات في المستويين القصير والطويل. وبعد إجراء إختبار التجميعية التراكمية والموضح في الشكلين المواليين نلاحظ بأن القيم التجميعية تقع بين الخطين، تبين

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

أن منحى الأخطاء يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعليه فإنه لا يوجد حاجة لتقسيم فترة الدراسة إلى فترات جزئية ويمكن التعامل مع كامل فترة الدراسة كفترة زمنية واحدة. معناها أن المقدرات ثابتة خلال زمن الدراسة، أي أنه لا يوجد لدي أكثر من معادلة، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوذة هو خط يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وعليه يمكن القول أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير، أي أن هذا الاختبار أثبت بأن النموذج النهائي لهذه الدراسة مستقر.

الشكل (19/03): اختبار الاستقرارية التجميعية التراكمية (Cusum Test)



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9

من خلال تشخيص جودة النموذج القياسي الخاص بهذه الدراسة، ومن خلال نتائج الاختبارات الإحصائية السالف ذكرها، يمكننا القول بأن النموذج المدروس هو الأمثل لدراسة تأثير محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على تدفق هذا النوع من الاستثمارات إلى الجزائر.

المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة القياسية ومناقشتها.

بينت نتائج الدراسة - إستجابة قوية لأغلب المتغيرات والتي كانت معنوية إحصائيا عند 5% و 10% لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لتغيرات محددات هذا النوع من الاستثمارات والمتمثلة في كل من مؤشر الحرية الاقتصادية والنتاج المحلي الداخلي الخام والتضخم ومؤشر الاستيراد بالنظر لإمكانية وجود استقرار وتوازن في المستويين الطويل والقصير والذي يتضح من خلال اختبار صلاحية وجودة النموذج.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

يلعب التضخم المنخفض والمستقر دورا حاسما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى المحلي، بحيث يعمل على التقليل من مخاطر الاستثمار وعدم اليقين وبالتالي تعزيز الثقة بين المستثمرين والبلد المستقبل للاستثمار. والعكس بالنسبة إذا كان هناك ارتفاع في مؤشرات التضخم فهو يعمل على زيادة حجم المخاطر وبالتالي عزوف المستثمرين الأجانب في الجزائر، ومن خلال نتائج الدراسة القياسية أثبتت العلاقة العكسية فرضية الارتفاع في معدلات التضخم والتي ترتبط بشكل عكسي مع زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في البلاد، وهو ما يحتم على الحكومة الجزائرية إيجاد حلول سريعة وعاجلة لضبط ارتفاع معدلات التضخم لكبح عزوف المستثمرين الأجانب، إذ أن ارتفاع معدلات التضخم بشكل أسرع خاصة في السنوات الأخيرة وبفعل التطورات الاقتصادية الحاصلة وغير المرغوب فيها خاصة في ظل الجائحة أدت إلى إضعاف الحكومة الجزائرية من خلال عدم قدرتها من خلال مؤسسة البنك المركزي على وضع سياسة نقدية ناجعة وفعالة تحد من عزوف المستثمرين الأجانب وحتى المحليين، بفعل عدم وجود بوادر لتحفيز تدفق الاستثمار إلى البلاد.

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بنسبة ضعيفة جدا في الناتج الداخلي الخام، بحيث لا تتجاوز النسبة الـ 5% كما أن معظم تلك الاستثمارات مرتبطة بقطاع المحروقات، وهو العامل الذي يمكن إرجاعه إلى وجود عديد المشاكل المتعلقة بتهريب الأموال من خلال الاستثمارات الأجنبية غير الناجعة والتي من خلالها يتم تسرب احتياطات العملة الصعبة إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى معوقات أخرى من أهمها مشكلة الائتمان والتمويل.

وجود أثر كبير لمؤشر الحرية الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمعنوية إحصائية عالية جدا، وهذا ما يمكن تفسيره على أن الجزائر خطت خطوات كبيرة لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وحتى بالنسبة للاستثمار المحلي والذي يمكن أن يجلب مستقبلا عديد المستثمرين الأجانب على اعتبار المرحلة الحالية هي مرحلة انتقالية بفعل وضع عديد القوانين الجديدة من طرف الحكومة الجزائرية في هذا المجال والذي يمكن أن يفتح أبواب واسعة في المستقبل للمستثمرين الحقيقيين.

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

خلاصة الفصل:

اشتمل هذا الفصل على تطبيق مجموعة من الطرق القياسية من أجل تشخيص المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، فمن خلال تطبيق طريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP) أظهرت النتائج الخاصة بمكونات المجموعة المتجانسة الأولى والتي تتكون من متغيرين هما الاستثمارات الأجنبية المباشرة وصادرات السلع والخدمات، حيث ترتبط فيها العملية التصديرية بشكل إيجابي مع زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بالنسبة للمحور الثاني *Axe2*، وذلك من خلال الميزة النسبية التي تحتويها البلاد في عديد المنتجات وفي مختلف القطاعات، خاصة في قطاع المحروقات (الغاز والنفط). بينما المجموعة الفرعية الثانية التي تشكل كل من إجمالي الناتج المحلي وسعر الصرف ومؤشر التنمية البشرية، والذين يتجانسون من خلال موقعهم في التمثيل البياني على المحور الأول *Axe1*. عدم وجود توافق كلي بين إجمالي الناتج المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر يمكن إرجاعه إلى ضعف مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد في النشاط الاقتصادي الجزائري.

فيما يخص المجموعة الثالثة والتي يمكننا تقسيمها لمجموعتين فرعيتين، الأولى تشمل كل من المتغيرات، استخدام الطاقة، صافي الضرائب، واردات السلع، إجمالي تكوين رأس المال، وإجمالي الإنفاق العمومي، والتي ترتبط بشكل عكسي مع متغير الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمحور الأول *Axe1*، أما بالنسبة للائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص والذي يرتبط بشكل عكسي مع تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للمحور الثاني *Axe2*، أما بالنسبة للمجموعة الرابعة والمتشكلة من التضخم والبطالة، واللذان يرتبطان بشكل عكسي مع متغير الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل بالنسبة للمحورين معا، فان تجانسهما من ناحية كمية المعلومات وتمثيلها ترجع لعلاقتها الطردية والسببية في النشاط الاقتصادي في البلاد، على اعتبار زيادة نسبة التضخم ستؤدي حتما إلى ارتفاع في نسبة البطالة والعكس.

بالنسبة لنتائج تقدير النموذج القياسي وفق منهجية (ARDL) تم التوصل إلى تقدير العلاقة في الأجلين القصير و الطويل بمعنوية إحصائية، كما أن اختبارات تشخيص النموذج كلها معنوية مما يشير بقبول النموذج المقدر، ومن خلال تقدير علاقة التكامل المشترك والعلاقة طويلة الأجل الخاصة بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (3، 4، 3، 4) ARDL، أثبتت النتائج أن معاملات النموذج تقريبا جميعها معنوية عند درجة

الفصل الثالث: قياس و تحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 (عرض النتائج و المناقشة)

معنوية 5% و 10%، كما أن معامل التحديد المصحح يبلغ 5,91- وهو سالب ومعنوي، يثبت وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، أي أنه على المدى الطويل في وحدة الزمن فإن جميع أخطاء الأجل القصير ستصحح وتعود إلى حالة التوازن في الأجل الطويل. والنظرية الاقتصادية أثبتت ذلك، بحيث أنه في حالة توفر مناخ ملائم للاستثمارات الأجنبية (تحسن في محددات الاستثمار الأجنبي المباشر) فإنه يساهم في زيادة حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلاد، بحيث أن كل هذه العوامل يمكن أن تنجز عبر وحدة الزمن وتحقق نجاحها وأهدافها على المدى الطويل، وبالتالي تحقق توازن خلال تلك الفترة من المستقبل.

بينت نتائج الدراسة استجابة قوية لأغلب المتغيرات والتي كانت معنوية إحصائياً عند 5% و 10% لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لتغيرات محددات هذا النوع من الاستثمارات والمتمثلة في كل من مؤشر الحرية الاقتصادية والنتاج المحلي الداخلي الخام والتضخم ومؤشر الاستيراد.

الخاتمة العامة

اتجهت هذه الدراسة إلى التناول بالدراسة و التحليل مختلف العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2019/1990، و قد كانت الحاجة إلى دراسة هذا الموضوع نظرا لوجود فجوة علمية تتعلق بتحديد العوامل الحقيقية المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفق المقاربات الحديثة المعتمدة أساسا على مقاربتين رئيسيتين، الأولى هي مقارنة نظرية الموائمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر و المقاربة الثانية هي مقارنة المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تشكل مربع كالدور السحري. وقد أفضت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي:

أولا: النتائج النظرية:

من خلال تناولنا للمداخل النظرية المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر توصلنا إلى مجموعة من النتائج النظرية تتمثل فيما يلي:

- يبرز الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم مظهر من مظاهر العولمة الاقتصادية التي عرفها العالم وخاصة بعد اختيار الاتحاد السوفياتي و سيطرة و توسع نظام الاقتصاد الرأسمالي القائم على الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج و حرية انتقال السلع و الخدمات و العمالة و رؤوس الأموال بين مختلف دول العالم.

- اتجهت أغلب دول العالم إلى التكيف مع البيئة الاقتصادية الجديدة التي أفرزتها ظاهرة العولمة و النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و ذلك من خلال تبني إصلاحات اقتصادية تشجع على المبادرة الاستثمارية الخاصة سواء الوطنية أو الأجنبية.

- أدت ظاهرة العولمة إلى تنافس و تدافع اقتصادي بين الدول من أجل جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك من خلال تحسين بيئة الأعمال أو ما يعرف بالمنافسة الاستثمارية، من خلال تحسين التشريعات القانونية و خاصة المتعلقة بسرعة تجسيد الاستثمار و قوانين المنافسة و الضرائب و تحويل الأموال إضافة إلى البنية التحتية من طرقات و مطارات و موانئ و شبة مواصلات و تكنولوجيات حديثة.

- يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة من معالجة الكثير من الاختلالات الاقتصادية فهو يعمل على تحفيز معدلات النمو الاقتصادي و رفع معدلات التشغيل و تقليل تكلفة الواردات و توفير السلع و الخدمات للمجتمع و تقليص حجم الدور الاقتصادي الإنتاجي للدولة و خاصة عن طريق الميزانية العامة للدولة.

- من أجل تفعيل وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يعتبر أحد أهم المصادر البديلة لدعم الموارد المحلية والزيادة من حجم تراكم رأس المال الحقيقي الذي يؤثر بشكل إيجابي على مختلف النشاطات الاقتصادية، عملت العديد من الدول على توفير مناخ يساعد على استقطاب هذا النوع من الاستثمارات. وفي ظل كل هذه المعطيات عملت الجزائر على توفير وتحسين المناخ الملائم من أجل تطوير الاستثمارات المحلية والأجنبية في ظل مختلف التحديات والتطورات الاقتصادية الحاصلة خاصة في مجالات التكنولوجيا والعمولة.

- هناك مجموعة من العوامل (المحددات) التي تحدد حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الدول المضيفة منها ما هو اقتصادي (حجم السوق، البنية التحتية، مستويات الدخل، معدلات التضخم، طبيعة نظام سعر الصرف و تحويل العملات...الخ) و منها ما هو سياسي و اجتماعي (الاستقرار السياسي و حجم العنف، مؤشرات الحكم الرشيد و الديمقراطية و المساءلة، الانقسامات العمودية و الأفقية في المجتمع...الخ) و منها ما هو قانوني و تشريعي (وجود تحفيزات على الاستثمار، استقرار التشريعات و القوانين، طبيعة التقاضي مع الحكومة، الرقابة على التحولات المالية...الخ)، و تشكل هذه العوامل مجتمعة ما يسمى بيئة الأعمال أو مناخ الاستثمار.

ثانيا: النتائج التطبيقية:

- من أجل تفعيل وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يعتبر أحد أهم المصادر البديلة لدعم الموارد المحلية والزيادة من حجم تراكم رأس المال الحقيقي الذي يؤثر بشكل إيجابي على مختلف النشاطات الاقتصادية، عملت العديد من الدول على توفير مناخ يساعد على استقطاب هذا النوع من الاستثمارات. وفي ظل كل هذه المعطيات تعمل الجزائر حاليا على توفير وتحسين المناخ الملائم من أجل تطوير الاستثمارات المحلية والأجنبية في ظل مختلف التحديات والتطورات الاقتصادية الحاصلة خاصة في مجالات التكنولوجيا والعمولة.

- بعد تطبيق طريقة التحليل بالمرکبات الأساسية لمعطيات الدراسة ، بالاعتماد على برنامج (XLSTAT.2020) ، وجدنا بأن كل من متغير مؤشر التنمية البشرية ومؤشر الحرية الاقتصادية هم المسؤولون عن تمركز المجتمع لأنهما تتميزان بأقل انحراف معياري. بينما كل من متغير إجمالي الإنفاق

الوطني ومعدل التضخم ومتغير الميزان الخارجي على السلع والخدمات هم المسؤولون عن تشتت المجتمع نظرا لأنهم يمتازون بالانحرافات الأكبر. أما بالنسبة للمتوسطات فنجد بأن متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والذي يقدر بـ 1045 مليون دولار لا تتعدى 5% من متوسط الكتلة النقدية في الجزائر والمقدرة بـ 3548 مليار دج، كما أن متوسط مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الداخلي أكبر من متوسط الواردات والتي يرجع سببها لاعتماد الجزائر الكلي على الصادرات من المحروقات.

- متغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر (IDE) له ارتباط قوي وموجب مع كل من المتغير مؤشر التنمية البشرية (IDU) والذي يرجع سببه لتوفر الكفاءات، ومع متغير النمو السكاني (POP) للبلاد والذي يمكن إرجاعه إلى زيادة الطلب على المنتجات وزيادة حجم الاستهلاك، نفس العلاقة نجدها مع كل من متغير النمو الاقتصادي (TCR)، ومتغير الكتلة النقدية (M2)، ومتغير استخدام الطاقة (ENERG)، ومتغير الصادرات (EXP) والواردات (IMP).

- متغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر (IDE) له ارتباط قوي وسالب مع البطالة (CHOM/EMP) والذي يمكن تفسيره بقدرة تلك الاستثمارات على خفض معدلات البطالة في البلاد.

- متغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر (IDE) له ارتباط متوسط وموجب مع كل من متغير سعر الصرف (TCH) ومتغير الإنفاق العمومي (G) ومتغير التضخم (INF)، ومتغير الضرائب (IMPOT).

- متغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر (IDE) له ارتباط ضعيف جدا مع كل من متغير الحرية الاقتصادية (ILE) والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص (ASL) وكذلك متغير ميزان المدفوعات (BP).

- يعتبر المناخ الاستثماري في الجزائر غير ملائم لاستقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بحيث أثبتت العلاقة العكسية الموجودة بين مؤشر الحرية الاقتصادية وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية ذلك، أين يعتبر هذا المؤشر عامل أساسي ومهم في تحسين مناخ الاستثمار في أي بلد.

- تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP) على بعض المؤشرات المتعلقة بمحددات الاستثمار الأجنبية المباشرة أثبت وجود عديد الاختلالات في علاقة تلك المحددات بزيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال استخراجنا لأربعة مجموعات وبعض المجموعات الفرعية الداخلة في تكوينها.

- دراسة الارتباط بين المتغيرات الدراسة أثبت وجود علاقات سببية بين تلك المتغيرات والتي تعكس الإطار النظرية الاقتصادية، والتي يرجع أساسها لخصائص الاقتصاد الجزائري.

- من خلال تقدير علاقة التكامل المشترك والعلاقة طويلة الأجل الخاصة بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (3، 4، 3، 4) ARDL، أثبتت النتائج أن معاملات النموذج تقريبا جميعها معنوية عند درجة معنوية 5% و 10%، كما أن معامل التحديد المصحح يبلغ (5,91-) وهو سالب ومعنوي، يثبت وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، أي أنه على المدى الطويل في وحدة الزمن فإن جميع أخطاء الأجل القصير ستصحح وتعود إلى حالة التوازن في الأجل الطويل. والنظرية الاقتصادية أثبتت ذلك، بحيث أنه في حالة توفر مناخ ملائم للاستثمارات الأجنبية (تحسن في محددات الاستثمار الأجنبي المباشر) فإنه يساهم في زيادة حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلاد، بحيث أن كل هذه العوامل يمكن أن تنجز عبر وحدة الزمن وتحقق نجاحها وأهدافها على المدى الطويل، وبالتالي تحقق توازن خلال تلك الفترة من المستقبل.

- يتضح من نتائج تقدير المعادلة الخاصة بالعلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة وجود علاقة معنوية وعكسية بين تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر مع بعض محددات الاستثمار في فترات إبطاء مختلفة وبدرجات متفاوتة، مع مؤشر الحرية الاقتصادية المتأخر بسنتين (-2) (معنوية)، ومع متغير إجمالي الناتج المحلي المتأخر بسنتين (-2) (غير معنوية)، ومع معدل التضخم المتأخر ب (-2) و (-4 سنوات)، ومع الواردات المتأخرة ب (-2) (غير معنوية) و (-3 سنوات). بينما التأخيرات الأخرى المتعلقة بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كانت كلها معنوية وبعلاقة قوية وموجبة مع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر ما عدا متغير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر المتأخر ب 04 سنوات ومؤشر الحرية الاقتصادية المتأخر ب 03 سنوات ومتغير إجمالي الناتج المحلي المتأخر بسنتين ومعامل التضخم المتأخر بسنة واحدة والتي كانت كلها غير معنوية عند 5% و 10%.

- فيما يتعلق بعلاقة تدفقات الاستثمار الأجنبي نحو الجزائر مع معدلات التضخم السنوية، فلقد بينت النتائج وجود علاقة قوية وعكسية معنوية (عند 5% و 10%) بين المتغيرين، وهذا ما يتطابق فيه مع النظرية الاقتصادية ونوعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والقطاعات النشطة بها، والتي بدأت بالتنوع خارج قطاع المحروقات في بداية سنة 2000 إلى غاية يومنا هذا، بحيث أدى هذا التنوع إلى تأثير العديد من الاستثمارات الأجنبية بمختلف التغيرات الاقتصادية الحاصلة في البلاد منها تغيرات مؤشر التضخم خلال العشر سنوات الأخيرة والتي بدورها أدت إلى تراجع كبير في مستويات قيمة العملة المحلية.

- بالنسبة لمؤشر للانفتاح التجاري (الحرية الاقتصادية) فقد كانت علاقته مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر ايجابية ومعنوية عند مستوى (5% و 10%) في المدى الطويل، وهو الأمر الذي يظهر الخطوات الإصلاحية في مجال التحرير التجاري والخطوات الاستباقية التي تقوم بها الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والانفتاح أكثر على مختلف الاقتصاديات بالعالم، هذا الأمر يعزز استقطاب العديد من الاستثمارات في البلاد.

- أما فيما يخص تطور إجمالي الناتج المحلي الداخلي الخام وعلاقته بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، فإن النتائج أظهرت وجود علاقة قوية وعكسية معنوية (5% و 10%) بين المتغيرين، وهذه النتائج تؤكد أن مردودية الاستثمار الأجنبي المباشر في النشاط الاقتصادي بالجزائر ضعيفة جدا وتعود بشكل عكسي في تكوين رأس المال في البلاد، والذي يفسر بأن أغلب تلك الاستثمارات كان هدفه تحقيق الأرباح بتلك الشركات دون المساهمة في تطوير النشاط الاقتصادي للبلاد والذي يصل في العديد من الحالات إلى تهريب العملات بطرق غير شرعية. هذا بالإضافة إلى أن الناتج المحلي الداخلي الخام يتشكل في غالبه على مداخيل المحروقات وهو الأمر الذي يعيق تطوير تدفق الاستثمار الأجنبي إلى البلاد بشكل عام.

- تؤثر الواردات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بعلاقة معنوية وموجبة (5% و 10%)، وهو الأمر الذي يفسر باعتماد أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على إستيراد موادها الأولية أثناء مراحل إنتاجها أو عملها في البلاد، وهو العامل الذي لا يتوافق مع توجهات الحكومات الجزائرية المتعاقبة، والتي تهدف إلى تحسين ورفع مستويات الاستثمار بهذا المجال من أجل رفع مستوى الاستثمار المحلي، والذي يعود بالسلب على الاقتصاد الجزائري.

- بينت نتائج الدراسة إستجابة قوية لأغلب المتغيرات والتي كانت معنوية إحصائيا عند 5% و10% لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لتغيرات محددات هذا النوع من الاستثمارات والمتمثلة خاصة في كل من مؤشر الحرية الاقتصادية والنتائج المحلي الداخلي الخام والتضخم ومؤشر الواردات بالنظر لإمكانية وجود استقرار وتوازن في المستويين الطويل والقصير والذي يتضح من خلال اختبار صلاحية وجودة النموذج.

ثالثا: الاقتراحات و التوصيات:

لقد خلصت هذه الدراسة إلى بناء مجموعة من التوصيات تكون إن شاء الله تصورات ناجحة لتفعيل دور الاستثمار الأجنبي المباشر و تحقيق الانطلاقة الجيدة له، وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

- الاهتمام أكثر بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف السلطات العمومية وخاصة القائمين على الشأن الاقتصادي، على اعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر مرشح من حيث الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر إلى أن يكون مساهما بقوة في تطلعات الاقتصاد الجزائري نحو التنوع الاقتصادي و خاصة مع تجدد الصدمات النفطية.

- توفير و تسهيل إيجاد البيئة الناجحة للاستثمار الأجنبي المباشر بمختلف أنواعه من خلال الاهتمام بالبنية التحتية الخاصة بذلك من طرق السلطات العمومية مثل وسائل النقل و شبكات الاتصالات و خدمات الأمن و الراحة و التوجيه و الإشهار و البنية التحتية... الخ.

- الاستفادة من تجارب الدول ذات السبق في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة و خاصة أن هناك اتجاه نحو تدافع و تنافس عالمي في مجال جذب أكبر قدر ممكن من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تزايد حدة المنافسة على الصعيد العالمي و الإقليمي.

- تقديم الحوافز للمستثمرين الأجانب سواء الحوافز الضريبية أو التمويلية أو الاشهارية، وإنشاء صندوق خاص لتمويل المؤسسات المستثمرة و مرافقتها.

- قيام الوزارات ذات الفرص الاستثمارية في الجزائر بتحديد وتعيين الفرص الاستثمارية وتحفيز وتنشيط دور القطاع الخاص ورجال الأعمال لاجتذاب رؤوس الأموال باتجاه الفرص المربحة وتعظيم الحوافز المالية والاقتصادية في مجال الاستثمار فضلا عن تطوير التسهيلات الإدارية واختصار الوقت والإجراءات اللازمة في إطار من الشفافية لإجازة المشاريع الاستثمارية.
- تنمية الفكر الاستثماري في المجتمع و تشجيع إنشاء جمعيات المجتمع المدني في المجال الاستثمار، و غرس روح الانفتاح و تقبل الآخر و الاهتمام به و مساعدته.
- تحسين الأطر القانونية و التنظيمية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر و تسهيل إجراءات الحصول على رخص الاستثمار و مرافقة المشاريع الاستثمارية، إضافة إلى إصدار القوانين التي تنظم دخول وخروج رؤوس الأموال و العمالة من و إلى الجزائر، وكذا ضرورة المحافظة على البيئة والقوانين التي تحمي المستثمر و أمواله.
- تخصيص مناطق استثمارية خاصة في شكل أحياء خاصة بنشاطات معينة (فلاحية أو سياحية مثلا) في تصاميم المدن والقرى كما هو الشأن مثلا في كل من تونس والمغرب، وهذه المناطق المخصصة تساعد على ظروف عمل المستثمرين وحماية البيئة وخلق اقتصاديات تجمعيه ، وإنشاء أقطاب اقتصادية جهوية و محلية.
- إبرام عقود شراكة بين المؤسسات الوطنية ومتعاونين أجانب من ذوي الخبرة الرفيعة في مختلف أنواع الاستثمارات لنقل التجارب الناجحة.
- العمل على تسويق الفرص الاستثمارية في الجزائر والترويج لها لاستقطاب المستثمرين الأجانب عن طريق تعريفهم بفرص الريح الاستثماري في الجزائر مما يحفزهم على الاتجاه إلى الاستثمار في الجزائر.
- إنعاش الترويج الاستثماري بما في ذلك برجة التوعية الرسمية والشعبية، وإصدار النشرات التعريفية فضلا عن تطوير استخدام الوسائل المرئية وكذلك استخدام الممثلات بالداخل والخارج، وإقامة معارض دورية لإمكانات تبين الفرص الاستثمارية في الجزائر. إضافة إلى إنشاء قاعدة معلومات متكاملة تضمن توافر البيانات الأساسية الدقيقة والمحددة حول مقومات الاستثمار في الجزائر.

رابعاً: آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا هذه اتضح لنا أن هناك جوانب مرتبطة بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج الى

الدراسة و التحليل من قبل الباحثين، وعليه نقترح استكمال البحث في المواضيع الآتية:

- دراسة تقييمية لتجارب الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة مقارنة بين الدول النامية و الدول المتقدمة-
- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التوازنات الاقتصادية الكلية للجزائر.
- آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة استشرافية-

قائمة المراجع

① - قائمة المراجع باللغة العربية:

قائمة الكتب:

- 1- أبو قحف عبد السلام ، السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر، 1989.
- 2- أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي، مطبعة المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط2، 1991.
- 3- أبو شرار علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي- نظريات وسياسات-، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 4- الزبير خير أحمد محمد ، الحوافز للاستثمار الأجنبي المباشر تجربة السودان ، مؤسسة التنمية السودانية، 1997.
- 5- الجميل سرمد كوكب، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر، 2001.
- 6- السامري دريد محمود، الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- 7- الحضيبي حامد العربي، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.
- 8- الحاج طارق، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
- 9- برتان جيل، الاستثمار الدولي ، ترجمة على مقلد و علي زيعور ، منشورات عويدات، لبنان، 1981.
- 10- حردان طاهر حيدر، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل، الأردن، 1997.
- 11- صقر عمر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- 12- عارف حمو، مبادئ الاقتصاد، مطابع الشمس، عمان، 1993.
- 13- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- 14- عبد المقصود نزيه ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 15- عبد العزيز سلمان، برنامج الخصخصة قضايا التحول إلى اقتصاد السوق في مصر، مركز الدراسات و اشتراكية مؤسسة الأهرام القاهرة، 1996.
- 16- عوض الله زينب حسين، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.
- 17- عبد القادر عطية عبد القادر، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة للكتب، الإسكندرية، 1997.
- 18- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2، بن عكنون ، الجزائر ، 2005.

- 19- فريد احمد قبلان فريد أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الواقع والتحديات، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2008.
- 20- قريوع عليوش كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 21- مطر محمد، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 1999.
- 22- مطر محمد، إدارة الاستثمارات، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
- 30 - محمد لطفي فرحات : مبادئ الإقتصاد القياسي ، ليبيا ، الدار الجماهيرية ، بنغازي ، 1986.
- 31- مدحت القرشي : التنمية الاقتصادية ، الأردن ، دار وائل ، السلط ، 2007.
- 32- مدحت مصطفى ، سهير عبد العزيز أحمد : النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية ، مصر ، مكتبة الإشعاع الفتية ، الإسكندرية ، 1999.
- 33- مولود حشمان "نماذج و تقنيات التنبؤ قصير المدى" الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2002.

قائمة المجالات و الدوريات :

- 01- الأسرج حسن عبد الله، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي، بنك الكويت الصناعي، العدد 83.
- 02- الغزالي محمد عيسى، الاستثمار الاجنبي المباشر - تعاريف و قضايا-، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.
- 03- باركر مشتاق، الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط، المجلة الاقتصادية السعودية، مركز النشر الاقتصادي، الرياض، العدد 09، 1997.
- 04- خضر حسن، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا-، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.
- 05- مرزوق نبيل، العولمة و النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، مجلة العمل العربية ، 2001.
- 06- مفتاح صالح ، دلال بن سمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 44، 2008.
- 07- علي همال علي، فاطمة حفيظ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية، مجلة الاقتصاد والمناجمت، الجزائر، العدد 04، 2005.

- 01- القانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، ج ر رقم 16، المؤرخة في 18 أفريل 1990.
- 02- المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، ج ر رقم 64، المؤرخة في 10 أكتوبر 1993.
- 03- الأمر 03/01 المعدل والمتمم، المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الإستثمار، ج ر رقم 47، الصادرة في 22 أوت 2001.
- 04- الأمر 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المعدل والمتمم للأمر 03/01، المتعلق بتطوير الإستثمار، ج ر رقم 46.
- 05- القانون 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016، المتعلق بترقية الإستثمار، ج ر رقم 46، المؤرخ في 03 أوت 2016.

قائمة المذكرات و الأطروحات:

- 01- بلخياط جمال، الآثار المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2003،
- 02- زيري نورة ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و آثاره على التنمية الاقتصادية - دراسة قياسية مقارنة بين كل من الجزائر، تونس، المغرب للفترة (1996/2014)-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016، ص6.
- 03- زايري بلقاسم، الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري تكوين منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- 04- بن عباس حمودي، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الصين، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011.
- 05- قدوري نور الدين، الإصلاحات الجبائية وأهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2010.
- 06- معزوز نشيدة ، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

07- وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها -حالة الجزائر، مصر، السعودية- دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014.

قائمة المؤتمرات و الملتقيات:

01- الشرجي مجدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، الملتقى الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، جامعة الجزائر، 2005.

02- شبانة أمينة زكي، الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، الملتقى العلمي الدولي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين حول تمويل التنمية في ظل اقتصاد السوق يومي 8 و 9 أفريل، القاهرة، 1994.

② - قائمة المراجع الأجنبية:

قائمة الكتب الأجنبية:

01 - Abdellah Boughaba, Analyse et évaluation de projets, édition Berti, paris, 1999.

02 - Baul Samuelson, William Nordhaus, l'économie, édition economica, paris, 2000.

03 - Bernard Bonnin, L'entreprise multinationale et L'état, édition études vivantes, France, 1984.

04- Denis Tersen et Jean Luc Bricaut, L'investissement international, Edition Armand colin , paris, 1999.

05 - Delapierre Michel et Milelli Christian, Firmes multinationales : des entreprises au cœur d'industries mondialisées, Vuibert, Paris, 1995.

06- George Bresson ,Alain Pirotte " Econométrie des séries temporelles " Presses universitaires de France , Paris 1995.

07 - Gouia ridha, , les investissements directs étrangers et développement industriel méditerranéen , Economica, paris, 1998, p 66.

08 - Jacky mathonnatm, le retrait des investissements privés directs étranger de l'espace Africain , economica, paris, 1991.

09 - Jacquemot Pierre, La Firme multinationale, Une introduction économique, Economica, France, 1990, P 216.

10 - Kiyoshi kojima, direct foreign investment a Japanese model of multinational business operationals , Taylor and Francis edition , UK,1978.

11 - Jean-Pierre Bibeau, Introduction à l'économie internationale, Casablanca, Paris, 1997.

12- Pierre Jacquemont, La Firme multinationale, Une introduction économique, Economica, France, 1990.

13 – regis bourbounais : Economtrie , France « Dunod » Paris 1998.

14- Stephen Hymer , the international operations of national firm- a study of direct foreign investment , thesis of doctor , Massachusetts institute of technology , USA,1960, p : 11.

قائمة المواقع الإلكترونية:

01 - the official website of the united nations conference on trade and development UNCTAD , [www.unctad.org /templates /page .asp ? int item ID=3146 et Lang=1](http://www.unctad.org/templates/page.asp?intitemID=3146&Lang=1)), page consulte le 16/04/2018.

02-L'OCDE, Définition de L'OCDE pour les investissements internationaux, 2008, P 17 .

([http://ec.europa.eu/eurostat/romon/statmanuals /FILES/OECD-DEF-FDI-3 RD-EDITION-FR-PDF](http://ec.europa.eu/eurostat/romon/statmanuals/FILES/OECD-DEF-FDI-3RD-EDITION-FR-PDF)).page consultee le :16/04/2018 .

قائمة الملاحق

المحلق رقم 01 (متغيرات الدراسة)

المتغيرات	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	مؤشر الحرية الاقتصادية	مؤشر التنمية البشرية	سعر صرف رسمي	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (مليار دج)	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (مليار دج)	استخدام الطاقة (كغم) مكافئ نפט لكل فرد	إجمالي الإنفاق الوطني (مليار دج)	تعداد السكان (مليون ن)
1990	0,335	54,80	0,57	8,96	4 882,28	2 209,90	861,26	5,64	25,76
1991	11,639	54,90	0,58	18,47	3 977,05	2 006,33	888,88	7,98	26,40
1992	30,000	55,00	0,58	21,84	634,54	1 839,92	888,74	10,33	27,03
1993	0,001	55,10	0,59	23,35	566,66	1 728,31	872,31	11,82	27,64
1994	0,001	55,20	0,59	35,06	550,64	1 804,43	823,58	15,44	28,21
1995	0,001	55,70	0,60	47,66	457,97	1 819,53	843,04	20,46	28,76
1996	270,000	54,50	0,60	54,75	491,92	1 753,89	802,10	24,21	29,27
1997	260,000	54,90	0,61	57,71	362,22	1 685,95	808,76	25,14	29,74
1998	606,600	55,80	0,62	58,74	444,65	2 037,89	824,53	28,29	30,19
1999	291,600	57,20	0,63	66,57	541,75	1 995,93	867,80	30,64	30,62
2000	280,100	56,80	0,64	75,26	622,62	2 122,43	869,61	32,46	31,04

2001	1 113,106	57,30	0,65	77,22	861,52	2 236,38	860,04	36,07	31,45
2002	1 064,960	61,00	0,66	79,68	1 384,90	2 425,26	908,30	40,76	31,86
2003	637,880	57,70	0,67	77,39	1 365,66	2 528,63	953,06	44,97	32,26
2004	881,850	58,10	0,68	72,06	1 395,89	2 736,87	952,27	52,63	32,69
2005	1 156,000	53,20	0,69	73,28	1 603,43	2 959,54	977,95	58,13	33,15
2006	1 841,000	55,70	0,69	72,65	1 656,38	3 141,62	1 031,92	62,15	33,64
2007	1 686,737	55,40	0,70	69,29	1 836,10	3 460,45	1 078,18	72,77	34,17
2008	2 638,607	56,20	0,70	64,58	1 852,04	3 890,69	1 073,21	89,16	34,73
2009	2 746,931	56,60	0,71	72,65	2 391,95	4 233,74	1 153,66	100,26	35,33
2010	2 300,369	56,90	0,72	74,39	2 316,94	4 528,11	1 114,22	111,49	35,98
2011	2 571,237	52,40	0,73	72,94	2 150,19	4 657,64	1 140,64	131,15	36,66
2012	1 500,402	51,00	0,73	77,54	2 273,45	4 992,41	1 229,55	148,51	37,38
2013	1 691,887	49,60	0,73	79,37	2 749,12	5 421,76	1 247,50	161,83	38,14
2014	1 502,206	50,80	0,74	80,58	3 174,28	5 768,75	1 327,54	174,90	38,92
2015	537,793	48,90	0,74	100,69	3 894,36	6 097,57	1 328,54	189,44	39,73
2016	1 638,264	50,10	0,74	109,44	4 234,46	6 310,99	1 329,54	199,98	40,55

2017	1 230,243	46,50	0,75	110,97	4 575,86	6 525,56	1 330,54	207,74	41,39
2018	1 466,100	44,70	0,75	116,59	4 711,77	6 727,85	1 331,54	217,46	42,23
2019	1 381,269	46,20	0,75	119,35	4 953,87	6 795,13	1 332,54	217,43	43,05

تابع المحلق رقم 01

المتغيرات	التضخم (% سنويا)	بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العامة)	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) مليار دج	صافي الضرائب على المنتجات (مليار دج)	الميزان الخارجي على السلع والخدمات (مليار دج)	صادرات السلع والخدمات (مليار دج)	واردات السلع والخدمات (مليار دج)
1990	16,65	20,50	8 696,11	4,214	-0,08	2 038,69	2 168,55
1991	25,89	20,60	8 591,76	3,944	0,47	2 501,73	2 027,63
1992	31,67	24,38	8 746,41	4,354	0,15	2 214,56	2 087,72
1993	20,54	26,23	8 562,74	4,243	-0,16	1 865,30	1 981,33
1994	29,05	27,74	8 485,67	4,783	-0,53	1 911,88	2 210,83
1995	29,78	31,84	8 808,13	4,807	-0,56	2 307,27	2 554,02
1996	18,68	28,56	9 169,26	4,602	1,49	2 728,81	2 195,55

1997	5,73	25,43	9 270,12	4,461	2,66	2 865,05	1 978,02
1998	4,95	26,83	9 742,90	4,581	0,02	2 199,79	2 193,72
1999	2,65	28,37	10 054,67	4,705	1,74	2 830,40	2 290,35
2000	0,34	29,77	10 436,75	4,961	8,78	4 390,71	2 169,66
2001	4,23	27,30	10 749,85	5,542	6,20	3 944,04	2 366,78
2002	1,42	25,90	11 351,84	6,546	4,47	4 030,42	2 909,44
2003	4,27	23,72	12 169,18	6,929	7,55	4 654,57	2 905,50
2004	3,96	17,65	12 692,45	6,947	8,86	5 083,74	3 255,38
2005	1,38	15,27	13 441,30	7,202	17,49	6 344,99	3 235,78
2006	2,31	12,27	13 669,81	6,727	22,86	6 672,33	2 996,33
2007	3,68	13,79	14 134,58	7,225	20,76	6 652,89	3 515,26
2008	4,86	11,33	14 473,81	8,047	21,27	6 943,57	4 155,60
2009	5,74	10,16	14 705,39	8,763	-0,58	5 201,54	5 286,98
2010	3,91	9,96	15 234,79	9,101	8,42	5 856,94	4 787,09
2011	4,52	9,96	15 676,59	9,109	14,74	6 080,66	4 497,02
2012	8,89	10,97	16 209,60	10,775	13,58	5 979,81	4 622,07

2013	3,25	9,82	16 663,47	12,264	4,68	5 533,92	5 065,85
2014	2,92	10,21	17 296,68	12,796	-2,48	5 273,35	5 522,25
2015	4,78	11,21	17 936,66	13,590	-22,31	4 156,24	6 551,07
2016	6,40	10,20	18 510,63	13,146	-24,84	3 863,63	6 488,56
2017	5,59	12,00	18 751,27	12,624	-18,98	4 243,82	6 129,63
2018	4,27	11,89	18 976,28	12,221	-12,94	4 893,38	6 093,62
2019	1,95	11,81	19 128,09	11,992	-13,15	4 360,13	5 591,52

المحلق رقم 02 مصفوفة الارتباطات الخاصة بالمتغيرات المدرجة في النموذج

المتغيرات	IDE	ILE	IDU	TCH	ASL	M2	ENER	G/PIB	POP	INF	CHO/E MP	TCR	IMPO/ PIB	BP/PI B	EXP/P IB	IMP/PIB
IDE	1	-0,179	0,778	0,535	0,010	0,606	0,625	0,637	0,657	-0,591	-0,794	0,168	0,433	0,270	0,507	0,520
ILE	-0,179	1	-0,585	-0,550	-0,361	-0,813	-0,775	-0,775	-0,733	0,116	0,566	0,262	-0,659	0,566	0,415	-0,575
IDU	0,778	-0,585	1	0,876	0,089	0,911	0,917	0,944	0,965	-0,694	-0,849	0,254	0,784	-0,117	0,224	0,701
TCH	0,535	-0,550	0,876	1	-0,066	0,792	0,754	0,852	0,912	-0,724	-0,538	0,350	0,659	-0,271	0,076	0,543
ASL	0,010	-0,361	0,089	-0,066	1	0,333	0,319	0,183	0,131	0,077	-0,385	-0,349	0,178	-0,324	-0,254	0,293
M2	0,606	-0,813	0,911	0,792	0,333	1	0,987	0,983	0,964	-0,458	-0,842	-0,006	0,859	-0,432	-0,130	0,817
ENER	0,625	-0,775	0,917	0,754	0,319	0,987	1	0,969	0,946	-0,444	-0,875	0,000	0,871	-0,380	-0,072	0,822
G/PIB	0,637	-0,775	0,944	0,852	0,183	0,983	0,969	1	0,986	-0,529	-0,809	0,091	0,872	-0,379	-0,070	0,795
POP	0,657	-0,733	0,965	0,912	0,131	0,964	0,946	0,986	1	-0,608	-0,788	0,142	0,819	-0,322	0,004	0,736
INF	-0,591	0,116	-0,694	-0,724	0,077	-0,458	-0,444	-0,529	-0,608	1	0,462	-0,480	-0,297	-0,206	-0,462	-0,154
CHOM/EMP	-0,794	0,566	-0,849	-0,538	-0,385	-0,842	-0,875	-0,809	-0,788	0,462	1	0,028	-0,679	0,045	-0,223	-0,700
TCR	0,168	0,262	0,254	0,350	-0,349	-0,006	0,000	0,091	0,142	-0,480	0,028	1	0,136	0,265	0,410	-0,014
IMPOT/PIB	0,433	-0,659	0,784	0,659	0,178	0,859	0,871	0,872	0,819	-0,297	-0,679	0,136	1	-0,486	-0,206	0,854
BP/PIB	0,270	0,566	-0,117	-0,271	-0,324	-0,432	-0,380	-0,379	-0,322	-0,206	0,045	0,265	-0,486	1	0,895	-0,559
EXP/PIB	0,507	0,415	0,224	0,076	-0,254	-0,130	-0,072	-0,070	0,004	-0,462	-0,223	0,410	-0,206	0,895	1	-0,262
IMP/PIB	0,520	-0,575	0,701	0,543	0,293	0,817	0,822	0,795	0,736	-0,154	-0,700	-0,014	0,854	-0,559	-0,262	1

المحلق رقم 03 الاحصاءات الوصفية للمتغيرات

Variable	Observations	Obs. avec données manquantes	Obs. sans données manquantes	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	30	0	30	0,001	2746,931	1044,571	858,882
مؤشر الحرية الاقتصادية	30	0	30	44,700	61,000	53,940	3,860
مؤشر التنمية البشرية	30	0	30	0,570	0,750	0,671	0,061
سعر صرف رسمي	30	0	30	8,958	119,354	68,967	27,819
الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (مليار دج)	30	0	30	362,222	4953,871	2097,150	1532,216
إجمالي تكوين رأس المال الثابت (مليار دج)	30	0	30	1685,949	6795,130	3548,116	1781,056
استخدام الطاقة (كغم مكافئ نفط لكل فرد)	30	0	30	802,100	1332,536	1035,044	193,837
إجمالي الإنفاق الوطني (مليار دج)	30	0	30	5,641	217,459	84,309	72,430
تعداد السكان (مليون ن)	30	0	30	25,759	43,053	33,599	4,944
التضخم (% سنويا)	30	0	30	0,339	31,670	8,809	9,415
بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)	30	0	30	9,820	31,840	18,522	7,793
إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) مليار دج	30	0	30	8485,672	19128,092	13077,892	3709,029
صافي الضرائب على المنتجات (مليار دج)	30	0	30	3,944	13,590	7,707	3,270
الميزان الخارجي على السلع والخدمات (مليار دج)	30	0	30	-24,837	22,862	2,319	11,964
صادرات السلع والخدمات (مليار دج)	30	0	30	1865,296	6943,572	4254,139	1606,933
واردات السلع والخدمات (مليار دج)	30	0	30	1978,021	6551,072	3661,105	1572,151

المحلق رقم 04 مخرجات برنامج (XLSTAT.2020) الخاص بطريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP)

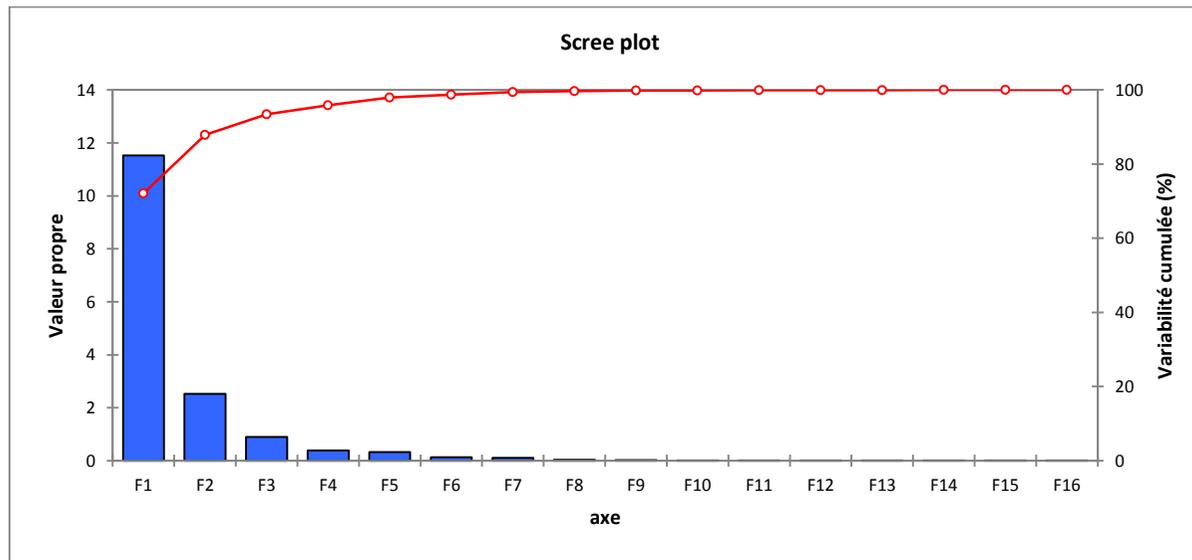
Test de sphéricité de Bartlett :	
Khi ² (Valeur observée)	-Inf
Khi ² (Valeur critique)	146,567
DDL	120
alpha	0,05

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin :	
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	0,850
مؤشر الحرية الاقتصادية	0,870
مؤشر التنمية البشرية	0,927
سعر صرف رسمي	0,746
الانتماء المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (مليار دج)	0,787
إجمالي تكوين رأس المال الثابت (مليار دج)	0,847
استخدام الطاقة (كغم مكافئ نפט لكل فرد)	0,925
إجمالي الإنفاق الوطني (مليار دج)	0,887
تعداد السكان (مليون ن)	0,890
التضخم (% سنويا)	0,886
بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)	0,851
إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) مليار دج	0,910
صافي الضرائب على المنتجات (مليار دج)	0,927
الميزان الخارجي على السلع والخدمات (مليار دج)	0,484
صادرات السلع والخدمات (مليار دج)	0,711
واردات السلع والخدمات (مليار دج)	0,851
KMO	0,851

Analyse en Composantes Principales :

Valeurs propres :

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8	F9	F10	F11	F12	F13	F14	F15	F16
Valeur propre	11,529	2,526	0,898	0,390	0,326	0,132	0,109	0,040	0,020	0,012	0,007	0,005	0,002	0,001	0,001	0,001
Variabilité (%)	72,054	15,789	5,613	2,435	2,040	0,826	0,681	0,253	0,125	0,077	0,046	0,030	0,013	0,009	0,005	0,003
%cumulé	72,054	87,842	93,456	95,891	97,931	98,757	99,437	99,690	99,816	99,893	99,939	99,969	99,982	99,991	99,997	100,000



Vecteurs propres :																
	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8	F9	F10	F11	F12	F13	F14	F15	F16
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	0,205	0,369	-0,205	-0,100	0,453	0,680	0,071	0,103	0,159	-0,015	-0,223	0,092	-0,035	0,018	0,001	-0,019
مؤشر الحرية الاقتصادية	-0,217	0,321	0,104	0,162	0,667	-0,442	0,177	0,193	-0,260	-0,018	0,066	-0,169	-0,031	-0,030	-0,013	-0,033
مؤشر التنمية البشرية	0,285	0,138	0,090	-0,094	0,015	-0,139	0,039	0,030	-0,121	-0,054	0,317	0,759	-0,240	-0,317	0,044	0,080
سعر صرف رسمي	0,249	0,042	0,523	-0,061	-0,049	0,074	0,508	-0,288	-0,176	-0,162	-0,206	-0,033	0,363	-0,039	-0,210	0,179
الانتماء المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (مليار دج)	0,210	-0,250	-0,331	0,736	-0,039	0,013	0,436	0,136	0,066	-0,086	0,003	0,090	0,050	-0,012	0,067	-0,068
إجمالي تكوين رأس المال الثابت (مليار دج)	0,290	-0,101	-0,055	-0,033	-0,001	0,045	-0,004	0,271	-0,080	0,057	0,208	-0,333	-0,289	0,030	-0,172	0,741
استخدام الطاقة (كغم مكافئ نفط لكل فرد)	0,288	-0,070	-0,118	-0,077	0,023	-0,209	-0,108	0,244	-0,182	0,671	-0,396	0,146	0,338	-0,022	-0,012	0,024
إجمالي الإنفاق الوطني (مليار دج)	0,288	-0,110	0,034	-0,120	-0,051	0,072	-0,041	0,274	-0,100	-0,092	0,123	-0,358	-0,030	-0,576	-0,270	-0,486
تعداد السكان (مليون ن)	0,289	-0,004	0,154	-0,128	-0,051	0,090	0,099	0,099	-0,273	0,008	0,181	-0,203	-0,015	0,203	0,796	-0,150
النضخم (% سنويا)	-0,172	-0,332	-0,502	-0,565	0,103	-0,097	0,491	-0,064	-0,119	-0,085	-0,016	0,038	-0,020	-0,019	0,010	0,002
بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)	-0,257	-0,122	0,421	-0,119	-0,072	0,065	0,359	0,539	0,446	0,232	0,022	0,105	-0,144	0,087	0,001	-0,077
إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلي)	0,294	0,017	0,014	-0,043	-0,030	-0,071	0,051	-0,036	-0,182	0,043	0,047	0,048	-0,347	0,657	-0,417	-0,369
صافي الضرائب على المنتجات (مليار دج)	0,287	-0,075	0,013	-0,133	0,058	-0,359	-0,187	0,265	0,292	-0,582	-0,455	0,048	0,003	0,102	0,109	0,045
الميزان الخارجي على السلع والخدمات (مليار دج)	-0,101	0,546	-0,252	-0,075	-0,434	-0,031	0,095	0,386	-0,110	-0,187	0,198	0,017	0,394	0,144	-0,109	0,029
صادرات السلع والخدمات (مليار دج)	0,186	0,462	-0,138	-0,036	-0,225	-0,296	0,268	-0,306	0,376	0,240	-0,144	-0,237	-0,327	-0,176	0,112	-0,029
واردات السلع والخدمات (مليار دج)	0,285	-0,083	-0,041	-0,110	0,283	-0,143	-0,051	-0,152	0,498	0,082	0,535	-0,052	0,450	0,145	-0,054	-0,034

Coordonnées des variables :					
	F1	F2	F3	F4	F5
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	0,696	0,587	-0,194	-0,062	0,259
مؤشر الحرية الاقتصادية	-0,737	0,509	0,099	0,101	0,381
مؤشر التنمية البشرية	0,967	0,219	0,086	-0,059	0,009
سعر صرف رسمي	0,845	0,066	0,496	-0,038	-0,028
الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (مليار دج)	0,714	-0,398	-0,313	0,459	-0,022
إجمالي تكوين رأس المال الثابت (مليار دج)	0,983	-0,160	-0,052	-0,020	-0,001
استخدام الطاقة (كغم مكافئ نفط لكل فرد)	0,978	-0,111	-0,112	-0,048	0,013
إجمالي الإنفاق الوطني (مليار دج)	0,978	-0,175	0,033	-0,075	-0,029
تعداد السكان (مليون ن)	0,983	-0,006	0,146	-0,080	-0,029
التضخم (% سنويا)	-0,583	-0,528	-0,476	-0,353	0,059
بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)	-0,874	-0,195	0,399	-0,074	-0,041
إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلي)	0,998	0,027	0,013	-0,027	-0,017
صافي الضرائب على المنتجات (مليار دج)	0,973	-0,119	0,012	-0,083	0,033
الميزان الخارجي على السلع والخدمات (مليار دج)	-0,342	0,868	-0,239	-0,047	-0,248
صادرات السلع والخدمات (مليار دج)	0,631	0,735	-0,131	-0,023	-0,129
واردات السلع والخدمات (مليار دج)	0,969	-0,133	-0,038	-0,069	0,162

Corrélations entre les variables et les facteurs :					
	F1	F2	F3	F4	F5
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	0,696	0,587	-0,194	-0,062	0,259
مؤشر الحرية الاقتصادية	-0,737	0,509	0,099	0,101	0,381
مؤشر التنمية البشرية	0,967	0,219	0,086	-0,059	0,009
سعر صرف رسمي	0,845	0,066	0,496	-0,038	-0,028
الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (مليار دج)	0,714	-0,398	-0,313	0,459	-0,022
إجمالي تكوين رأس المال الثابت (مليار دج)	0,983	-0,160	-0,052	-0,020	-0,001
استخدام الطاقة (كغم مكافئ نفط لكل فرد)	0,978	-0,111	-0,112	-0,048	0,013
إجمالي الإنفاق الوطني (مليار دج)	0,978	-0,175	0,033	-0,075	-0,029
تعداد السكان (مليون ن)	0,983	-0,006	0,146	-0,080	-0,029
التضخم (% سنويا)	-0,583	-0,528	-0,476	-0,353	0,059
بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)	-0,874	-0,195	0,399	-0,074	-0,041
إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) مليار دج	0,998	0,027	0,013	-0,027	-0,017
صافي الضرائب على المنتجات (مليار دج)	0,973	-0,119	0,012	-0,083	0,033
الميزان الخارجي على السلع والخدمات (مليار دج)	-0,342	0,868	-0,239	-0,047	-0,248
صادرات السلع والخدمات (مليار دج)	0,631	0,735	-0,131	-0,023	-0,129
واردات السلع والخدمات (مليار دج)	0,969	-0,133	-0,038	-0,069	0,162

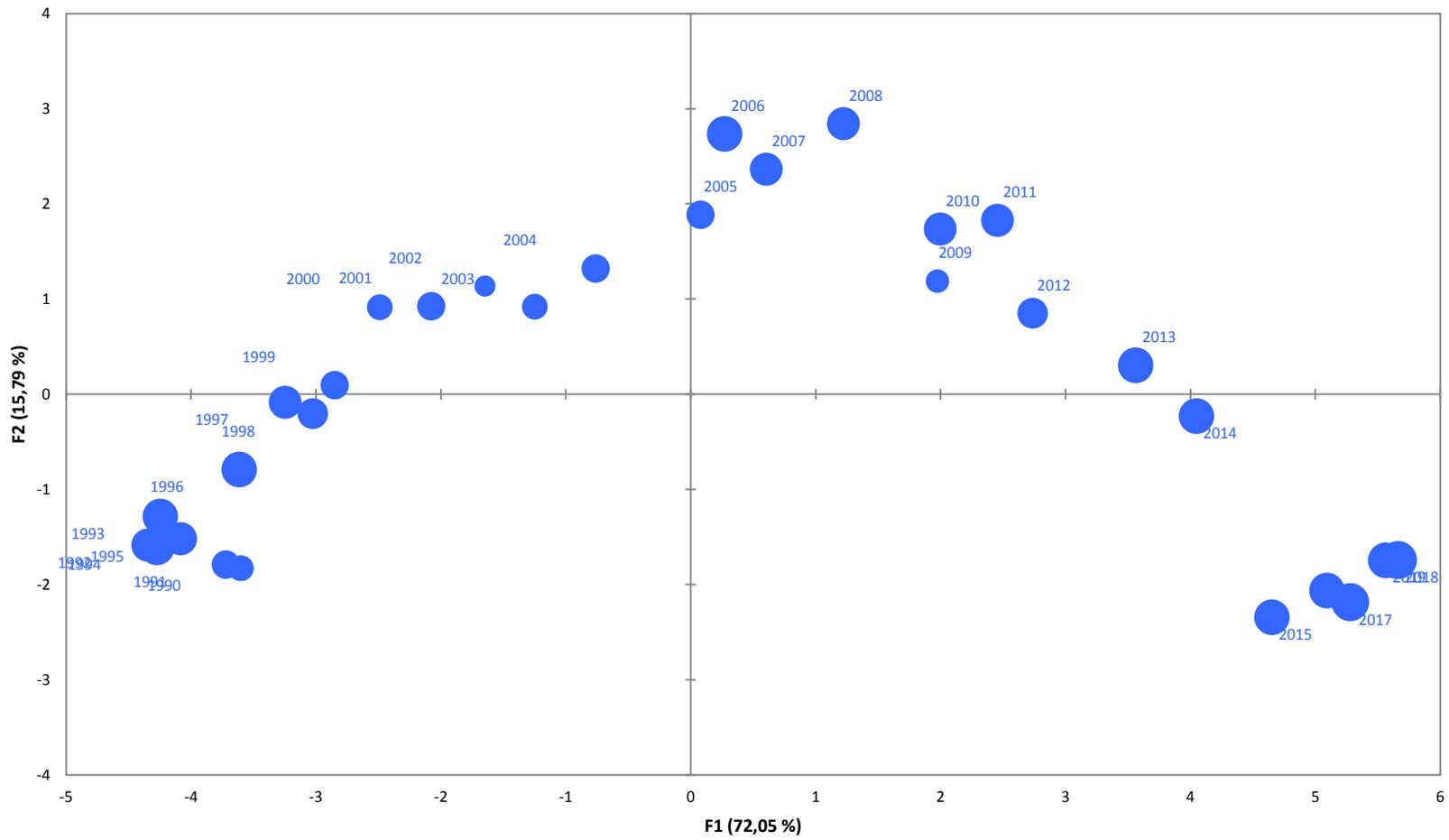
Contributions des variables (%) :					
	F1	F2	F3	F4	F5
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	4,200	13,618	4,201	0,999	20,541
مؤشر الحرية الاقتصادية	4,710	10,273	1,081	2,611	44,511
مؤشر التنمية البشرية	8,104	1,901	0,816	0,886	0,023
سعر صرف رسمي	6,192	0,175	27,352	0,378	0,239
الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (مليار دج)	4,425	6,272	10,929	54,162	0,151
إجمالي تكوين رأس المال الثابت (مليار دج)	8,383	1,017	0,305	0,106	0,000
استخدام الطاقة (كغم مكافئ نفط لكل فرد)	8,289	0,486	1,385	0,595	0,051
إجمالي الإنفاق الوطني (مليار دج)	8,293	1,215	0,118	1,451	0,259
تعداد السكان (مليون ن)	8,381	0,002	2,387	1,637	0,264
التضخم (% سنويا)	2,945	11,025	25,182	31,899	1,068
بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)	6,630	1,500	17,760	1,406	0,523
إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) مليار دج	8,633	0,029	0,020	0,181	0,091
صافي الضرائب على المنتجات (مليار دج)	8,209	0,563	0,016	1,782	0,338
الميزان الخارجي على السلع والخدمات (مليار دج)	1,012	29,845	6,373	0,569	18,838
صادرات السلع والخدمات (مليار دج)	3,454	21,382	1,912	0,132	5,071
واردات السلع والخدمات (مليار دج)	8,140	0,697	0,165	1,207	8,031

Cosinus carrés des variables :					
	F1	F2	F3	F4	F5
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	0,484	0,344	0,038	0,004	0,067
مؤشر الحرية الاقتصادية	0,543	0,260	0,010	0,010	0,145
مؤشر التنمية البشرية	0,934	0,048	0,007	0,003	0,000
سعر صرف رسمي	0,714	0,004	0,246	0,001	0,001
الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (مليار دج)	0,510	0,158	0,098	0,211	0,000
إجمالي تكوين رأس المال الثابت (مليار دج)	0,966	0,026	0,003	0,000	0,000
استخدام الطاقة (كغم مكافئ نفط لكل فرد)	0,956	0,012	0,012	0,002	0,000
إجمالي الإنفاق الوطني (مليار دج)	0,956	0,031	0,001	0,006	0,001
تعداد السكان (مليون ن)	0,966	0,000	0,021	0,006	0,001
التضخم (% سنويا)	0,339	0,279	0,226	0,124	0,003
بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)	0,764	0,038	0,160	0,005	0,002
إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) مليار دج	0,995	0,001	0,000	0,001	0,000
صافي الضرائب على المنتجات (مليار دج)	0,946	0,014	0,000	0,007	0,001
الميزان الخارجي على السلع والخدمات (مليار دج)	0,117	0,754	0,057	0,002	0,061
صادرات السلع والخدمات (مليار دج)	0,398	0,540	0,017	0,001	0,017
واردات السلع والخدمات (مليار دج)	0,938	0,018	0,001	0,005	0,026
<i>Les valeurs en gras correspondent pour chaque variable au facteur pour lequel le cosinus carré est le plus grand</i>					

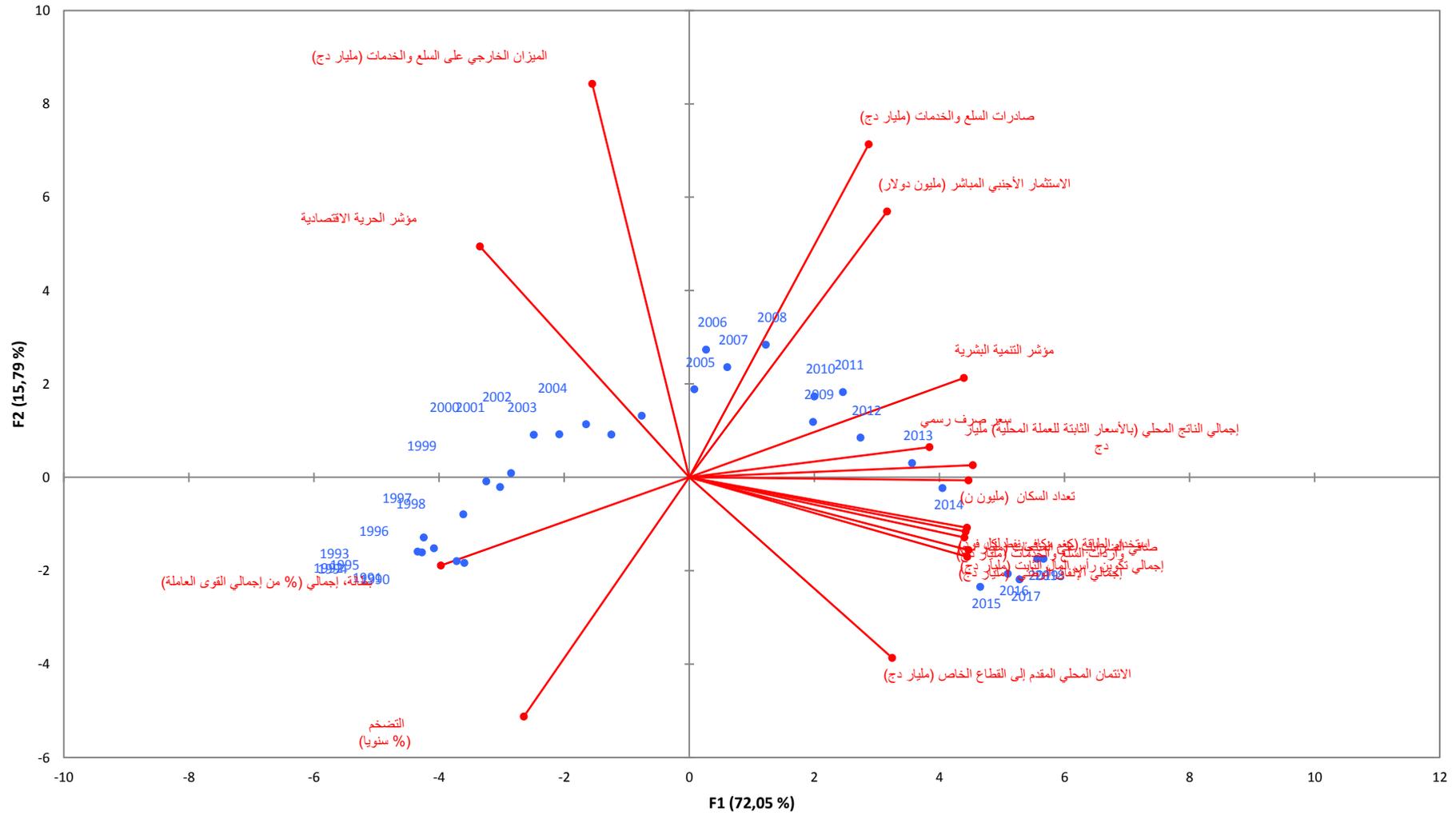
Coordonnées des observations :					
Observation	F1	F2	F3	F4	F5
1990	-3,598	-1,832	-1,833	2,108	-0,107
1991	-3,721	-1,792	-1,972	1,047	-0,093
1992	-4,345	-1,588	-1,223	-1,035	0,105

1993	-4,246	-1,286	-0,376	-0,414	-0,002
1994	-4,275	-1,607	-0,477	-1,026	0,120
1995	-4,083	-1,519	-0,035	-1,271	0,159
1996	-3,614	-0,790	0,390	-0,621	-0,235
1997	-3,246	-0,088	1,015	0,144	-0,395
1998	-3,023	-0,205	1,198	0,166	0,150
1999	-2,850	0,093	1,563	0,321	0,036
2000	-2,486	0,912	1,647	0,324	-0,603
2001	-2,077	0,922	1,222	0,114	0,186
2002	-1,648	1,135	1,358	0,585	0,940
2003	-1,247	0,917	0,941	0,238	-0,015
2004	-0,760	1,320	0,420	0,272	0,191
2005	0,080	1,885	-0,076	0,170	-1,044
2006	0,270	2,733	-0,573	0,160	-0,499
2007	0,606	2,362	-0,603	0,033	-0,457
2008	1,223	2,841	-1,138	-0,204	0,289
2009	1,978	1,186	-0,655	-0,011	1,681
2010	1,999	1,734	-0,579	0,030	0,942
2011	2,458	1,827	-0,912	-0,420	-0,028
2012	2,738	0,849	-0,806	-0,750	-0,725
2013	3,562	0,305	-0,486	-0,331	-0,455
2014	4,049	-0,229	-0,283	-0,145	0,017
2015	4,652	-2,345	0,603	0,052	0,192
2016	5,093	-2,064	0,424	0,032	1,091
2017	5,282	-2,187	0,409	0,055	-0,158
2018	5,665	-1,745	0,284	0,006	-0,722
2019	5,563	-1,745	0,554	0,369	-0,562

Observations (axes F1 et F2 : 87,84 %)



Biplot (axes F1 et F2 : 87,84 %)



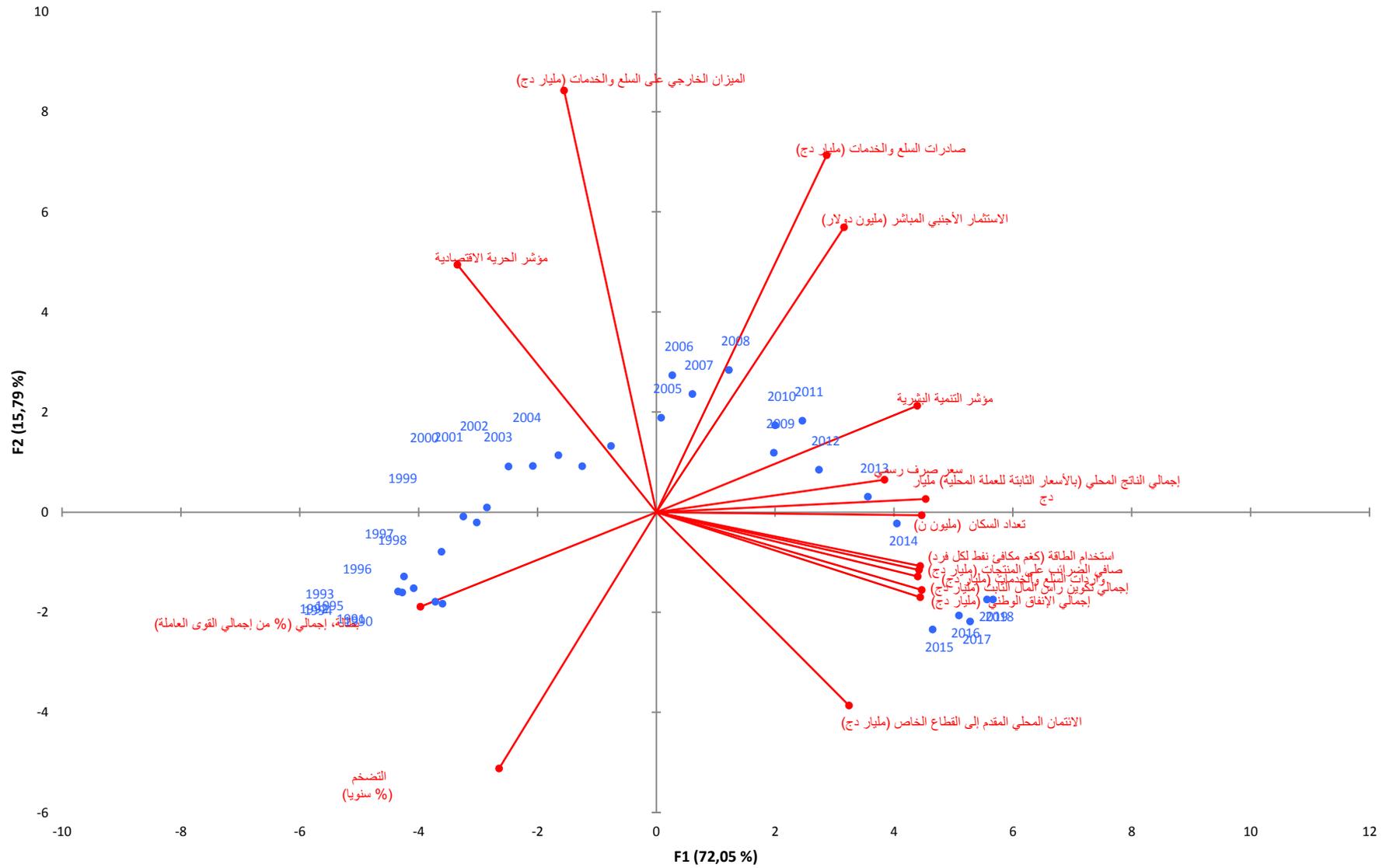
Contributions des observations (%) :					
	F1	F2	F3	F4	F5
1990	3,743	4,429	12,476	38,007	0,117
1991	4,004	4,236	14,435	9,370	0,089
1992	5,458	3,326	5,548	9,165	0,112
1993	5,213	2,181	0,526	1,469	0,000
1994	5,284	3,409	0,844	9,011	0,148
1995	4,820	3,045	0,005	13,827	0,257
1996	3,777	0,823	0,565	3,296	0,564
1997	3,047	0,010	3,826	0,178	1,595
1998	2,643	0,055	5,330	0,237	0,231
1999	2,348	0,011	9,064	0,881	0,013
2000	1,787	1,097	10,069	0,898	3,711
2001	1,247	1,122	5,540	0,112	0,355
2002	0,785	1,700	6,848	2,932	9,021
2003	0,449	1,108	3,285	0,486	0,002
2004	0,167	2,300	0,655	0,635	0,374
2005	0,002	4,687	0,021	0,249	11,125
2006	0,021	9,858	1,219	0,219	2,544
2007	0,106	7,363	1,349	0,009	2,134
2008	0,433	10,648	4,807	0,354	0,856
2009	1,131	1,856	1,594	0,001	28,861
2010	1,155	3,967	1,244	0,008	9,057
2011	1,747	4,404	3,090	1,506	0,008
2012	2,167	0,950	2,412	4,810	5,363
2013	3,669	0,123	0,877	0,938	2,113

2014	4,741	0,069	0,297	0,180	0,003
2015	6,258	7,255	1,350	0,023	0,377
2016	7,499	5,619	0,668	0,009	12,162
2017	8,068	6,311	0,621	0,026	0,254
2018	9,280	4,018	0,299	0,000	5,325
2019	8,949	4,017	1,139	1,164	3,230

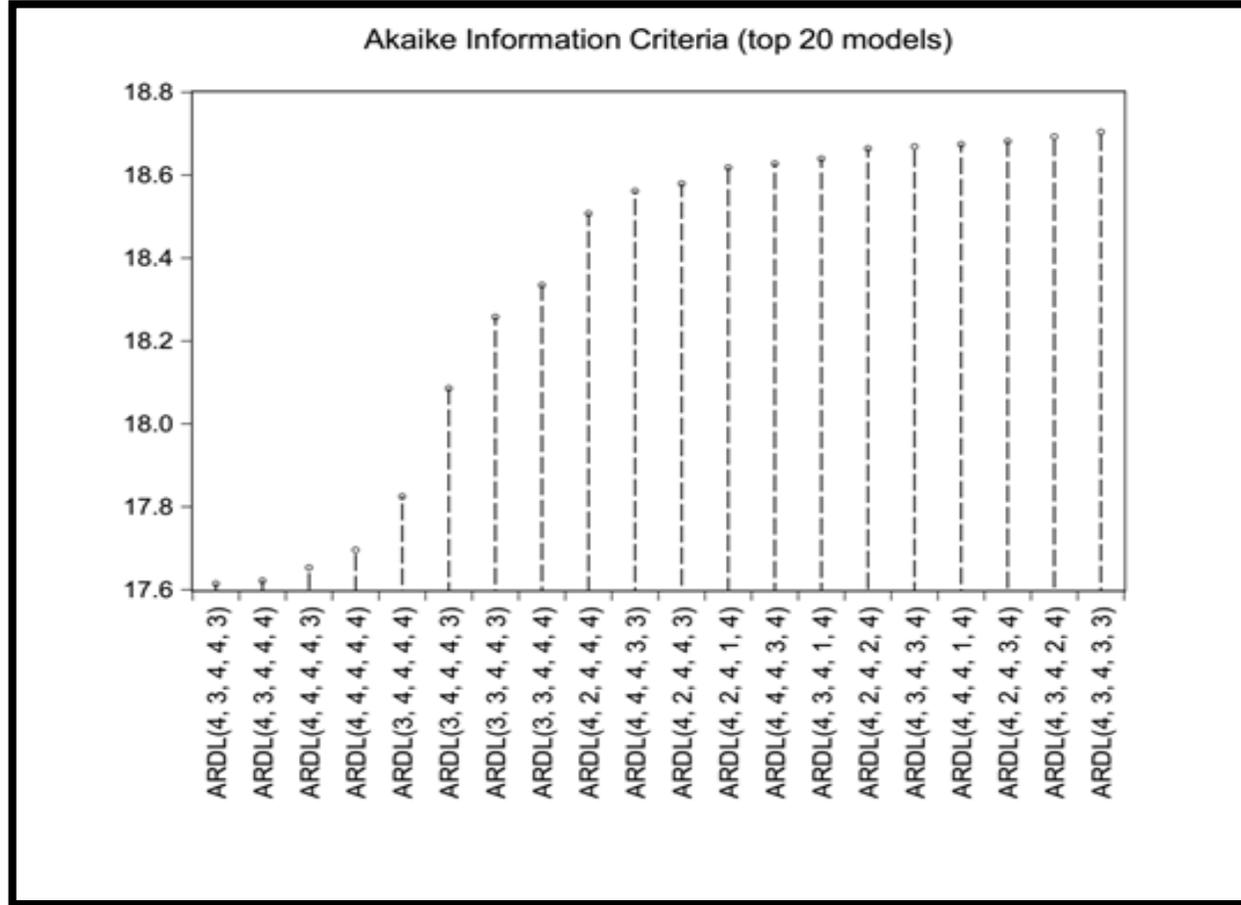
Cosinus carrés des observations :					
	F1	F2	F3	F4	F5
1990	0,535	0,139	0,139	0,183	0,000
1991	0,622	0,144	0,175	0,049	0,000
1992	0,784	0,105	0,062	0,044	0,000
1993	0,883	0,081	0,007	0,008	0,000
1994	0,823	0,116	0,010	0,047	0,001
1995	0,788	0,109	0,000	0,076	0,001
1996	0,902	0,043	0,011	0,027	0,004
1997	0,856	0,001	0,084	0,002	0,013
1998	0,801	0,004	0,126	0,002	0,002
1999	0,750	0,001	0,226	0,010	0,000
2000	0,596	0,080	0,261	0,010	0,035
2001	0,616	0,121	0,213	0,002	0,005
2002	0,365	0,173	0,248	0,046	0,119
2003	0,412	0,223	0,235	0,015	0,000
2004	0,185	0,556	0,056	0,024	0,012
2005	0,001	0,713	0,001	0,006	0,219

2006	0,009	0,899	0,040	0,003	0,030
2007	0,055	0,840	0,055	0,000	0,031
2008	0,134	0,724	0,116	0,004	0,008
2009	0,441	0,159	0,048	0,000	0,318
2010	0,482	0,362	0,040	0,000	0,107
2011	0,557	0,308	0,077	0,016	0,000
2012	0,735	0,071	0,064	0,055	0,051
2013	0,922	0,007	0,017	0,008	0,015
2014	0,953	0,003	0,005	0,001	0,000
2015	0,758	0,193	0,013	0,000	0,001
2016	0,820	0,135	0,006	0,000	0,038
2017	0,847	0,145	0,005	0,000	0,001
2018	0,887	0,084	0,002	0,000	0,014
2019	0,877	0,086	0,009	0,004	0,009
<i>Les valeurs en gras correspondent pour chaque observation au facteur pour lequel le cosinus carré est le plus grand</i>					

Biplot (axes F1 et F2 : 87,84 %)



المحلق رقم 05 (مخرجات برنامج (Eviews) الخاص بنموذج (ARDL))



ARDL Bounds Test
 Date: 10/21/21 Time: 13:55
 Sample: 1994 2019
 Included observations: 26
 Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	10.80144	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

Test Equation:
 Dependent Variable: D(IDE)
 Method: Least Squares
 Date: 10/21/21 Time: 13:55
 Sample: 1994 2019
 Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IDE(-1))	3.102135	0.757979	4.092640	0.0064
D(IDE(-2))	1.453980	0.512712	2.835859	0.0297
D(IDE(-3))	0.303522	0.293267	1.034966	0.3406
D(ILE)	5641.616	1139.166	4.952407	0.0026
D(ILE(-1))	-151.8808	1375.478	-0.110420	0.9157
D(ILE(-2))	686.5360	1201.614	0.571345	0.5885
D(PIB)	209.0196	80.95238	2.582007	0.0417
D(PIB(-1))	866.0723	128.1933	6.755989	0.0005
D(PIB(-2))	778.5484	169.7373	4.586784	0.0037
D(PIB(-3))	436.2865	138.1012	3.159180	0.0196
D(INF)	686.0942	206.5179	3.322202	0.0160
D(IMPORT)	2.728958	2.916126	0.935816	0.3855
D(IMPORT(-1))	-32.42299	7.669157	-4.227713	0.0055
D(IMPORT(-2))	-16.65206	5.358789	-3.107430	0.0209
C	-696452.0	121169.9	-5.747730	0.0012
ILE(-1)	11345.68	1996.158	5.683759	0.0013
PIB(-1)	-200.2040	88.52226	-2.261623	0.0844
INF	-672.2755	155.1255	-4.333751	0.0049
IMPORT(-1)	-48.50832	7.388880	-6.565044	0.0006
IDE(-1)	-5.802631	0.935005	-6.205986	0.0008

R-squared	0.949564	Mean dependent var	593.7169
Adjusted R-square	0.789849	S.D. dependent var	6334.565
S.E. of regression	2903.903	Akaike info criterion	18.85762
Sum squared resi	50595903	Schwarz criterion	19.82539
Log likelihood	-225.1491	Hannan-Quinn criter.	19.13630
F-statistic	5.945387	Durbin-Watson stat	3.225698
Prob(F-statistic)	0.017733		

Dependent Variable: IDE
 Method: ARDL
 Date: 10/21/21 Time: 13:50
 Sample (adjusted): 1994 2019
 Included observations: 26 after adjustments
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): ILE PIB INF IMPORT
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 2500
 Selected Model: ARDL(4, 3, 4, 4, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IDE(-1)	-1.151290	0.290678	-3.960706	0.0287
IDE(-2)	-2.100602	0.294877	-7.123653	0.0057
IDE(-3)	-1.197193	0.231749	-5.165899	0.0141
IDE(-4)	-0.468266	0.263214	-1.779034	0.1733
ILE	3541.023	1020.835	3.468751	0.0404
ILE(-1)	6317.914	987.9706	6.394841	0.0077
ILE(-2)	3956.762	1270.463	3.114426	0.0527
ILE(-3)	-2337.108	996.3363	-2.345702	0.1007
PIB	69.19880	72.14199	0.959203	0.4082
PIB(-1)	367.2942	94.29050	3.895347	0.0300
PIB(-2)	289.8650	149.6621	1.936795	0.1482
PIB(-3)	-318.2807	87.71423	-3.628610	0.0360
PIB(-4)	-759.9701	138.5387	-5.485616	0.0119
INF	388.4423	174.8419	2.221678	0.1129
INF(-1)	-979.3702	192.1630	-5.096560	0.0146
INF(-2)	416.7559	211.5774	1.969756	0.1435
INF(-3)	-835.0355	265.1091	-3.149781	0.0513
INF(-4)	534.2130	207.4306	2.575381	0.0821
IMPORT	10.21920	3.607036	2.833129	0.0660
IMPORT(-1)	-2.789516	6.480097	-0.430474	0.6959
IMPORT(-2)	26.69035	5.352081	4.986911	0.0155
IMPORT(-3)	21.62818	4.106369	5.266986	0.0133
C	-714137.0	84172.42	-8.484216	0.0034
R-squared	0.991687	Mean dependent var	13705.87	
Adjusted R-squared	0.930726	S.D. dependent var	7466.912	
S.E. of regression	1965.284	Akaike info criterion	17.61441	
Sum squared resid	11587027	Schwarz criterion	18.72734	
Log likelihood	-205.9873	Hannan-Quinn criter.	17.93489	
F-statistic	16.26759	Durbin-Watson stat	3.113889	
Prob(F-statistic)	0.020456			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: IDE

Selected Model: ARDL(4, 3, 4, 4, 3)

Date: 10/21/21 Time: 12:57

Sample: 1990 2019

Included observations: 26

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IDE(-1))	3.766061	0.665803	5.656419	0.0109
D(IDE(-2))	1.665459	0.458629	3.631388	0.0360
D(IDE(-3))	0.468266	0.263214	1.779034	0.1733
D(ILE)	3541.02317	1020.835226	3.468751	0.0404
D(ILE(-1))	-3956.7617	1270.462606	-3.114426	0.0527
D(ILE(-2))	2337.10762	996.336310	2.345702	0.1007
D(PIB)	69.198795	72.141985	0.959203	0.4082
D(PIB(-1))	-289.86496	149.662145	-1.936795	0.1482
D(PIB(-2))	318.280741	87.714228	3.628610	0.0360
D(PIB(-3))	759.970108	138.538708	5.485616	0.0119
D(INF)	388.442301	174.841873	2.221678	0.1129
D(INF)	-416.75590	211.577442	-1.969756	0.1435
D(INF)	835.035488	265.109072	3.149781	0.0513
D(INF)	-534.21295	207.430648	-2.575381	0.0821
D(IMPORT)	10.219199	3.607036	2.833129	0.0660
D(IMPORT(-1))	-26.690353	5.352081	-4.986911	0.0155
D(IMPORT(-2))	-21.628185	4.106369	-5.266986	0.0133
CointEq(-1)	-5.917351	0.757508	-7.811603	0.0044

$$\text{Cointeq} = \text{IDE} - (1939.8194 \cdot \text{ILE} - 59.4680 \cdot \text{PIB} - 80.2715 \cdot \text{INF} + 9.4211 \cdot \text{IMPORT} - 120685.2525)$$

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ILE	1939.81938	119.187531	16.275355	0.0005
PIB	-59.467973	20.593184	-2.887750	0.0631
INF	-80.271475	27.270813	-2.943494	0.0603
IMPORT	9.421145	1.096928	8.588666	0.0033
C	-120685.25	8037.506362	-15.015261	0.0006

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.836177	Prob. F(2,1)	0.4626
Obs*R-squared	20.43535	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

Test Equation:
 Dependent Variable: RESID
 Method: ARDL
 Date: 10/21/21 Time: 14:57
 Sample: 1994 2019
 Included observations: 26
 Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE(-1)	0.295345	0.490857	0.601693	0.6552
IDE(-2)	-0.421439	0.554687	-0.759779	0.5864
IDE(-3)	-0.078391	0.192125	-0.408020	0.7534
IDE(-4)	-0.112451	0.240830	-0.466933	0.7219
ILE	-1532.598	2374.093	-0.645551	0.6351
ILE(-1)	1310.009	1769.729	0.740231	0.5943
ILE(-2)	1823.996	2769.822	0.658525	0.6293
ILE(-3)	-1564.366	2279.635	-0.686235	0.6171
PIB	-52.03964	111.8530	-0.465250	0.7228
PIB(-1)	-35.08585	100.5824	-0.348827	0.7863
PIB(-2)	281.8865	393.0352	0.717204	0.6039
PIB(-3)	-71.80806	91.51374	-0.784670	0.5764
PIB(-4)	-213.4945	312.6131	-0.682935	0.6185
INF	296.3953	332.3160	0.891908	0.5363
INF(-1)	-144.2603	213.0494	-0.677121	0.6211
INF(-2)	60.06392	219.3872	0.273780	0.8299
INF(-3)	-379.6758	539.7010	-0.703493	0.6097
INF(-4)	282.3477	383.0636	0.737078	0.5956
IMPORT	3.913975	6.456126	0.606242	0.6530
IMPORT(-1)	-10.17614	15.11306	-0.673334	0.6227
IMPORT(-2)	9.574131	12.21758	0.783636	0.5768
IMPORT(-3)	2.051983	4.824762	0.425303	0.7440
C	-9360.200	67858.63	-0.137937	0.9127
RESID(-1)	-1.565646	0.839211	-1.865617	0.3132
RESID(-2)	-2.139547	2.077879	-1.029678	0.4907

R-squared	0.785975	Mean dependent var	-7.17E-11
Adjusted R-squared	-4.350621	S.D. dependent var	680.7944
S.E. of regression	1574.774	Akaike info criterion	16.22659
Sum squared resid	2479912.	Schwarz criterion	17.43630
Log likelihood	-185.9457	Hannan-Quinn criter.	16.57494
F-statistic	0.153015	Durbin-Watson stat	2.575240
Prob(F-statistic)	0.982676		

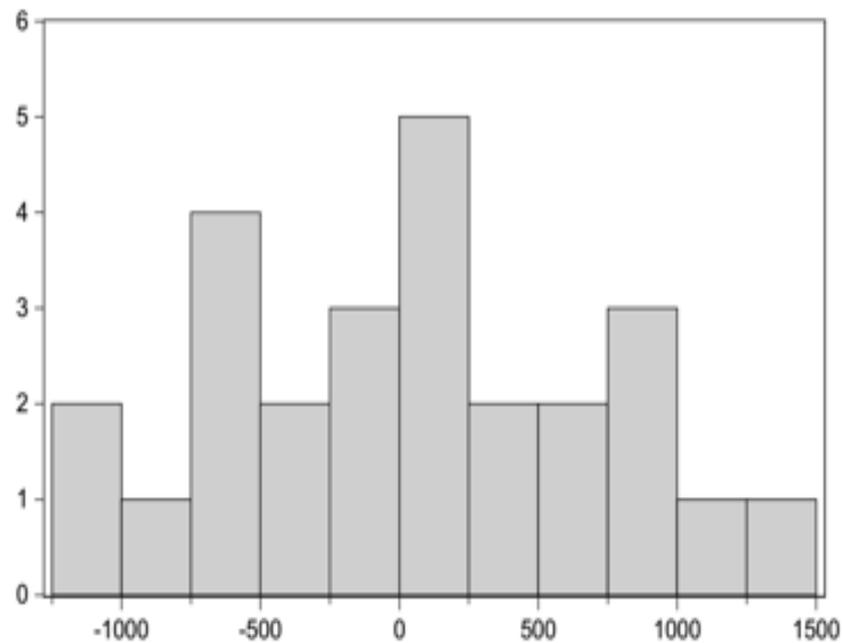
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.031632	Prob. F(22,3)	0.3087
Obs*R-squared	24.36464	Prob. Chi-Square(22)	0.3284
Scaled explained SS	0.200870	Prob. Chi-Square(22)	1.0000

Test Equation:
 Dependent Variable: RESID^2
 Method: Least Squares
 Date: 10/21/21 Time: 14:59
 Sample: 1994 2019
 Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	25662126	15683150	1.636286	0.2003
IDE(-1)	101.7489	54.15962	1.878686	0.1569
IDE(-2)	53.41526	54.94201	0.972212	0.4027
IDE(-3)	84.00227	43.17991	1.945402	0.1469
IDE(-4)	20.75205	49.04248	0.423144	0.7007
ILE	-227865.0	190203.8	-1.198004	0.3169
ILE(-1)	-333403.4	184080.4	-1.811184	0.1678
ILE(-2)	147858.2	236714.8	0.624626	0.5765
ILE(-3)	-26389.52	185639.1	-0.142155	0.8960
PIB	-1999.824	13441.62	-0.148779	0.8912
PIB(-1)	-47528.47	17568.37	-2.705343	0.0735
PIB(-2)	14084.49	27885.31	0.505086	0.6483
PIB(-3)	29738.10	16343.07	1.819616	0.1664
PIB(-4)	-2307.306	25812.77	-0.089386	0.9344
INF	21060.83	32576.84	0.646497	0.5640
INF(-1)	-73968.86	35804.14	-2.065930	0.1308
INF(-2)	78006.87	39421.48	1.978791	0.1422
INF(-3)	-36174.81	49395.58	-0.732349	0.5170
INF(-4)	85798.30	38648.84	2.219945	0.1130
IMPORT	1104.132	672.0693	1.642884	0.1989
IMPORT(-1)	-1582.714	1207.383	-1.310864	0.2812
IMPORT(-2)	-266.6413	997.2090	-0.267388	0.8065
IMPORT(-3)	-475.3639	765.1057	-0.621305	0.5784

R-squared	0.937102	Mean dependent var	445654.9
Adjusted R-squared	0.475846	S.D. dependent var	505777.4
S.E. of regression	366175.2	Akaike info criterion	28.06936
Sum squared resid	4.02E+11	Schwarz criterion	29.18229
Log likelihood	-341.9017	Hannan-Quinn criter.	28.38984
F-statistic	2.031632	Durbin-Watson stat	3.101546
Prob(F-statistic)	0.308678		



Series: Residuals	
Sample 1994 2019	
Observations 26	
Mean	-7.17e-11
Median	23.61831
Maximum	1370.292
Minimum	-1200.785
Std. Dev.	680.7944
Skewness	0.095936
Kurtosis	2.238478
Jarque-Bera	0.668125
Probability	0.716009

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Specification: IDE IDE(-1) IDE(-2) IDE(-3) IDE(-4) ILE ILE(-1) ILE(-2) ILE(-3) PIB(-1) PIB(-2) PIB(-3) PIB(-4) INF INF(-1) INF(-2) INF(-3) INF(-4) IMPORT IMPORT(-1) IMPORT(-2) IMPORT(-3) C

Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.602543	2	0.2502
F-statistic	2.568143	(1, 2)	0.2502

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	6514057.	1	6514057.
Restricted SSR	11587027	3	3862342.
Unrestricted SSR	5072970.	2	2536485.

Unrestricted Test Equation:

Dependent Variable: IDE

Method: ARDL

Date: 10/21/21 Time: 15:00

Sample: 1994 2019

Included observations: 26

Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (4 lags, automatic):

Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IDE(-1)	-0.322257	0.568430	-0.566925	0.6279
IDE(-2)	-0.592264	0.971077	-0.609904	0.6040
IDE(-3)	-0.452638	0.501131	-0.903234	0.4617
IDE(-4)	-0.314881	0.233795	-1.346825	0.3104
ILE	712.8245	1949.092	0.365721	0.7496
ILE(-1)	1616.980	3040.721	0.531775	0.6480
ILE(-2)	1648.467	1770.519	0.931065	0.4501
ILE(-3)	-2.038021	1665.853	-0.001223	0.9991
PIB	33.77574	62.50189	0.540395	0.6431
PIB(-1)	58.49959	207.2880	0.282214	0.8043
PIB(-2)	89.67636	174.1109	0.515053	0.6578
PIB(-3)	-5.603179	207.6582	-0.026983	0.9809
PIB(-4)	-228.1883	350.3138	-0.651383	0.5816
INF	-59.39392	313.3210	-0.189563	0.8671
INF(-1)	-241.7284	485.9235	-0.497462	0.6682
INF(-2)	111.2863	256.3834	0.434062	0.7066
INF(-3)	-285.4538	404.6808	-0.705380	0.5537
INF(-4)	111.1481	312.9712	0.355139	0.7564
IMPORT	2.648718	5.555268	0.476794	0.6805
IMPORT(-1)	-0.491664	5.443606	-0.090320	0.9363
IMPORT(-2)	4.080625	14.76028	0.276460	0.8081
IMPORT(-3)	9.329574	8.364854	1.115330	0.3808
C	-236889.8	305518.3	-0.775370	0.5192
FITTED^2	2.47E-05	1.54E-05	1.602543	0.2502

R-squared	0.996361	Mean dependent var	13705.87
Adjusted R-squared	0.954506	S.D. dependent var	7466.912
S.E. of regression	1592.635	Akaike info criterion	16.86537
Sum squared resid	5072970.	Schwarz criterion	18.02669
Log likelihood	-195.2498	Hannan-Quinn criter.	17.19979
F-statistic	23.80556	Durbin-Watson stat	2.858966
Prob(F-statistic)	0.041064		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

